

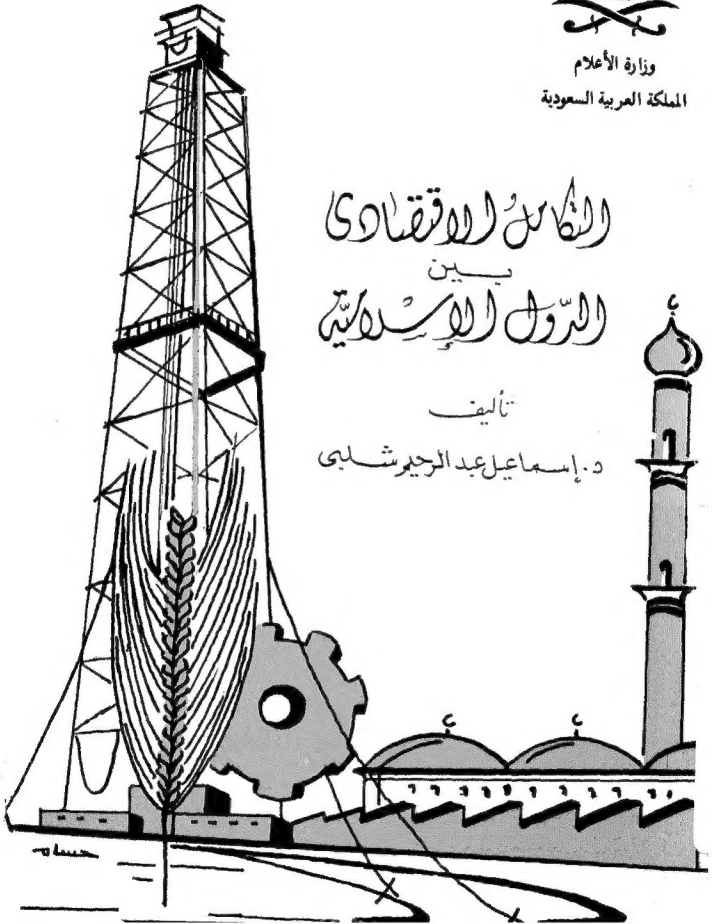


وزارة الإعلام  
المملكة العربية السعودية

# النظام الاقتصادي بين الدول الإسلامية

تأليف

د. إسماعيل عبد الرحيم شلبي



إهداءات ٢٠٠٣

المستشار / احمد رفعت خفاجي

القاهرة



وزارة الإعلام  
المملكة العربية السعودية

# التكامل الأفقي بين الدول الإسلامية

---

دكتور  
إسماعيل عبد الرحمن شليح

جامعة الملك عبد العزيز بحجة  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
(فرع الاقتصاد الإسلامي)

---



بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة

الحمد لله والصلاة على رسول الله ، ومن اتبعه بإحسان ... وبعد  
فهذا هو كتاب ( التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية ) ،  
للمهتمين بشئون اقتصاديات العالم الإسلامى ،

والكتاب الذى نحن بصدده ، يطرق موضوعا من أهم الموضوعات  
( التكامل الاقتصادى ) فنحن ولا شك نعيش عصر التكتلات  
الاقتصادية ، سواء فى الشرق أو الغرب لما لذلك من قوة وقدرة ، وتوسع  
لنطاق السوق ، والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير .

والكتاب يمتاز بالتحليل العلمى الجيد ، وبالمنطق فى تناوله  
للموضوعات ، وقد تحدث المؤلف فى مقدمته عن سمات معينة تتسم بها  
اقتصاديات البلاد الإسلامية ، ويطرح سيادته أسلوب التكامل الاقتصادى  
بين البلاد الإسلامية .

ففى الباب الأول يعرض لموضوع التكامل الاقتصادى فى الدول  
الرأسمالية والاشتراكية وغيرها ويتناولها بالدراسة العلمية الفاحصة .

ويبين المؤلف فى الباب الثالث نسب الأساليب فى الوقت الراهن  
لإقامة التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية واختيار الأسلوب الملائم  
لإقامة هذا التكامل الإسلامى .

ويرى أن أسلوب المشروعات المشتركة كأنسب وسيلة لإحداث التكامل بين الدول الإسلامية في وقتنا الحاضر .

والمؤلف - جزاه الله خيرا - قد بذل جهدا مشكورا ، ويعتبر كتابه هذا دراسة رائدة في هذا المجال .

ووزارة الاعلام بالمملكة العربية السعودية وهي تقدم هذا الكتاب انما تسهم في نشر انتاج العلماء المتخصصين في كل مجال يتصل بخير وعز الأمة الاسلامية ، والله نسأل السداد والرشاد وهو وحده المستعان

وزارة الاعلام

المملكة العربية السعودية

## فصل تمهيدى

### موقف البلاد الإسلامية من التخلف

تجمع البلاد الإسلامية بمض الخصائص التى تدخلها فى عداد البلاد المتخلفة رغم وجود اختلافات بين اقتصادياتها ، من حيث الموارد ، ودرجة استغلالها ، والمشاكل التى تواجهها . وتتضمن هذه الخصائص (اعتماد اقتصادها على سلعة واحدة ، وسوء توزيع الدخل والثروة ، والاعتماد الكبير على الاستيراد وضمف الصناعة وتخلفها ، وانخفاض نسبة التعليم .

وسوف نشير إلى كل من هذه الخصائص فيما يلى :

#### ١ - اعتماد اقتصاد البلاد الإسلامية على سلعة واحدة :

تتمتع البلاد الإسلامية فى اقتصادياتها على سلعة واحدة زراعية كانت أم استخراجية — عدا بعض الاستثناءات الطفيفة — مثلها فى ذلك مثل باقى البلاد المتخلفة . فنجد أن مجموعة من البلاد الإسلامية يقوم اقتصادها على مادة استخراجية واحدة وهى البترول ، وأنه يمثل نسبة كبيرة من صادرات هذه البلاد . وعلى سبيل المثال نجد أن المملكة العربية السعودية تبلغ صادراتها من البترول والغاز الطبيعى ٩٩,٧٪ من جملة الصادرات عام ١٩٧٢ . كما أن الكويت تبلغ صادراتها من البترول والغاز الطبيعى ٩٣٪ من جملة الصادرات عام ١٩٧٣ . وأما

ليبيا فتبلغ صادراتها من البترول والغاز الطبيعي ٩٨٪ من جملة الصادرات عام ١٩٧٣ . وكذلك الحال بالنسبة للبلاد الزراعية فنلاحظ أنها تعتمد على سلعة واحدة في تصديرها للخارج . وعلى سبيل المثال نجد أن الصومال تبلغ صادراتها من الحيوانات واللحوم ٦٤,٧٪ من جملة صادراتها عام ١٩٧٢ . ومصر تبلغ صادراتها من القطن ومنتجاته ٥٧٪ من جملة الصادرات عام ١٩٧٣<sup>(١)</sup> .

وبذلك يتضح أن المصدر الرئيسى للنتائج القومية الإجمالية في جميع البلاد الإسلامية ما يزال يتمثل في قطاع من قطاعات الإنتاج الأولى . فبعض البلاد الإسلامية تعتمد على قطاع زراعي متخلف ومنخفض الانتاجية ، ويعانى من البطالة المقنعة والصريجة والموسمية . كما أن نسبة المشتغلين في الزراعة إلى إجمالى المشتغلين في الاقتصاد القومى تزيد عن مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الإجمالى .

والجدول التالى يوضح نسبة الناتج الزراعى إلى إجمالى الناتج المحلى ، مقارنة بنسبة المشتغلين فى القطاع الزراعى إلى إجمالى المشتغلين فى الاقتصاد القومى ، وذلك لبعض البلاد الإسلامية<sup>(٢)</sup> .

---

(١) أنظر : الكتاب الإحصائى السنوى للبلاد العربية . الصادر من الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية - ١٩٧٦  
(٢) أنظر :

- U.N. Statistical Yearbook, 1977.
- UNCTAD, Basic Data on The Less Developed
- Countries, 1978.
- F.A.O., production year book, 1977.

الدولة	نسبة ناتج الزراعة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة المشتغلين في قطاع الزراعة إلى إجمالي عدد المشتغلين %
الأردن	١٥,٠	٢٨,١
تونس	١٧,٠	٣٧,١
الجزائر	١٣,٠	٥٣,٠
السعودية	١,٠	٦٢,٠
السودان	٣٩,٠	٨٥,٨
سوريا	٢٢,٠	٤٨,٦
العراق	٧,٠	٤٢,١
الكويت	صفر	١,٧
لبنان	١,٠	١٢,٤
ليبيا	٣,٠	١٩,٧
مصر	٣٠,٠	٥١,٦
المغرب	٢٤,٠	٥٢,٩
متوسط العالم الإسلامي	٢٦,٥	٦١,٤

من الجدول السابق يتبين لنا مدى انخفاض نسبة ناتج الزراعة إلى المحلي الإجمالي لهذه البلاد الإسلامية وكذا للعالم الإسلامي . ورغم ذلك تبين لنا مدى ارتفاع نسبة المشتغلين في نفس القطاع إلى إجمالي عدد

المشتغلين بكل من هذه البلاد ، وكذا العالم الإسلامي .  
ومن هذا يتضح لنا مدى تخلف قطاع الزراعة بالبلاد الإسلامية ،  
وارتفاع نسبة البطالة في هذا القطاع .

## ٢ - سوء توزيع الثروة والدخل :

يبلغ متوسط الدخل الفردي في البلاد الإسلامية حوالى ٥٢٠ دولار  
من الناتج القومى عام ١٩٧٥ . بينما يبلغ متوسط الدخل الفردي في البلاد  
المتقدمة ٥١٤٠ دولار في نفس العام . وبذلك نجد أن متوسط الدخل  
الفردي في البلاد الإسلامية يبلغ حوالى عشرين الدخل الفردي في البلاد المتقدمة .

ورغم ذلك فن الملاحظ أنه يوجد تفاوت كبير بين الدخول في  
البلاد الإسلامية حيث بلغ متوسط الدخل للفرد ( عام ١٩٧٥ ) ١٠٦  
دولار في مالى ، ١٠٨ دولار في كل من الصومال وفولتا العليا ، ١١١  
دولار في بنجلاديش ، ١٢٠ دولار في غينيا بيساو ، ١٢٤ دولار في تشاد ،  
١٣٣ دولار في أفغانستان . بينما يبلغ هذا الدخل ٤٢٨١ دولار في  
السعودية ، ٥٦٣٥ دولار في ليبيا ، ١٢٠٦٠ دولار في الكويت ،  
١٣٦٨٠ دولار في الإمارات العربية وذلك في نفس للعام<sup>(١)</sup> .

---

(١) أنظر المراجع التالية :

- World Bank & I.D.A, Annual Report, 1978.  
U.N.G.A.A.T., Supplement 1977. Handbook 'of  
International Trade and Development Statistics.

هذا ورغم ارتفاع متوسط دخل الفرد بالبلاد الإسلامية البترولية، وكذا وجود فوائض في موازين مدفوعاتها، إلا أن هذه البلاد تنشط في عدة مجالات أخرى. وعلى سبيل المثال ما أوضحته إحصاءات الأمم المتحدة، من أن الدول البترولية بالخليج العربي تحتاج إلى مجهودات كبيرة للارتفاع بمستواها الاجتماعي والاقتصادي وذلك بإجراء استثمارات كبيرة في مشروعات البنية الأساسية وخاصة في التعليم وسائل النقل والمواصلات.

والجدول التالي يوضح بعض أمثلة لمؤشرات التخلف في بعض مناطق العالم<sup>(١)</sup>.

عوامل تدل على التخلف	الدول الآسيوية (غير الاشتراكية)	دول أمريكا اللاتينية	دول المتوسط البحر	دول الخليج البترولية
١ - معدل الأمية : نسبة المتوية للسكان	٦٧	٣٥	٥٤	٧٨
٢ - وسائل النقل والمواصلات (١) لسلك الحديدية : كيلومتر لكل ١٠٠٠ كم <sup>٢</sup>	١١	٨	٩	٣
(ب) الطرقات : كيلومتر لكل ١٠٠٠ كم <sup>٢</sup>	٨٠	٧٩	٧٢	١٦

(١) أنظر : U.N. The Recent Econ. Structure in Selected Countries, 1969.

ومن الجدول السابق يتضح لنا مدى تخلف بعض البلاد الإسلامية (دول الخليج البترولية) في مجالات كثيرة منها وسائل النقل والمواصلات وارتفاع نسبة الأمية، رغم ارتفاع دخلها الفردي والقوى، وتوفر الفوائض المالية لديها عن الدول الأخرى.

أما بالنسبة للخدمات من المواد الأولية المعدنية فنجدها متوفرة لدى بعض البلاد الإسلامية، وأن بعضها مستغل على الوجه الأكمل في بعض هذه البلاد كعصر وتركيا وإيران لوجود الكفايات الفنية والإدارية والبعض الآخر لا يحسن استغلاله.

كما أن الموارد الأخرى كالثروة الحيوانية في الصومال والسودان، والأراضي الزراعية في العراق والسودان، فنجد أنها لا تستغل الاستغلال الكامل لها. ويرجع ذلك إلى قلة الأيدي العاملة، وضعف وسائل النقل والمواصلات. في حين توجد بلاد أخرى كعصر وباكستان وبنجلاديش وأندونيسيا مكتظة بالسكان وتعاني من بطالة مقنعة وموسمية كبيرة من العمال في هذه القطاعات<sup>(١)</sup>.

### ٣ - الاعتماد الكبير على الاستيراد :

يتركز جزء كبير من الواردات بالنسبة لبعض البلاد الإسلامية في

(١) يبلغ عدد السكان في هذه البلاد عام ١٩٧٦ كالآتي : مصر ٣٨ مليون نسمة ، باكستان ٧٢,٣ مليون نسمة ، بنجلاديش ٨٠,٥ مليون نسمة ، اندونيسيا ١٣٩,٦ مليون نسمة .

أنظر : U.N., Statistical Year book, 1977.

السلع الاستهلاكية في القطاعات الزراعية والصناعية والائتمانية . إلا أنه من الملاحظ أن معظم بلاد البترول منها ينصب استثمارها على المواد الاستهلاكية ، بجانب الاستفادة بالخبراء الأجانب في جميع القطاعات المختلفة (١) .

والجدول التالي يوضح جملة الواردات والصادرات لبعض البلاد الإسلامية — الغير بترولية بقيمة العجز وذلك على سبيل المثال (٢) .  
( بالآلاف دولار عدا سوريا بالآلاف ليرة سورية )

الدولة	الصادرات	الواردات	قيمة العجز	العام
الأردن	٥٧٤٩٤	٣٢٧٨٩٠	٢٧٠٣٩٦	١٩٧٣
تونس	٣٨٥٥٥٠	٦٠٥٥٧٢	٢٢٠٠٢٢	١٩٧٣
سوريا	١٤٦٨٩٨٩	٢٣٤٢٠٦٨	٨٧٣٠٧٩	١٩٧٣
الصومال	٤٣٠٩٥	٧٥٩٤٩	٣٢٨٥٤	١٩٧٢
اليمن	١٤٣٥٠١	٢١٨٢١٠	٧٤٧٠٩	١٩٦٩
الديموقراطية مصر	١٥٢٢٦٣٠	٢٣٥٠٧٠٠	٨٣٩٠٧٠	١٩٧٢

(١) يعتبر نصيب الفرد من الاستيراد بدولة الكويت أعلى من أي دولة في العالم حيث يبلغ ٨٥٤ دولار عام ١٩٧٠ . انظر حسني محمد برعي — الموارد المالية العربية والتكامل الاقتصادي العربي — المؤتمر الخامس لاتحاد الاقتصاديين العرب — ١٩٧٥ بغداد .

(٢) تم تجميع هذه البيانات من المصادر التالية :

- U.N. Year Book of International Trade Statistics 1972 - 1978.
- U.N.C.T.A.D, Hand book of International Trade Development Statistics, U.N. New York 1976.

من الجدول السابق يتضح لنا مدى العجز الذي أصبح شبه دائم بالنسبة لمعظم البلاد الإسلامية — الغير بتروية — حيث يلاحظ انخفاض قيمة الصادرات عن الواردات بنسب كبيرة . ففي الأردن نجد أن نسبة العجز تبلغ ٤٧٠٪ من قيمة الصادرات ، وفي تونس نجد أن نفس النسبة تبلغ ٥٧٪ وفي سوريا تبلغ ٦٠٪ تقريباً . وفي الصومال تبلغ النسبة ٧٦٪ وفي اليمن الديمقراطية ٥٢٪ . أما في مصر فقد بلغت هذه النسبة ٥٥٪ وهذا العجز في الصادرات عن الواردات يؤدي بالتالى إلى وجود عجز فى موازين مدفوعات هذه البلاد وبالتالى عدم قدرتها على إجراء تنمية اقتصادية مما يضطرها إلى اللجوء إلى الاقتراض من المنظمات والأسواق المالية الأجنبية بأسعار فائدة مرتفعة ، مما يزيد من الأعباء المالية على كاهل اقتصاد هذه البلاد .

#### ٤ — ضعف الصناعة وتخلفها:

تعتبر الصناعات القائمة حالياً بالبلاد الإسلامية — باستثناء كل من مصر وتركيا وإيران — صناعات خفيفة وتتركز فى صناعة الغزل والنسيج ، والصناعات الغذائية وبعض مواد البناء . وترجع أسباب التخلف الصناعى بالوطن الإسلامى للآتي :

- أ — عدم توفر إشتات الهياكل الأساسية (Infrastructure) .
- ب — عدم توفر العقيلية الصناعية بين المستثمرين ورجال المال .
- ج — صغر حجم السوق الداخلى — على نطاق كل دولة — وارتفاع الميل الحدى للاستهلاك وانخفاض الميل الحدى للإدخار .

وقد ترتب على ذلك أن أصبح الناتج الصناعي (الصناعات التحويلية) بالدول الإسلامية ضعيفاً إذا ما قارناه بهيكل الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول ، وكذا بالنسبة للناتج الصناعي بالدول المتقدمة .

والجدول التالي يوضح ذلك : (١)

الناتج الصناعي مقارناً بالهيكل العام للإنتاج المحلي الإجمالي	الدول
٩,٥	الدول الإسلامية
٣٠,٧	الدول المتقدمة

من الجدول السابق يتضح لنا مدى انخفاض نسبة الناتج الصناعي في البلاد الإسلامية سواء بالناتج المحلي الإجمالي لهذه البلاد أو بمقارنته بالناتج الصناعي للبلاد المتقدمة .

هذا وقد ترتب على تخلف البلاد الإسلامية اقتصادياً وصناعياً وذايعاً ما يلي :

أ — انخفاض نسبة صادرات البلاد الإسلامية من المنتجات الصناعية بالنسبة لإجمالي صادراتها وكذا انخفاض وارداتها الصناعية

(١) انظر :

- U.N., Statistical Year book, 1977.
- UNCTAD, Basic Data on the Less Developed Countries, 1978.
- F.A.O., Production Year book, 1977.

بالنسبة لإجمالي الواردات .

والجدول التالي يوضح ذلك مع مقارنة بالمجموعات الاقليمية  
الآخري — عام ١٩٧٠ بالمليون دولار<sup>(١)</sup> :

---

(٢) أنظر — د . خالد عبد النور ، دانيال عبد الله — تصور للخطوط المريضة  
لاستراتيجية التنمية الصناعية العربية — مؤتمر التنمية الصناعية الثالث للدول العربية  
١٩٧٤ ص ٢٩ وذلك نقلا عن دراسة المسح الصناعي في البلدان العربية من  
دراسة مركز التنمية الصناعية — اعداد مختلفة .

Industrial Development Survey, Vol. V.U.N. 1973.

ملحوظة : المصود بالبلاد الإسلامية هي — الأردن — تونس — الجزائر —  
السودان — سوريا — العراق — الكويت — ليبيا — مصر — المغرب والتي يتوفر  
عنها البيانات .

النقطة	المصادرات			الواردات		
	إجمالي المصادرات	المصادرات الصناعية	نسبة المصادرات الصناعية إلى الإجمالي %	إجمالي الواردات	الواردات الصناعية	نسبة الواردات الصناعية إلى الإجمالي %
البلدان الإسلامية	٨٧٢١	٦٨٥	٨,٧٢	٦٨٩٥	٣١٤٤	٤٥,٨
البلدان المتخلفة	٥٤٢٠٠	١٢٦٨٢	٢٣,٤	٥٧٧٠٠	٣٩٦٠٠	٦٨,٩
البلدان المتقدمة	٢٢٣٢٠٠	١٦٨٢٩٢	٧٥,٤	—	—	—
العالم	٣١١٤٠٠	٢٠١٤٧٥	٦٤,٧	—	—	—

ومن الجدول السابق يتضح لنا الآتي :

١ - صغر نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات بالبلاد الإسلامية حيث تبلغ ٨,٧٪ في الوقت الذي تبلغ فيه هذه النسبة بالبلاد المتخلفة الأخرى ٢٣,٤٪ وفي البلاد المتقدمة ٧٥,٤٪ وفي العالم ٦٤,٧٪ .

٢ - صغر نسبة الواردات الصناعية إلى إجمالي الواردات بالبلاد الإسلامية حيث تبلغ ٤,٨٪ في الوقت الذي تبلغ فيه هذه النسبة بالبلاد المتخلفة الأخرى ٦٨,٩٪

ب - انخفاض نصيب الفرد في البلاد الإسلامية من الصادرات مقارنة بالمجموعات المختلفة عام ( ١٩٧٠ ) وانخفاض نصيبه من الواردات بالنسبة للعالم .

والجدول التالي يوضح ذلك :

النسبة	نصيب الفرد من الصادرات الصناعية (دولار)	نصيب الفرد من الواردات الصناعية (دولار)
البلاد الإسلامية	٥,٩	٢٧,٣
البلاد المتخلفة	٦,٩	٢١,٢
العالم	٧٣,٦	٧٣,٦

من الجدول السابق يتضح لنا الآتي (١) :

(١) أنظر : د . خالد عبد التور ، دانيال عبد الله - المرجع السابق .

١ — صغر نصيب الفرد بالبلاد الإسلامية من الصادرات الصناعية حيث يبلغ ٥,٩ دولار، بينما يبلغ نصيب الفرد بالبلاد للتخلفة الأخرى ٦,٩ دولار ، وفي العالم ٧٣,٦ دولار .

٢ — كبر نصيب الفرد في البلاد الإسلامية من الواردات الصناعية بالنسبة للبلدان المتخلفة الأخرى حيث يبلغ ٢٧,٣ دولار بينما في البلدان المتخلفة ٢١,٣ دولار . ويرجع ذلك إلى محاولة البلاد الإسلامية — اللاحق بساق الصناعة وتميتها ولكن هذا النصيب يعتبر صغيراً بالنسبة لنصيب الفرد في العالم والذي يبلغ ٧٣,٦ دولار .

#### ٥ — السكان والتعليم بالبلاد الإسلامية :

يقدر عدد البلاد الإسلامية بـ ٤٣ دولة <sup>(١)</sup> . ويبلغ عدد سكان هذه البلاد حوالي ٦٦٧,٥٩ مليون نسمة وذلك عام ١٩٧٦ . أى ما يعادل ١٦,٥ ٪ من إجمالي سكان العالم ، كما تبلغ مساحة هذه البلاد حوالي ٢٩,٥٤ مليون كيلو متر مربع بما يعادل ٢١,٧٥ ٪ من مساحة الكرة الأرضية .

كما تبلغ كثافة السكان في البلاد الإسلامية حوالي ٢٢,٦ نسمة في الكيلو المربع الواحد بينما تبلغ هذه الكثافة ٣٠ نسمة بالنسبة لدول العالم . ولهذا تعتبر البلاد الإسلامية أقل كثافة في السكان من باقي دول العالم <sup>(٢)</sup> .

---

(١) منها عدد ٢٠ دولة في جنوب وجنوب غربى آسيا ، ٢٣ دولة في أفريقيا

U.N. Statistical Year book, 1977.

(٢)

ومن الملاحظ أن البلاد الإسلامية تعاني من ندرة الأيدي العاملة الماهرة ومتوسطة المهارة . وذلك يرجع لانخفاض الكفاءة والتدريب بالإضافة إلى انخفاض مستوى التعليم والفن الإنتاجي . ويتبع عن ذلك انخفاض إنتاجية العمل ، وذلك إذا ما قورنت بالبلاد المتقدمة . فعلى سبيل المثال تبلغ القيمة المضافة للفرد من القوة العاملة في مصر — وهي تعتبر من أكثر البلاد الإسلامية تقدماً — بالقطاع الزراعي نحو ٢٨٩ دولار . وفي غير الزراعة بنحو ٨٥٧ دولار في حين أن هذه الإنتاجية لدى البلاد المتقدمة لا تقل عن ١٦٩٤ دولارا للعامل الزراعي ، ٢٩٠٦ دولارا للعامل في غير الزراعة<sup>(١)</sup> .

ويلاحظ أن نسبة كبيرة من سكان البلاد الإسلامية في حالة أمية وتبلغ حوالي ٧٥ ٪ في المتوسط بالنسبة لمجموع البلاد الإسلامية : كما أن نسبة كبيرة من هذه السكان تنفع خارج سن العمل<sup>(٢)</sup> في الوقت الراهن كما أن الواقعيين في سن العمل تمثل الإناث منهم حوالي ٥٠ ٪ وعلى سبيل المثال ما يلي :

١ — في الجزائر تبلغ نسبة السكان أقل من ١٤ سنة حوالي ٤٧ ٪ والسكان فوق سن الستين حوالي ٦ ٪ . وبذلك تبلغ نسبة السكان خارج سن العمل ٥٣ ٪ كما تبلغ نسبة العاملين في الجزائر في جميع

---

(١) أنظر : د . محمد عبد المنعم عفر — الموارد المالية العربية والتسكامل الاقتصادي — مصر المعاصرة — العدد ٣٦٠ — أبريل ١٩٧٥  
(٢) سن "عمل" يتعصر ما بين ١٤ حتى ٦٥ سنة .

القطاعات حوالى ٣٤ ٪ من جملة السكان <sup>(١)</sup> .

٢ — وفى تونس تبلغ نسبة السكان أقل من ١٤ سنة حوالى ٤٤ ٪ كما تبلغ نسبة من تزيد أعمارهم عن الستين سنة حوالى ٦ ٪ . وبذلك تبلغ نسبة السكان خارج العمل أكثر من ٥٠ ٪ هذا بالإضافة إلى أن ٧٣ ٪ من قوة العمل بتونس يعملون فى القطاع الزراعى . وعلى ذلك نجد أن تونس لديها الكثير من مشاكل البطالة المقنعة والسائدة . فى حين أن الصناعة التونسية لا تستوعب أكثر من ٩ ٪ من العاملين . ودهظمها صناعات حرفية وبسيطة <sup>(٢)</sup> .

٣ — وفى مصر يبلغ عدد من يقل سنه عن ١٤ سنة ٤٢,٨ ٪ كما يبلغ نسبة من تزيد أعمارهم عن الستين حوالى ٦ ٪ . وبذلك تبلغ نسبة السكان خارج العمل ٤٨,٨ ٪ ويمثل فى قطاع الزراعة ٩,٣ ٪ ، وفى الصناعة ١٨,٦ ٪ ، وفى النقل والتجارة ١٣,٥ ٪ وفى الخدمات ١٦,٦ ٪ من قوة العمل <sup>(٣)</sup> .

- 
- (١) أنظر : الكتاب الإحصائى السنوى لبلاد العربية عام ١٩٧٦ والصادر من الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية — الموجه السابق جدول رقم ٢/١/١ .  
(٢) أنظر النشرة الاقتصادية لبئك مصر — السنة السابعة عشرة . الأعداد من الأول لى الرابع — يناير وديسمبر ١٩٧٧ ص ١٢٣  
(٣) أنظر كتاب الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء — السكان والتنمية فى جمهورية مصر العربية — القاهرة يناير ١٩٧٥ ص ١٤٥

وضح لنا من الفصل التميدى أن الهيكل الاقتصادى البلاد الإسلامية يتسم ببعض سمات تجعل طابعه الرئيسى هو التخلف الاقتصادى ، ومن بين هذه السمات ضعف هياكل الإنتاج الداخلى ، وتركز معظم النشاط الإنتاجى فى قطاعى الزراعة والاستخراج ، وقد أشرنا على سبيل المثال إلى دولتى الصومال ومصر كدولتين زراعتين حيث وضح لنا أن الدولة الأولى بلغت نسبة صادراتها من الحيوانات والاحوم ٦٤,٧٪ من جملة صادراتها عام ١٩٧٢ . أما الثانية وهى مصر فقـ بلغت نسبة صادراتها من القطن ومنتجاته ٥٧٪ من جملة صادراتها عام ١٩٧٣ ، أما بالنسبة للدول الإسلامية التى يعتمد اقتصادها على المادة الاستخراجية الواحدة — وهى البترول — فقد أشرنا إلى أن السعودية تبلغ نسبة صادراتها من البترول والغاز الطبيعى ٩٩,٧٪ من جملة صادراتها عام ١٩٧٢ والكويت يبلغ نسبته صادراتها من نفس المواد ٩٣٪ من جملة صادراتها عام ١٩٧٣ ، وليبيا يبلغ نسبة صادراتها منها ٩٨٪ من جملة صادراتها عام ١٩٧٣ .

كما تتميز البلاد الإسلامية بصغر حجم قطاع الصناعى ، وتختلف الفن الإنتاجى حيث يبلغ قيمة الإنتاج الصناعى للإنتاج المح الإجمالى ٩,٥٪ بينما الدول المتقدمة ٣٠,٧٪ لهذه البلاد .

وقد ترتب على ذلك صعوبة قيام تنمية اقتصادية لإنمادية اسكل دولة من الدول الإسلامية ، لانخفاض الإنتاجية ، ضيق نطاق الا-واف المحلية ، وتدرية بعض عناصر الإنتاج ، وانخفاض معدلات الادخار والاستثمار ، وبطء معدلات نمو الصادرات واتجاه معدلات التبادل

الذي، في لغتين صالحها، باستثناء الدول المصدرة للبترول .

كما يوجد تفاوت في مستويات تطور والنمو الاقتصادي فيما بين البلاد العربية واختلال نسب عناصر الإنتاج المتوفرة لدى كل دولة على حدة ، حيث تتوافر فوائض رؤوس الأموال لدى الدول البترولية ، بينما تقتصر إلى العنصر البشري والمهارات . وذلك عكس ما هو عليه الحال لبعض الدول ذات العجز مثل مصر وسوريا وبنجلاديش وأندونيسيا حيث يتوفر لديها العنصر البشري والمهارات — خاصة مصر — بينما يوجد لديها عجز في رؤوس الأموال .

هذا وقد انعكست آثار هذه الاختلالات الهيكلية على التجارة الخارجية للدول الإسلامية حيث يتجه معظم إنتاجها من مواد أولية واستخراجية إلى خارج الأمة الإسلامية وأن هذه المواد تشكل النسبة المظنة من صادرات هذه الدول .

وذلك يرجع إلى عدم وجود القطاع الصناعي الذي يتمتع في التصنيع ، لهذا كانت معظم واردات الدول الإسلامية تتكون من السلع الصناعية .

كما أشرنا إلى أن نسبة الصادرات الصناعية لبعض الدول الإسلامية إلى إجمالي الصادرات بها بلغ ٨,٧٢ ٪ عام ١٩٧٠ في الوقت الذي بلغت فيه هذه النسبة للدول المتخلفة الأخرى ٢٣,٤ ٪ وفي الدول المتقدمة ٧٤ ٪ ، ومن الطبيعي أن يترتب على ذلك أن يتركز

التوزيع الجغرافي لتجارة الدول الإسلامية مع العالم الخارجى المتكثراً .  
بينما تحتل التجارة الإقليمية فيما بين الدول الإسلامية نسبة ضئيلة للغاية  
وقد بلغت هذه النسبة حوالى ٧٪ تقريباً . (١)

ومن المعروف أنه لاملجأ للدول الإسلامية من التخصص من هذا  
الاختلال فى هيكلها الإقتصادى سوى لجوئها إلى التصنيع وتطوير الزراعة  
ولكن تواجه فى سبيل ذلك بمدة صعوبات أساسية ، منها طيق  
الأسواق المحلية من ناحية ، وضعف إمكانيات كل دولة منفردة من  
ناحية أخرى .

لهذا فإننا نرى أن التكامل الإقتصادى يمثل فى هذه الحالة الحل الأمثل  
لتبعية وتطوير اقتصاديات الدول الإسلامية حيث أنه من خلال  
تطوير وتوسيع نطاق السوق يساعد على إقامة الصناعات الحديثة ذات  
الحجم الكبير ويتيح فرصة تبادل فوائد بعض عناصر الإنتاج بين الدول  
الإسلامية . وعلى ذلك فإن تنمية القطاع الصناعى سوف يعالج ما تعاني  
منه البلاد الإسلامية من إختلال فى البنىة الإنتاجية ، مما ينعكس أثره  
بالتالى على التجارة الخارجية . حيث أن الصناعة الإسلامية سوف تتمتع  
بناجى القطاع الأولى من موارد زراعية واستخراجية ، وتعمل على  
تخصيصه محلياً .

---

(١) يقصد بهذه النسبة مجموعة الدول العربية والمخوف عنها بياالات أمكن  
الحصول عليها ،

وبذلك تجد البلاد الإسلامية ما تحتاجه من مواد صناعية لدى منطقة، فتقل بذلك الواردات من الدول الخارجية ، وتزيد الصادرات ونسبة التبادل التجاري الإقليمي بين الدول الإسلامية ، ويحدث اعتدال للبدان التجاري بين الدول الإسلامية والعالم الخارجي .

كما سبق يتضح لنا أن ضعف التجارة بين الدول الإسلامية لا يرجع إلى القيود التي تفرضها هذه الدول على حركة السلع والمنتجات وإنما يرجع إلى الاختلالات الهيكلية وضعف البنية الإنتاجية في هذه المنطقة .

وعلى ذلك فالحل السليم لزيادة التجارة بين الدول الإسلامية وتمهيتها هو عن طريق تطوير الجهاز الإنتاجي بها ، وذلك بتنمية القطاع الصناعي ، وتطوير الزراعة والعمل على تقريب مستويات الفئتين دولها أو زيادة الارتباط فيما بينها بإقامة أنشطة إنتاجية مشتركة .

---

ولكن نود أن نشير إلى أن كثرة المشاكل والصعوبات المترتبة داخل الوطن الإسلامي والتي لا تتركز فقط على النواحي الاقتصادية ، بل تشمل النواحي السياسية والاجتماعية وما يوجد بينها من تناقض كبير واختلافات جذرية في المبادئ والأسس والأيدولوجيات المختلفة ، كل هذا يدعونا إلى أننا نفضل ألا يقام هذا التكامل دفعة واحدة ، وإلا تعرض للانحيار والفشل ، بل نفضل أن يتم تدريجياً وجزئياً ، وذلك بتسقيت جهود الدول الإسلامية في مجالات متعددة كشروعات مشتركة للإنتاج ، وهذا ما سوف نوضحه تفصيلاً في الباب الثالث والآخر من الدراسة .



# الباب الأول

## التكامل الاقتصادى

### أهمية التكامل الاقتصادى للبلاد المتخلفة:

إهتم الاقتصاديون فى الفترة الأخيرة بدراسة العلاقة بين التجارة الخارجية للدول المتخلفة ومقتضيات التنمية الاقتصادية التى تنشدها هذه الدول . وقد كثرت الكتابات حول هذا الموضوع وعقدت بشأنه مؤتمرات دولية عديدة . (١) كما أثير العديد من التساؤلات عن مدى

(١) انظر تجميعات ذلك للمراجع التالية :

G. Myrdal, *An International Economy* Routhledge or Kegan Paul, London, 1956 .

D.H. Robertson, *The Future of International Trade in Essays in Monetary Theory*, London, 1940, P. 214.

E. G. Robinson, *the changing Struction of the British Economy*, *Economic Journal*, Sep 1954.

— رؤول بريش — نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية رجة الدكتور جرجس عبده مرزوق — البار المصرية للطباعة والنشر .

— فؤاد هاشم عوض — التجارة الخارجية والدخل القومى — دار النهضة العربية . ١٩٦٥

— رفيق سليم — التنمية والتجارة الخارجية مذكرات معهد الدراسات المصرفية ٦٩/٦٨ ص ٤

نجاح النظرية التقليدية والتي تنادى بحرية التجارة الخارجية بين بلدان العالم ، حيث أن ذلك يساعد على التوزيع الأمثل لموارد الإنتاج في مختلف البلاد بالإضافة إلى أن ذلك طريقاً ضرورياً للنمو الاقتصادي وزيادة الثروة . كما تؤدي إلى اتساع السوق أمام المنتجين المحليين في كل بلد ، مما يفسح المجال لتقسيم العمل في كل بلد ، والاستفادة من وفورات الإنتاج الكبيرة من حيث استعمال الآلات الحديثة وزيادة الإنتاجية . وبالتالي زيادة الدخل القومي ، والذي يتيح الفرصة لزيادة المدخرات المحلية وخلق رأس مال محلي يمكن توجيهه لزيادة القدرة الإنتاجية ، ورفع معدل نمو الإنتاج . وعلى ذلك اعتبرت النظرية التقليدية أنه لا تناقض بين حرية التجارة الدولية ومقتضيات التنمية الاقتصادية ، واعتبرتهما متكاملتين يقوى كل منهما الآخر .

وقد استدل مؤيدوا هذه النظرية على صحتها من واقع تجربة بريطانيا والتي اعتمدت في المراحل الأولى لنموها الاقتصادي على تصدير المنسوجات القطنية ، واليابان والتي اعتمدت على تصدير الحرير ، وكندا على القمح ، وأستراليا على الصوف الخام والقمح ، والسويد على تصدير الأخشاب .

---

== — محمود صدق مراد - د. فؤاد مرسى - مزايا النقد الأجنبي والتحويل الخارجي للتنمية دار أطراف بصر - ١٩٩٧ ص ٨١٤ .  
 — د. محمد دويدار - أزمة الطاقة وأزمة النظم النقدية أم أزمة الاقتصاد الرأسمالي النقدي - مصر الحاضرة العدد ٢٥٨ أكتوبر ١٩٧٤ ص ٩٦ .

وإذا ما ألقينا نظرة على الدول المتخلفة في الوقت الحاضر لوجدنا أنها تختلف إختلافا واضحا عن تجربة الدول السالف ذكرها . ولتين لنا أن تجربتها تتنافى مع النتائج المتوقعة من النظرية التقليدية حيث لم يصاحب الزيادة وحجم تجارتها الدولية زيادة مماثلة في مستويات المعيشة بل زادت الهوة بين مستويات معيشة البلاد المتخلفة والبلاد الصناعية المتقدمة . مما أثار الشك حول مدى توافق أهداف التنمية وحرية التجارة الدولية بالنسبة لهذه الدول .

وعلى الرغم من الدور الذي لعبته الدول المتخلفة في نمو العالم الرأسمالى الغربى وذلك خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، فإنها لم يشملها شيء من هذا النمو والتقدم ، بل على العكس إزدادت حدة الهوة بينهما ، فأزدادت الدول الغنية غنى والدول المتخلفة تخلفا وفقراً ، ويرجع ذلك إلى تدهور معدلات التبادل التجارى بينهما وتحوله بصفة مستمرة لصالح الدول المتقدمة . ففى خلال الفترة من ٥٤ - إلى عام ١٩٦٢ زادت أسعار السلع المصنعة العالمية بموالى ١١٪ ، بينما هبطت أسعار المواد الأولية بمقدار ١٤٪ . وبذلك انخفضت القوة الشرائية للدول المتخلفة بمقدار ٢٥٪ فى تلك الفترة . هذا بالإضافة إلى تدهور نسب التبادل بين المجموعتين فى الفترة من ٥٣ - ١٩٦٠ بمقدار ١٠٪ ، حيث زاد الطلب على المنتجات الصناعية ، وانخفض بالنسبة للمواد الأولية .

وقد ورد البعض معها إلى فصل الدول المتقدمة فى تقديم ممرات

موقر وض. واستثمارات مباشرة للدول المتخلفة ، إلا أننا نجد أن إجمالي المعلومات في الفترة من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٦٢ بلغت ٢٠ مليار دولار من الدول المتقدمة للدول المختلفة بينما كانت خسائر الدول الأخيرة من التبادل غير المتكافئ للتجارة الخارجية جملته ٥٠ مليار دولار أي حوالي ٢٥٠ ٪ من حجم المعونات <sup>(١)</sup> .

وقد استمر هذا التبادل غير المتكافئ للتجارة الخارجية حتى الآن ، حيث نلاحظ زيادة صادرات الدول الصناعية — في صورة منتجات مهنمة — عن صادرات البلاد المتخلفة والتي تكون في صورة مواد أولية — والتي أصابها التراجع ، وذلك باستثناء البترول وهي السلعة التي تعتبر أكثر السلع ازدهارا في القرن العشرين .

والجدول التالي يوضح تطور الصادرات العالمية حسب المناطق المختلفة.

نسبة مئوية

البيان	متوسط ٦٢/٦١	١٩٧٠	١٩٧١
الصادرات العالمية	١٠٠	١٠٠	١٠٠
صادرات الدول الرأسمالية	٦٨,٢	٧٢,٣	٧٢,٥
المتقدمة	١١,٨	١٠,٤	١٠,٤
صادرات الدول الاشتراكية	٢٠,٠	١٧,٤	١٧,١
المتخلفة			

(١) ألفر محمود صديق مراد — د. مؤلف من بين — معالجة النقد الأجنبي  
مؤلفون الجارجي للتنمية المرجع السابق ص ٤١٤ .

## المصدر :

World Bank, Int. Dev. Annual Report, 1972.

ومن الجدول السابق يتضح أن صادرات الدول المتخلفة قد تراجعت من ٢٠٪ عام ١٩٦٢/٦١ إلى ١٧,١٪ عام ١٩٧١. بينما تزايدت صادرات الدول الرأسمالية المتقدمة من ٦٨,٢٪ عام ١٩٦١ إلى ٧٢,٥٪ عام ١٩٧١. وإذا ألقينا الضوء على مسار التجارة الدولية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، لوجدنا أن النسب التي وصلت إليها، لدليل قاطع على مسارها خلال القرن العشرين.

والجدول التالي يوضح ذلك.

التوزيع النسبي لتجارة مجموعات الدول ( ٪ )

الدول	عام ١٩٥٢م	عام ١٩٦٠م	عام ١٩٧٠م
من الدول المتقدمة للدول المتخلفة	٧٢,٧	٧٣,٤	٧٣,٤
من الدول المتخلفة للدول المتقدمة	٢٩,٦	٢٤,٦	١٨,٥

المصدر : هذه البيانات من البيانات الواردة في مذكرة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الأمانة العامة . « الوطن العربي وأهم المشاكل الاقتصادية العالمية » .

ويتبين من الجدول السابق زيادة نسبة التجارة ما بين صادرات الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة من ٧٢,٧٪ عام ١٩٥٣ إلى ٧٣,٤٪ عام ١٩٧٠. بينما انخفضت هذه النسبة ما بين صادرات الدول المتخلفة للدول المتقدمة، حيث كانت ٣٩,٦٪ عام ١٩٥٣ ثم تراجعت إلى ١٨,٥٪ عام ١٩٧٠. ولم يتوقف اختلال التوازن ما بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة على زيادة صادرات الأولى عن صادرات الثانية فقط، بل تلاحظ كذلك أن أسعار المنتجات الصناعية في زيادة مستمرة بينما أسعار المنتجات التي تنتجها الدول المتخلفة في انخفاض<sup>(١)</sup>.

---

(١) تبين إحصاءات الهيئة العالمية للزراعة والأغذية الزيادة في كمية المادة الأولية الزراعية اللازمة لشراء جرار قوي ١٩٠٣٠ حصاناً (السلعة الصناعية) في الفترة بين ١٩٥٥-١٩٦٢.

- الكاكاو (غانا) ٦٧٪ (من مجموع الصادرات) الزيادة ١٣٣٪.
- زيت جوز الهند (الفلبين) ٣٥٪ (من مجموع الصادرات) الزيادة ٢٩٪.
- البن (البرازيل) ٤٦٪ (من مجموع الصادرات) الزيادة ١٠١٪.
- النحاس (ووديسيا) ٥٨٪ (من مجموع الصادرات) الزيادة ٢٨٪.
- القطن (مصر) ٧١٪ (من مجموع الصادرات) الزيادة ٩٩٪.
- البترول (فنزويلا) ٩٢٪ (من مجموع الصادرات) الزيادة ١٩٪.
- الأرز (بورما) ٧١٪ (من مجموع الصادرات) الزيادة ٢٣٪.
- المطاط (ماليزيا) ٦٦٪ (من مجموع الصادرات) الزيادة ٧٠٪.
- النحاس (سيلان) ٩٠٪ (من مجموع الصادرات) الزيادة ٥٥٪.
- التبغ (تركيا) ٧٦٪ (من مجموع الصادرات) الزيادة ٦٣٪.
- الصوف (أوجواي) ٥٥٪ (من مجموع الصادرات) الزيادة ٣٠٪.

إن مركز الإشعاع الاساسى للنمو الاقتصادى فى القرن العشرين  
يتركز فى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وتسمى «منطقة شمال الأطلنطى»  
وإن هذه المنطقة يتبعها الكثير من الدول المنتجة للمواد الأولية والتي  
تقع غربى وشرقى الأطلنطى .

ومن الملاحظ أن هذه الدول التى حققت نمواً اقتصادياً فى النصف  
الثانى من القرن التاسع عشر والعشرين ، قد حققت تقدماً سريعاً فى  
مستوى الدخل الحقيقى للفرد ، إلا أنها لاتشع هذا النمو إلى باقى مناطق  
العالم عن طريق زيادة طلبها على المواد الأولية وتشجيع رأس المال والعمل  
للإنتقال إلى الدول المتخلفة ، <sup>(١)</sup> وذلك عكس ما كانت تفسر عليه  
بريطانيا فى بداية القرن للتاسع عشر . ويرجع ذلك إلى عدة أسباب  
منها ما يلى :

١ - تحويل هيكل الإنتاج الصناعى فى الاقتصاديات المتقدمة من  
الصناعات الخفيفة إلى الصناعات الثقيلة أى من الصناعات التى تساهم فيها

== — أنظر :

د . محمد دويدار .

أزمة الطاقة وأزمة النظام القدى وأزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى — مصر  
الماصرة العدد — ٢٠٨ — أكتوبر ١٩٧٤ هاشم ص ١٦ .

(١) يستثنى من ذلك البلاد المنتجة للبحرول والمصدرة له حيث تتمتع بزيادة  
كبيرة فى الطلب العالمى عليها كما حظيت هذه البلاد بنصيب كبير من الاستثمارات  
الأجنبية الخاصة المباشرة ( خاصة الأمريكية ) منذ الحرب العالمية الثانية .

المواد الأولية بنسبة كبيرة إلى الصناعات التي تساهم فيها هذه المواد بنسبة ضئيلة .

٢ - طلب الدول الصناعية المتقدمة على المواد الأولية يزيد بمعدل أقل من معدل الزيادة في الناتج القومي لارتفاع نصيب الخدمات في مجموع الناتج من هذه الدول .<sup>(١)</sup>

٣ - انخفاض المرونة الداخلية للأغلب الاستهلاكي على الكثير من السلع التي تصدرها الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة ، حيث أن غالبية هذه الصادرات من السلع الأولية .

٤ - التقدم العلمي والتكنولوجي السريع الذي حدث في الدول المتقدمة وما نتج عنه من إنتاج المواد الصناعية البديلة ( وهي متوفرة لدى البلاد الصناعية المنتجة لها ) للمواد الأولية التي ترد من الدول المتخلفة . بالإضافة إلى أن هذا التقدم قد رفع من الكفاءة الفنية للإنتاج . كل ذلك أدى إلى تخفيض كمية الخامات اللازمة لإنتاج الوحدة الواحدة من المنتج النهائي وبالتالي إلى عدم حاجة الدول الصناعية إلى الكميات الكبيرة من المواد الأولية .

٥ - التكتلات الاقتصادية من جانب الدول المتقدمة وعلى رأسها

---

(١) أنظر نيركسيه أنماط من التجارة الدولية والتنمية - ترجمة جلال أمين القاهرة ١٩٦٩ ومجمل فيه إلى

Review of Economic Studies May, 1956, P. 184.

حيث توضح هذه الدراسة انخفاض الواردات الساعية للولايات المتحدة إلى ناتجها القومي الإجمالي من ٦٪ إلى ٣٪ خلال فترة النصف الأول من القرن العشرين.

السوق الأوروبية المشتركة واتجاهاتها ضد صادرات الدول المتخلفة من السلع الزراعية والصناعية .

٦ — السياسات الزراعية التي تتبعها الدول المتقدمة لأجل حماية المنتجات المحلية بها . وذلك عن طريق إعانات المنتجين لأجل تخفيض أسعار منتجاتهم لمنافسة السلع المماثلة في العالم الخارجى أو عن طريق فرض ضرائب جمركية على منتجات الدول المتخلفة من السلع المماثلة .

٧ — السياسات الصناعية التي تتبعها الدول المتقدمة ضد الدول المتخلفة بالرغم من ضعف القدرة التنافسية بينها ، وذلك لبعض السلع الصناعية التي تتميز الدول المتخلفة فيها ، بميزة لسيدة مثل المنسوجات . حيث تفرض الدول المتقدمة عليها ضرائب جمركية عالية عما يضعف من قدرتها على التنافس مع المنتجات المماثلة في الدول المتقدمة .

٨ — يتمتع الطلب على المنتجات التي تصدرها الدول المتقدمة بمرونة عالية لتنوع تلك الصادرات وحاجة الدول المتخلفة إليها في التنمية الاقتصادية .

٩ — إنشاء الأسواق المشتركة بين البلاد الصناعية يؤثر هو الآخر على مستقبل صادرات الدول المتخلفة .

من الواضح لعرضنا السابق للعوامل المفسرة لتراخى صادرات البلاد المتخلفة أنها تنفق بطبيعة الحال مع الوضع الغير متوازن للعلاقات التجارية بين البلاد المتقدمة ، والآخرى المتخلفة . ففي عالم تستحوذ

الدول الصناعية والمتقدمة فيه على تسعة أعشار إنتاجه الصناعى وعلى أكثر من أربعة أخماس إنتاجه الكلى لا يكون من الملائم إجراء دراسة للعلاقات التجارية بين هذه الدول والدول الأخرى الفقيرة ، تقوم على التوازن والتساوى والإعتماد المتبادل بينهما ، وتلك الأفكار التى تثيرها النظرية التقليدية للتجارة الخارجية .

وقد ينتج عن أوضاع التجارة الدولية القائمة حالياً ، إلى أننا نجد أن القروض والمنح الحكومية قد قامت لتسد الفراغ الذى خلفه الضعف النسبي فى الاسئتمارات الأجنبية الخاصة . وقد حققت البلاد الفقيرة زيادة فى نصيبها من الواردات المالية عن طريق هذه القروض والمنح ، وكذلك عن طريق إيراداتها غير التجارية . وبذلك فإن العامل الكامن وراء هذه الزيادة يحتأب عنه فى الحالتين السالف ذكرهما . حيث أن الزيادة هنا ليست ناجمة وبنفس الدرجة عن فعل حوافز السوق كما كانت فى الماضى .

والآن وبعد أن ألقينا الضوء على المسار الاقتصادى خلال الفترة السابقة وأثر ذلك على النمو الاقتصادى والدور الكبير الذى لعبته المواد الأولية المنتجة للتصدير فى القرن التاسع عشر وما وصل اليه الحال فى القرن العشرين ، حيث لم تعد فى مقدورها أن تقدم فرصة كبيرة للتقدم أمام البلاد المنتجة لها .

فإن السؤال الذى يثار هو : ما هو الطريق الملائم للدول المتخلفة الذى تسلكه لكى تحدث تنمية لاقتصادياتها ؟ .

نحن نرى أنه لاسيلا أمام الدول المتخلفة لأجل أحداث تنمية  
اقتصادية سوى قيام تكامل اقتصادى بينها . وذلك نابع من تجارب هذه  
الدول مع الدول المتقدمة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين .  
بالإضافة إلى أن الدول المتقدمة نفسها قد لجأت إلى اتخاذ ذلك الأسلوب  
وهو التكامل الاقتصادى — عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة — من  
أجل حل مشاكلها الاقتصادية والسياسية عقب الحرب ، حيث ظهرت  
السوق الأوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة الأوروبية كما ظهر مجلس  
التعاون الاقتصادى بين الدول الاشتراكية ( الكومكون ) .

### نبذة تاريخية عن التكامل الاقتصادى :

ازدهرت التجارة الدولية وتقدمت خلال منتصف القرن التاسع  
عشر حتى عام ١٩١٤ حيث تمتع العالم بالرغاء واليسر وتقدمت طرق  
المواصلات وظهرت مخترعات جديدة وذلك فى ظل المذهب الحر  
وحرية التجارة .

إلا أن الدول بدأت بعد الحرب العالمية الأولى تتبع سياسة العزلة  
الاقتصادية وبدأت تحصين نفسها بسياج جمركى يعوق تداول السلع .  
وقد لجأت الدول الصناعية إلى ذلك بسبب الاضطرابات النقدية حيث  
فرضت رسوم جمركية مرتفعة من أجل تدبير الموارد اللازمة للبراز  
ولإجراء موازنة لبراز المدفوعات . بينما البلاد الأقل تقدما عكفت

على حماية الصناعات الناشئة بها بالاضافة إلى لجوئها لسياسة  
الاكتفاء الذاتي .

وبقيام الازمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ والازمة النقدية عام  
١٩٣١ اضطرت الدول إلى رفع الرسوم الجمركية وتخفيض بعضها لقيمة  
النقد لتشجيع الصادرات وإتباع سياسة لظام الحصص . مما اضطرت  
الدول الأخرى التي حافظت على ثبات نقدها إلى فرض رسوم تعويضية  
على سلع الدول التي خفضت من قيمة عملتها .

وقد بذلت الهيئات الدولية مجهودات كبيرة لأجل العمل على تخفيف  
حدة الاضرار الناشئة عن الإفراط في سياسة الحماية . وقد أجرت هذه  
الهيئات عدة مؤتمرات دولية لذلك ، منها مؤتمر بروكسل الذي عقد في  
سبتمبر ١٩٢٠ . وقد أشار المؤتمر إلى أن تحسين الحالة المالية يتوقف  
على العودة تدريجياً إلى حرية التجارة وإلغاء القيود المصطنعة التي تقي من  
طبيعة المبادلات الدولية .

كما عقد مؤتمر آ في جنوة في شهر أبريل عام ١٩٢٢ حيث أوصى  
بالإقلال من الحالات التي تلجأ فيها الدول إلى التحريم سواء في الصادرات  
والواردات ، وكذا إلغاء القيود المفروضة على المواد الأولية .

وفي مؤتمر جنيف المنعقد في مايو ١٩٢٧ أوصى الأمم باتخاذ  
الإجراءات الضرورية لإلغاء أو تخفيض الحواجز الجمركية التي تعوق  
المبادلة وتدعو المؤتمر بالسياسة التي تتبعها بعض الدول في فرض رسوم  
مرتفعة تكون أداة المساومة فيها بعد .

ولنظراً لعدم تحقق توصيات مؤتمر جنيف اقترح عقد مؤتمر للهدنة  
الجمركية عام ١٩٢٩ ، لاعداد مشروع إتفاق تلزم به الدول بعدم رفع  
الرسوم الجمركية انتظاراً لتنظيم العلاقات الاقتصادية .<sup>(١)</sup>

ولنظراً لعدم نجاح المجهودات السالف ذكرها ، فقد رأت بعض  
الدول المتجاورة عقد إتفاقات فيما بينها لتخفيف وطأة الرسوم الجمركية  
وكان أول هذه الإتفاقات هو إتفاق أوشى الذى تم فى يوليو عام ١٩٣٢  
بين هولندا وبلجيكا ولوكسمبرج ، الذى نص فيه على عدم رفع الرسوم  
الجمركية وإجراء تخفيضات لها تصل إلى ١٠ ٪ سنوياً لمدة أربع  
سنوات .

هذا ، وباتهاء الحرب العالمية الثانية ، ظهرت اتجاهات قوية بين  
الدول نحو تكامل اقتصادى ، وذلك بقصد مواجهة المشكلات الاقتصادية  
التي خلقتها الحرب .<sup>(٢)</sup> وكان أول إتفاقيات التكامل الاقتصادي هي  
إتفاقية البنلوكس عام ١٩٤٧ ، بين دول أوشى . ثم تلى ذلك إتفاقية  
السوق المشتركة للفحم والصلب ، بموجب معاهدة باريس عام ١٩٥١  
بين دول البنلوكس والمانيا وإيطاليا وفرنسا . ثم تلى ذلك أكبر وأهم  
تمكثل إقتصادي دولى وهو السوق الأوروبية المشتركة ، أو الوحدة  
الاقتصادية الأوروبية ، ، وذلك بمقتضى معاهدة روما عام ١٩٥٧ بين

---

(١) أنظر : د . عبد الحكيم الرفاعى - السياسة الجمركية الدولية والتشكلات  
الاقتصادية - القاهرة ١٩٧٦ ص ٤٩ ، ٥٣ .

(٢) أنظر : د . حازم البىلاوى - نظرية التجارة الدولية - القاهرة ١٩٦٨

المبزل الست السابق ذكرها ، دول البنلوكس ، ثم تلى ذلك قيام منطقة للتجارة الحرة عام ١٩٥٩ بموجب معاهد ستوكهولم بين إنجلترا والسويد والنرويج والدنمارك والنمسا وسويسرا والبرتغال وإفصمت إليها أيسلندا أخيراً . ولم تقتصر التكتلات الاقتصادية على أوروبا الغربية ، بل عملت دول أوروبا الشرقية على أن تجعل إقتصادها متكاملًا . فأنشأت عام ١٩٤٩ مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة والمعروف باسم الكوميكون .

كما عقدت دول أمريكا الوسطى معاهدة للتكامل الاقتصادي بينها ، بإنشاء سوق مشتركة لها ويرمز بـ M C A C . كذلك لجأت دول أمريكا اللاتينية إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة بموجب معاهدة مونتفيدو عام ١٩٦٠ ويرمز بـ L A F T A .

كما توجد عدة تكتلات إقتصادية أخرى بأفريقيا منها السوق المشتركة لدول شرق أفريقية وتمت على مراحل منذ عام ١٩٢٠ ويطلق عليها المجتمع الاقتصادي لشرق أفريقيا. وفي عام ١٩٦٦ أنشئ الاتحاد الجمركي الاقتصادي لأفريقيا الوسطى وكذلك الاتحاد الجمركي لغرب أفريقيا .

كما قامت بعض الدول العربية بإنشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٥ وقد أنشأت السوق كما جاء في قرار الوحدة الاقتصادية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي وتوحيد الجهود لتحقيق أفضل الشروط

لت تنمية ثروات الأطراف المتعاقدة ، ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل <sup>(١)</sup> .

### التعرف على التكامل الاقتصادى :

التكامل الاقتصادى يعد نوعا من التعاون الاقتصادى ، إلا أنه يتميز عنه بأنه أعمق فى أساليبه ودرجته ، حيث أن التعاون الاقتصادى يشتمل على درجات متعددة من الاجراءات البسيطة ( كتقرير ميزات تجارية مثل اجراء تخفيضات أو إعفاءات أو رفع القيود الكمية ) إلى درجات كبيرة من التقارب الاقتصادى ، وذلك لتحقيق الوحدة أو الاندماج . أما التكامل الاقتصادى فهو عبارة عن عملية توحيد للأقطار والدول للوصول بها الى وحدة واحدة . وكلية تكامل من الناحية اللفظية تعبر عن ربط أجزاء بعضها الى بعض كي تكون شيئا واحدا .

وعلى ذلك فالتكامل الاقتصادى ، يحمل معنى ترابط أو ربط أجزاء معينة بعضها ببعض . هذا الربط يتم نتيجة تطبيقات أو ترتيبات معينة تتخذها حكومات الدول المتكاملة باتفاق يتم بينها . كما يتم التكامل بين بلدين أو أكثر تجمع بينهما أمور معينة ، هى التى تجفرها على أن تتكامل فيما بينها . كأن تكون تلك البلاد متجاورة بحيث تنتمى جميعها إلى منطقة جغرافية واحدة ، أو أنها تنتمى جميعها إلى جنس مشترك

---

(١) أنظر دة. عبد الحكيم الزغلامي - السياسة الجزركية الدولية والتكاملات

الاقتصادية المربص السابق ص ١٦ .

أو ثقافة واحدة أو أنها جميعاً بلاداً في طريقها إلى النمو وتشعر بضرورة تكاتفها فيما بينها حتى تغلب على الصعوبات التي تجدها في طريقها من أجل تنمية مواردها ، والرقى بأحوالها الاقتصادية ، أو تهدف تلك البلاد بشكاملها إلى تحقيق أغراض سياسية معينة كأن تتخذ من التكامل الاقتصادي سبيلاً إلى تحقيق نوع من الوحدة السياسية بينها .

وبناء على التعرف السابق لا يعتبر من قبيل التكامل ما كان يقوم من قبل بين البلد المستعمر ومستعمراته من صلات اقتصادية (١) . فضلاً عن أن المستعمرات في ذلك الحين لم تعد دولاً بل أقاليم تابعة للدولة المستعمرة ، فإن العلاقة ما بين الدولة المستعمرة ومستعمراتها كانت تنظم على نحو يفيد الأولى ، أما الثانية فكانت تتمتع بثروتها من قبل المستعمرين ولا يعود الأمر عليها إلا بمنفع ضئيل .

كما أنه لا يعتبر من قبيل التكامل بالمعنى الدقيق المجموعات أو الهيئات التي تتكون من بعض دول ، إذا لم يكن من حقها اتخاذ قرارات ملزمة لأعضائها في الشؤون التي تعرض لها . كأن يقتصر دورها على تبادل أوجه النظر في المسائل التي تهم الأعضاء أو على أغراض إستشارية أو تكون قوة ضاغطة على دول أو مجموعات دول أخرى . ومثال ذلك مجموعة البلاد التي في سبيلها إلى النمو في الأمم المتحدة وبعض منظماتها وهي المعروفة بمجموعة الـ ٧٧ وكذلك دول عدم الانحياز .

---

(١) أنظر : د . حنين خلاف - التكامل الاقتصادي محاضرات لطلبة دبلوم القانون والنشريع الصريبي - كلية الحقوق جامعة القاهرة - ١٩٧٦/٧٧

ولا ينفي ذلك ما لهذه المجموعات من أثر غير مباشر في إحداث التعاون بين أعضائها ، وفي توحيد صفوفهم إزاء الدول المتقدمة وذلك بما تقدمه من آراء وتوصيات يستعان بها في تسيير سبل التكامل ، ولما لها من آثار أدبية على أعضاء المجموعات الأخرى وإن لم يكن لها قوة الإلزام .

أما من الناحية الاقتصادية فقد تميزت تعريفات التكامل الاقتصادي بعدة اتجاهات ستشير إليها بإيجاز وذلك حسب رأى وتعريف كل اقتصادى .

فيعرف تنبرجن :

التكامل الاقتصادي على أساس احتوائه على جانبين أحدهما سلبى والآخر إيجابى . ويحتوى الجانب السلبى على إلغاء واستبعاد أدوات معينة فى السياسة الاقتصادية الدولية . ويحتوى الجانب الإيجابى على الإجراءات التدعيمية التى يراد بها إزالة عدم الانساق فى الضرائب والرسوم بين البلاد الرامية إلى التكامل ، وبراى إعادة التنظيم اللازمة لمعالجة مشاكل النمو والانتقال . وأن أفضل صورة ممكنة للعلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة تكون بإزالة العقبات أمام التعاون الاقتصادي بين هذه البلاد (١) .

---

J. Tinbergen, International Economic Integration (١)  
Elsevier, Amsterdam and Brussels, 1954, p. 122.

أما بندر فيرى أن التكامل الاقتصادى يشمل إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية للاقطار المتكاملة فى الجانب السلبى ، وإنشاء وتطبيق سياسات مشتركة منسقة على نطاق كافى لتحقيق الأهداف الاقتصادية (١)

أما ميروال فقد عرف التكامل بأنه عبارة عن عملية اقتصادية واجتماعية بناء عليهما تزال الحواجز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة لتحقيق تكافؤ الفرص على المستوى القومى أو الدولى أمام عناصر الإنتاج (٢)

ويرى فاينر أنه ينتج عن التكامل الاقتصادى ظاهرتان الأولى خلق التجارة (Trade Crestion) والثانية هى تحويل التجارة . - Trade diversion) وتظهر مزايا التكامل الاقتصادى اذا ترتب عليه حدوث نمو للتجارة فى الدول ذات النفقة الإنتاجية المنخفضة (الدول الأكثر كفاءة) وهذا ما يسمى بالآثر الإيجابى . بينما تقل فائدته اذا حدث تحويل للتجارة للدول ذات النفقة الإنتاجية المرتفعة (أى الدول الأقل كفاءة) وهذا ما يسمى بالآثر التحويلى (٣) .

---

J. Pinder, ; Problems of European Integration. (١)  
Danton, G? R? Economic Integration in Europe, Weidenfeld & Nicolson, London, 1969.

Myrdal, ; An International Economy Routhledge (٢)  
an Kegan Paul London, 1956.

J. Vineru. The Customs Union Issue" Stevengue & (٣)  
Sons London 1950.

وعلى ذلك فإن نجاح التكامل يقاس طبقاً لنظرية فاينر بالموازنة بين الأثر الإنشائي والأثر التحويلي الذي يترتب على الاتحاد الجمركي . فإذا تغلب الأثر الإنشائي يكون الاتحاد الجمركي مفيداً وإذا تغلب الأثر التحويلي فإن الاتحاد الجمركي قد يترتب عليه بعض المساوىء .

وقد أكمل ميد نظرية فاينر في بحث عام ١٩٥٥ عن نظرية الاتحادات الجمركية والذي أشار فيه إلى أنه يجب ألا تتجاهل الوجهة الديناميكية في الاتحاد الجمركي حيث يكون الأثر الذي بدأ تحويلاً في بداية التكامل قد ينقلب إلى أثر إنشائي فيما بعد . كما أسهب في عرضه لسكيفية قياس كل من الأثرين الإنشائي والتحويلي<sup>(١)</sup> .

أما بالأساس فإنه يعرفه بأنه عملية وحالة ، وأنه سيكونه عملية فإنه يتضمن كافة تدابير إلغاء الفئتين بين الوحدات الاقتصادية المتمية إلى الدول الساعية إلى التكامل . ويكونه حالة فإنه يشير إلى إلغاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القطرية<sup>(٢)</sup> .

ويقدم بالأساس صوراً للتكامل الاقتصادي بناء على هذا التعريف هي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي والوحدة الاقتصادية وكل مجموعة من الدول تأخذ صورة

---

J. E. Meade, The Theory of Customs Union, (١)  
North Holland Publishing Company, Amsterdam, 1956.

B. Balassa, ; The Theory of Economic Integra - (٢)  
tion, Alien and Unmrin, 1961, P.P. 1-2.

من هذه الصور تبعاً لمدى أخذها بمبادئ التكامل الأساسية .

أما بنذر فإننا نرى أنه لا يقدم مثل هذه الصور ، بل يرى أن لسوق المشتركة تقوم على تنفيذ الجانب السلبي للتكامل ، وأن تنفيذ هذا الجانب شرط أساسى لقيام أى تكامل . كما أن قيام الوحدة الاقتصادية يرجع إلى تنفيذ كلا الجانبين للتكامل السلبي والإيجابي .

أما الفكر الاشتراكى فإنه يرى أن التكامل عبارة عن عملية توحيد لأقتصاديات الدول الاشتراكية تدريجياً لأجل القضاء على المشاكل الاقتصادية . وذلك بتعميق تقسيم العمل بينها ، والتنسيق بين سياساتها المختلفة . ويبدأ التكامل بين الدول الاشتراكية بإجراء تطوير للتجارة بينها . ومن خلالها يجرى تطوير هياكل الإنتاج الداخلية .

أما فى الدول المختلفة فإن التكامل يختلف عنه فى الدول الرأسمالية والاشتراكية وذلك لاختلاف أساليبه ودوافعه حيث أن التكامل فى الدول المتخلفة يجرى من أجل تنمية اقتصاديات هذه الدول ، ويتميز حالياً من أحدث الأساليب الخاصة بإجراء تنمية اقتصادية لهذه الدول ، نظراً لظروفها وإمكاناتها . وعلى ذلك فإن التكامل يختلف ما بين كل مجموعة من هذه الدول ، إذ يجب أن يراعى فيه ظروف هذه الدول من النواحي الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الظروف حتى يمكن خدمة أهدافها فى التطوير والتنمية ويقاس مدى نجاح التكامل الإقتصادى فى هذه الدول بأثره الإيجابية على اقتصادياتها ،

هذا وقد اختلف نظر الاقتصاديين بالنسبة للتكامل الاقتصادى فى فترة الخمسينات عنة فى الستينات. حيث أن الاقتصاديين فى الفترة الأولى كانوا يرون أنه فرع من نظرية التجارة الدولية ، يرتبط بالترفضيلات الجبركية ويرجع ذلك إلى تأثيرهم بتجربة أوروبا الغربية فى إيجاد نوع من التكامل الاقتصادى بينها<sup>(١)</sup> . وقد أطلق على ما كتب فى ذلك الحين بالنظرية التقليدية للتكامل الاقتصادى .

إلا أن الاتجاه الذى برز فى الستينات وازداد ظهورا فى الفترة الأخيرة هو اهتمام الاقتصاديين بمشا كل الدول المتخلفة ، واتجاههم إلى إمكانية علاجها عن طريق التكامل الاقتصادى ، والذى أصبح ينظر إليه بنظرة أخرى خلاف النظرة التقليدية باقتصاره فقط على التخفيضات الجبركية . بل أصبح ينظر إليه كأسلوب من أحداث الأساليب الفعالة والرامية إلى التنمية الاقتصادية<sup>(٢)</sup> . حيث أنه فى ظل التكامل تسهل

---

(١) أجرى خلال تلك الفترة عدة صور للتكامل منها على سـ بيل المثال

ما يلى :

- المجموعة الأوروبية للنعم والصلب عام ١٩٥١ ( E C S C ) .
- السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٥٧ ( E. E. C. )
- منطقة التجارة الحرة الأوروبية عام ١٩٥٩ ( E F T A )

(٢) أنظر كل من : أوسكار لونجه — التخطيط والتنمية الاقتصادية ترجمة

د . هشام مركز الدراسات الاقتصادية — دمشق سنة ١٩٦٥ ص ٨٥ .

— د . فاروق مخلوف — دراسة مقارنة لنظرية التكامل الاقتصادى بالتطبيق فى الدول النامية — مجلة باللغة الإنجليزية — مصر الماصرة عدد يوليو ١٩٧٤ ص .

٢٩٢ ، ٢٠١ .

عملية انتقال عناصر الانتاج من رأس المال والعمل والتنظيم ، كما وجد  
تسيق للسياسات الاقتصادية للدول المشتركة بالإضافة إلى إيجاد سوق  
كبيرة . وبذلك يمكن القضاء على أحد العوامل الرئيسية في عدم إمكان  
إحداث تقدم وتنمية لدى الدول المتخلفة ، وذلك لضيق السوق المحلية  
والتي تمثل أهم مشكلات كثير من الدول المتخلفة وتوقها عن التنمية .

كما سبق يتضح لنا أن التكامل الاقتصادي عملية ديناميكية تتم على  
دفعات وفقاً لبرنامج زمني محدد يرتبط بالظروف الاقتصادية المختلفة  
للدول المكونة للتكامل . وأن التكامل الذي يحدث ما بين الدول  
الرأسمالية يختلف عنه في الدول الاشتراكية . حيث يتركز في الأولى  
على مقومات النظام الرأسمالي ، والمعروف بمخازن الربح وحرية انتقال  
عوامل الانتاج وميكانيكية جهاز الثمن . فيتجه أولاً إلى مجال التجارة  
الخارجية .

أما دول التخطيط المركزي فقد اتجهت إلى تحقيق تكامل بين خطط  
الانتاج والاستثمار بها نظراً لأن التجارة الخارجية بين بلدان هذا  
المعسكر تتم عن طريق الاتفاقيات الثنائية لاسيما وأن الحواجز الجمركية  
تختلف في طبيعتها في الدول الاشتراكية عن الدول الرأسمالية .

### أنواع وأشكال التكامل الاقتصادي :

هناك أنواع مختلفة من التكامل الاقتصادي<sup>(١)</sup> ، وأن كلا منها

---

B. Ballassa., The Theory of Economic Integrat- (١)  
on" Op. cit.

يختلف عن السابق عليه من حيث القوة ، حيث يفوق اللاحق السابق عليه بفرض تماثل الظروف التي تم فيها التكامل .

وأنواع التكامل تلتخص في الآتي :

#### ١ — نظام التفضيلات<sup>(١)</sup> :

ويقصد به الاجراءات التي تتخذها بعض الدول بمنح بعض ميزات لدول أخرى في مجال الرسوم الجمركية ، أو التخفيف من القيود المعركة لالسياب السلع فيما بينها . ويتم ذلك عادة بإلغاء أو خفض الحواجز الجمركية كلها أو بعضها ، المفروضة على السلع المستوردة من البلاد التي يتقرر لها التفضيل .

وقد يقوم نظام التفضيل على أساس التبادل<sup>(٢)</sup> . وقد يمنح التفضيل من جانب واحد . ومثال ذلك ما منح من تفضيلات من البلاد المتقدمة إلى مجموعة الـ ٧٧ خلال السنوات الأخيرة في نطاق مؤتمر التجارة والتنمية.

#### ٢ — منطقة التجارة الحرة<sup>(٣)</sup> :

Prokerences douanieres.

(١)

(٢) مثال ذلك ما حدث بالتفضيل الإمبراطوري الذي كان بين انجلترا وبعض ممتلكاتها في اثنان أو ثلث سنوات ١٩٣٢ . وكذلك ما حدث في نظام التفضيلات الجمركية الذي تم بين دول الجامعة العربية بمقتضى اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتجارة الترانزيت المنعقدة في عام ١٩٥٣ .

Free Trade Area,

(٣)

يعتضى هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادى ، يتم الاتفاق على إلغاء الحواجز الجمركية فيما بين الدول الأطراف فى الاتفاقية ، مع احتفاظ كل منها بتعريفها الجمركية بالنسبة للدول الأخرى والى خارج الاتفاق .

وعلى سبيل المثال منطقة التجارة الحرة الأوربية التى تمت فى ديسمبر ١٩٥٩ . وبدى فى تنفيذها اعتبارا من يوليو ١٩٦٠ . وكانت بين بين إنجلترا والسويد والنرويج والدانمارك والبرتغال والفايس وسويسرة .

#### ٢ - الاتحاد الجمركى (١) :

يتضمن الاتحاد الجمركى — بالإضافة إلى إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية فيما بين الدول الأعضاء — التزام هذه الدول بتوحيد النظام الجمركى الخاص بها بالنسبة للدول الأخرى خارج الاتفاق ، حيث تحمل هذه التعريفات الموحدة محل التعريفات الوطنية المتعددة السابقة على قيام الاتحاد .

#### ٤ - السوق المشتركة (٢) :

وهى صورة أعلى درجة من درجات التكامل الاقتصادى ، حيث تجمع بالإضافة إلى خصائص الاتحاد الجمركى السابق بينها ، حرية انتقال

---

Customs Union.

(١)

Common Market.

(٢)

عناصر الانتاج من بلد إلى آخر داخل بلاد السوق ( وهى رأس المال والعمل ) .

#### ٥ - الوحدة الاقتصادية<sup>(١)</sup> :

من الملاحظ أن الأشكال السابقة للتكامل الاقتصادى تتميز كل كل منها بإزالة قدر معين من العوائق التى تعيق فى وجه نمو العلاقات الاقتصادية بين دول الاتفاق . إلا أن الوحدة الاقتصادية تتميز بالإضافة إلى ماسبق ( إلغاء القيود على التجارة وانتقال رؤوس الأموال والأشخاص ) بتنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة بين الدول الأعضاء فى تلك الوحدة ، وذلك كالسياسات النقدية والزراعية وغيرها من السياسات الاقتصادية .

#### ٦ - الاندماج الاقتصادى الكامل<sup>(٢)</sup> :

وفى هذه الصورة لا يكتفى بتنسيق السياسات الاقتصادية على نحو ما سبق بيانه ، بل تصبح الدول المندمجة وكأنها اقتصاد واحد تحدد سياساته المختلفة سلطة عليا تملو هذه الدول ويكون لقراراتها سلطة إلزام بالنسبة لجميع الدول الأعضاء .

هكذا وقد يثار سؤال هنا عما إذا كان من الضرورة أن يمر كل تكامل بجميع هذه الدرجات من أدناها إلى أعلاها أم لا ؟ .

---

Economic Union.

(١)

Total Economic Integration.

(٢)

نجد أن البعض يعتقد هذا ، لكن هذا الاعتقاد غير صحيح . إذ قد توجد ظروف قوية تؤدي إلى تطوير الروابط الاقتصادية بين الدول إلى ما عمو أوثق . وبذلك تقوم دول التكامل باختيار مرحلة ثانية أو ثالثة من مراحل التكامل متجاوزين مرحلة أو مرحلتين . وقد يقع العكس إذ قد ترى بعض الدول أن من مصلحتها الرجوع بالتكامل القائم بينها إلى درجة أدنى من الدرجة التي عليها التكامل الحالي . فالامر إذن يتوقف على طبيعة الروابط والظروف الخاصة بمجموعة الدول الداخلة في التكامل . ولكن الرأي الغالب يتجه إلى استحضار تطبيق مبدأ التدرج في تطوير علاقات الدول الساعية إلى التكامل الاقتصادي ، إذ ينصح أصحاب هذا الرأي بوجود السير بخطى ثابتة نحو الأنواع الراقية من التكامل ، أو الوحدة الاقتصادية ، خشية أن يحدث أضرار لمصالح الدول المتكاملة نتيجة التسرع وينتهي بهم الامر إلى عدم إحداث التكامل (١) .

ولكننا لا نعتقد أن معنى التدرج ، هو وجوب المرور بالدرجات

---

(١) نجد مدى هذه الفكرة في معاهدة روما الخاصة بالسوق الأوروبية المشتركة حيث تشير كل من المواد ٥ ، ٦ ، ٧ إلى مبدأ تنفيذ المعاهدة على نحو تدرج Realisation progressive كما تنص المادة ١٤ من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية أن يتم تنفيذ هذه الاتفاقية على مراحل مأمكن من السرعة . ومن تطبيقات هذا المبدأ في السوق الأوروبية المشتركة ، أولى السوق العربية المشتركة ، حدوث مراحل زمنية لإلغاء الحواجز الجمركية ، وبذلك لم يتم هذا الإلغاء دفعة واحدة .

أنظر : د. حسين خلاف - التكامل الاقتصادي - المرجع السابق ص ٩٧

أو الأشكال السابق ذكرها الواحد تلو الآخر . ونؤيد الاتجاه الذي يرى أن مبدأ التدرج هذا يجب أن يفهم على أنه السير حسب مقتضيات الظروف في كل حالة وأن التدرج المشار إليه في كل من معاهدة روما وانفاقية الوحدة الاقتصادية المربية، إنما المقصود منه أساساً تنفيذ كل منها على مراحل رمزية .

لكن قد يثور التساؤل عما إذا كان من الصالح أن يفهم التدرج أيضاً ، على أنه تكامل القطاعات الاقتصادية الواحد تلو الآخر — بحيث يبدأ مثلاً بالتكامل في قطاع التجارة ثم تتبعه بقطاع الزراعة ، ثم قطاع الصناعة وهكذا ...

ويرد البعض على ذلك بالنفي ، حيث أنهم في أوروبا يبين لهم عقب إنشاء مجمع الفحم والصلب أن التكامل القطاعي هذا لا يؤدي إلى نتائج محددة . كما أن نطاق تطبيقه ضيق ، ولا يوجد ما يصل بينه وبين فروع الاقتصاد الأخرى ، مما يمكن من اتخاذ إجراءات ذات أثر في الاقتصاد القومي . كما أن قصر التكامل على قطاع واحد أو على بعض القطاعات دون غيرها ، يقف عائقاً دون توازن هذا الاقتصاد في مجموعه<sup>(١)</sup> .

مما سبق يتضح لنا أنه كبداً عام يجب العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي كاملاً بين الدول الداخلة فيه ، ولكن رغم ذلك فقد

---

(٢) أنظر : د . حسين خلاف — التكامل الاقتصادي — المرجع السابق والذي يشير فيه إلى رأى دهنوف مرجحه :

Jean Fracais Denjaw, Le marche Commun, 1964, pp. 18-19 .

تفرض الظروف أن يبدأ التكامل مؤقتاً ببعض القطاعات ، أو أن يكون من الصالح أن تسير بعض القطاعات نحو التكامل بخطى أسرع من القطاعات الأخرى .

ونحن نرى أن هذا لا يخالف المبدأ العام ، حيث أن بعض الظروف قد تضطر الدول المتعاقدة على إحداث تكامل بصفة مؤقتة ، توطئة لإحداث تكامل في باقي القطاعات . أو يحدث أحياناً بين بعض قطاعاتها أن يسرع الخطى بإتمام التكامل في بعض القطاعات عن القطاعات الأخرى ، وذلك للصالح العام لهذه الدول .

والواقع أنه رغم تواضع النتائج التي يمكن الحصول عليها من اتباع هذا الأسلوب — على الأقل في البداية وهو لطول المدة التي قد يستغرقها التكامل ، إلا أنه قد تجد الدول فيه ما يطمئن كل منها في السير قدماً لإحداث التكامل في باقي القطاعات . حيث تتخذ من التكامل في قطاع معين تجربة متعددة يستفاد منها في الخطوات التالية لباقي القطاعات — على ألا يتجمد للتكامل عند قطاع معين — إذ الأصل في التكامل أن يكون شاملاً (١) .

---

(١) هذه الظاهرة تأتي قولاً لدى البلاد العربية ، غالباً المنتجة لليعرول قبل الخلق التعاون فيما بينها ليس فقط على تحريكه منه بل أيضاً على نقله وتكريره .

## الفصل الأول

### الدوافع السياسية والاقتصادية للتكامل الاقتصادي :

إن الدول في قيامها بإحداث تكامل اقتصادي تهدف إلى تحقيق هدفين رئيسيين من وراء هذا التكامل وهما : تحقيق أهداف سياسية، وتحقيق أهداف اقتصادية .

وتتلخص الأهداف الأخيرة في رفع مستوى معيشة سكانها وزيادة معدل نموها ، وتقوية مركزها قبل الكتلة الاقتصادية الأخرى . حيث أن العصر الحالي أصبح عصر التكتلات الاقتصادية . والتكتل يخلق فرصة أمام الدول المتكاملة كي تقرى اقتصادها داخلياً وخارجياً .

ولقد كان للبرايا الاقتصادية التي يمكن تحقيقها من قيام التكامل الاقتصادي خاصة في شكل الاتحادات الجمركية ، موضوع بحث كبير شغل الاقتصاديين عقب الحرب العالمية الثانية ووضعوا له نظرية عزفت باسم نظرية الاتحادات الجمركية Theory of customs Unions

وسوف نشير فيما يلي إلى الدوافع السياسية وكذلك لنظرية الاتحاد الجمركي ، بالتفصيل .

## (١) الدوافع السياسية للتكامل الاقتصادي :

أن العلاقة بين السياسة والتكامل الاقتصادي وثيقة . حيث تعتبر المصالح السياسية أهم الأسباب التي تحمل على إتمام التكامل الاقتصادي ودوامه . ومن الأمثلة على ذلك اتحاد « الزولفرين » ، والذي كان تمهيداً لتحقيق وحدة ألمانيا سياسياً (١) .

---

(١) قام اتحاد جرمن خلال القرن التاسع عشر بين الولايات الألمانية واشتهر باسم الزولفرين Zollverein . وكان مثالا طيبا لتقارب اقتصادي بقصد تحقيق تقارب سياسي بين الولايات الألمانية المسكونة له . وقد جعلوا من هذا الاتحاد الجرمن أداة مباشرة لتحقيق وحدة ألمانيا السياسية . وانظروا لتفتت الولايات الألمانية في ذلك الوقت لم يكن من السهل على الصناعة التي نشأت في بعض هذه الولايات أن تنافس الصناعة الإنجليزية . لذلك عملت الولايات القوية منها ( خاصة بروسيا ) بإصرار خلال لصف قرن على تحقيق الاتحاد الجرمن بينها جميعا . وذلك رغم المعارضة الشديدة التي وقعت ضدها لاختلاف درجات نمو هذه الولايات واتجاهاتها الاقتصادية حيث كان بعضها زراعيا والبعض الآخر منها اتجه إلى التصنيع . لهذا فقد كانت خطواتهم نحو التكامل تسير بالتدريج حتى أنهم في البداية قبلوا وجود ثلاثة اتحادات جرمنية في آن واحد ، ثم عملت بروسيا على تدويرها جميعا في اتحاد جرمن واحد سمى بالزولفرين . ومن الدروس المستفادة من هذا الاتحاد أنه لا بد لنجاح التكامل الاقتصادي من لمادة سياسية مستمرة ومؤمنة بما تقوم به .

أنظر تفصيلات ذلك في المرجع التالي :

د . حسين خلاف - التكامل الاقتصادي - المرجع السابق ص ٢٢١

يُحيل فيه إلى المرجع التالي :

Jean Francois Deniauw, Le marche Commun, 1964, pp.

18 - 19 .

كذلك التجمع الاقتصادي الأوروبي والذي حدث عقب الحرب العالمية الثانية ، حيث يرى الكثيرون بأنه كان رداً على التحديات السياسية التي جاءت أوروبا خلال تلك الفترة . وتنص المادة الثانية من معاهدة روما إلى أن من أغراض هذه المعاهدة توثيق الصلات بين الدول الأعضاء . من هذا يتبين أن الغرض الأساسي لواضعي هذه الاتفاقية أن يتطور التجمع الاقتصادي الأوروبي ( أو السوق الأوروبية المشتركة ) إلى وحدة سياسية واحدة .

أما بالنسبة للدول العربية فإن اتفاقية الوحدة الاقتصادية ( المتقدمة بين دول الجامعة العربية ) لم تشر صراحة إلى أنها تستهدف غرضاً سياسياً ، بل أشارت إلى هدفها الاقتصادي وذلك في ديباجتها والتي نصت على أنه رغبة منها في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الجامعة العربية وتوطيدها على أسس تلائم الصلات الميضية والتاريخية القائمة بينها ، وتحقيق أفضل الشروط لازدهار اقتصادها وتنمية ثرواتها ولتأمين رفاهية بلادها ، فقد اتفقت على قيام وحدة كاملة بينها ، وعلى تحقيقها بصورة تدريجية .

لهذا فإتأثرى أنه لا يمكن توحيد البلاد الإسلامية سياسياً دون أن يتم توحيدها اقتصادياً في نفس الوقت . إن كلا من الوحدتين الاقتصادية والسياسية ضرورية لوجود الأخرى . إن خدمة الاقتصاد الإسلامي هو في الوقت نفسه خدمة للسياسة الإسلامية .

هذا ولا ننسى ما يحيط بالبلاد الإسلامية من أخطار جسيمة في الوقت

الراهن نظراً لأطباع الكنتلتين الكبيرتين ( الغربية والشرقية وتنافسهما ) على السيطرة على هذه البلاد خاصة الدول البترولية منها . بالإضافة إلى خطر إسرائيل ووجودها داخل الوطن الإسلامي ، فهذه الاخطار جميعاً يصعب صدّها إذا ما بقي اقتصاد الدول الإسلامية مفككاً كما هو عليه الحال الآن . بالإضافة إلى تفككها سياسياً .

بما سبق يتضح لنا أن الدوافع السياسية والتي تكون من وراء قيام التكامل الاقتصادي لها عدة أسباب تختلف باختلاف ظروف كل منها . فقد يكون هدفها هو تمكين تلك الوحدات من الدفاع عن نفسها ضد قوى سياسية خارجية<sup>(١)</sup> . كما قد يكون الدافع للتكامل هو توثيق العلاقات السياسية القائمة بين البلاد الداخلة في التكامل .

هذا وتود أن نشير هنا إلى أن السياسة تؤثر في التكامل الاقتصادي حتى ولو لم يستهدف من التكامل أغراضاً سياسية . وذلك يرجع إلى أن الأوضاع السياسية والاقتصادية تؤثر كل منهما في الأخرى وتتأثر بها . كما أن الناحية السياسية في التكامل تزداد حجماً كلما تطور هذا التكامل وكبرت العلاقات الداخلية بين أعضائه وزادت ثوباً . وفي هذه الحالة لابد من تنسيق أو توحيد تدريجي للسياسات الاقتصادية

---

(١) من المعروف أنه من الأسباب التي قامت من أجلها السوق الأوروبية المشتركة تخوف الدول الأوروبية من امتداد النفوذ الشيوعي إليها ، أو تقسيم أمريكا والاتحاد السوفيتي العالم إلى قسمين يتم سيطرتها عليهما . كما أنه من المعروف أن قيام اتحاد دول أوروبا الشرقية ( السوفييتون ) كان رداً على قيام السوق الأوروبية المشتركة ولنفس الأسباب .

والاجتماعية في الدول المتكاملة . وهذه السياسات ولو أنها اقتصادية واجتماعية من حيث موضوعها ، إلا أن لها أيضاً طبيعة سياسية واضحة . كما أن لها آثاراً سياسية جوهرية . هذا بالإضافة إلى أنه كلما تطورت العلاقات الاقتصادية بين الدول المتكاملة كلما أثبت الكثير من المشكلات والتي قد تهدد الاتحاد . لهذا يستلزم التغلب عليها بإرادة سياسية كبيرة . وما دام هناك حاجة إلى إرادة سياسية كبيرة لحل هذه المشاكل ، إذا لابد أن تتنازل دول التكامل عن بعض استقلالها أو بعض مظاهر السلطة إلى تلك الإرادة السياسية (أو السلطة) . حيث أنه يصعب التنسيق أو توحيد السياسات الاقتصادية أو الاجتماعية بين دول التكامل في حالة ما إذا تمسكت كل منها باستقلالها وسيادتها ووضع سياستها الوطنية بعيدة عن الاتحاد .

ومن الملاحظ أنه كما تؤثر السياسة في التكامل الاقتصادي كذلك يحدث العكس حيث أن من شأن التكامل (خاصة إذا نجح وتطور) ألا يبقى التنظيمات أو العلاقات السياسية على وجهها القديم ، سواء في داخل دول التكامل أو فيما بينها وبين دول الخارج ، إذ يجب لإجراء التمديل اللازم للواءمة مع الوضع الاقتصادي الجديد .

## ٢ - نظرية الاتحاد الجمركي :

وضع أسس هذه النظرية فاينر (Viner) <sup>(١)</sup> وميد (Meade) <sup>(٢)</sup> .

Viner, J., The Customs Union Issue, op. cit. (١)

Meade, J. E., The Theory of Customs Union, (٢)  
op. cit.

وتعتبر هذه النظرية امتداداً للتحليل التقليدي لنظرية التجارة الدولية . ونظرية الاتحاد الجمركي تفرض كمية معينة من الموارد ، ثم تبحث عن أثر الرفاهية الاقتصادية وما تدره هذه السكينة الثابتة من ناتج ومن أثر على مستوى إشباع المستهلكين وذلك عقب قيام الاتحاد الجمركي .

### الاتحاد الجمركي والرفاهة الاقتصادية :

وفقاً لرأى التقليديين في أن حرية التجارة تؤدي إلى الحصول على أكبر ناتج ممكن من الموارد الاقتصادية المحدودة للعالم ، والوصول إلى أعلى مستوى ممكن لإشباع المستهلكين . وإذا كان قيام الاتحاد الجمركي يعتبر تطبيقاً جزئياً لمبدأ حرية التجارة فإن بحث تأثير قيام الاتحاد على الرفاهة الاقتصادية ، يؤدي إلى بحث أثر الاتحاد على الاستهلاك وعلى الإنتاج .

ونود أن نشير هنا إلى أنه كان يوجد رأي شائع في المجال الاقتصادي — التقليديين — قبل ظهور آراء فايزر يقرر بأنه مادام أنه يحدث إلغاء جزئياً للرسوم الجمركية في حالة قيام الاتحاد الجمركي يكون له ما لمبدأ حرية التجارة من آثار طيبة<sup>(١)</sup> .

لكن من الملاحظ أنه وإن تضمن قيام الاتحاد الجمركي تحريراً

---

(١) أنظر : د . أحمد اتندور — الاندماج الاقتصادي العربي — معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٠ .

للتجارة بين أعضائه إلا أنه يوجد تشديد جمركي على سلع باقي دول العالم حيث أنه في قيام الاتحاد تلغى الرسوم الجمركية بين الدول الداخلة فيه ، وبذلك تحصل هذه الدول على ميزة لم تكن موجودة قبل قيام الاتحاد ، وفي الوقت نفسه نجد أن الرسوم الجمركية بالنسبة لدول العالم تبقى كما هي عليه مع دول الاتحاد — إن لم ترتفع أكثر في حالة توحيدها مع هذه الدول — . وبذلك فإنه ينتج عن قيام الاتحاد أثرين :

أولهما : تحرير التجارة بين دول الاتحاد .

وثانيهما : تقييد هذه التجارة مع باقي دول لعالم .

أثر قيام الاتحاد الجمركي على الإنتاج :

طبقاً للنظرية التفلدية في حرية التجارة ، يتركز إنتاج السلعة في البلد الذي يتمتع في إنتاجها بأكثر ميزة نسبية ، أي البلد الذي ينتج السلعة بأقل تكلفة ممكنة<sup>(١)</sup> . وبذلك يتم التوزيع الأمثل للوارد الاقتصادية للعالم ، ويحصل من موارده المحدودة على أكبر ناتج ممكن . أما في حالة الحماية فإن إنتاج السلعة لا تتأثر به البلد ذات الميزة النسبية ، بل تشارك في إنتاجها البلاد التي تنتج نفس السلعة بنفسة نقدية أكبر من نفقاتها في البلاد الأولى ، أو بدرجة أقل نسبياً في الكفاءة ، نظراً لأن هذه البلاد

---

(١) - Eela Palassa, The Theory of Economic Integra-  
tion, London, George Allen and Unwin Ltd - pp. 28-39.

يقتصد بها بلاد الاتحاد - قد ألغت الرسوم الجمركية ولكن الرسوم ظلت باقية بالنسبة للبلد ذات الميزة النسبية في إنتاج نفس السلعة .

وهكذا لا يستأثر البلد ذو التفوق النسبي بإنتاج السلعة ، بل تشاركه في الإنتاج بلاد تقل عنه كفاءة . وعلى ذلك فإننا نحصل من الموارد المحدودة للعالم على قدر أقل من الناتج ، من القدر الممكن في ظل حرية التجارة . وبذلك فإنه في حالة وجود الحماية لا يحدث توزيع أمثل للوارد كما كان في ظل حرية التجارة .

لهذا يثور سؤال عن ما هو أثر قيام الاتحاد الجمركي على توزيع الموارد الاقتصادية بين مراكز الإنتاج المختلفة ؟ هل يؤدي قيامه إلى نقل إنتاج السلعة من بلد أقل كفاءة إلى بلد أكثر كفاءة أم العكس ؟

يجيب فايئر على هذا السؤال بالفرقة بين الأثر الانمائي والأثر التحريلي للاتحاد الجمركي<sup>(١)</sup> . حيث يرى أنه إذا ترتب على قيام الاتحاد

---

(٢) يعتبر فايئر Viner أول من كتب عن نظرية الاتحاد الجمركي منذ عام ١٩٥٠ والتي تعد نواة الفكر وأساس التحليل للتكامل الاقتصادي . وكان اهتمام هذه النظرية يتركز على دراسة أثر التكامل على زيادة الإنتاج نتيجة إعادة توزيع الموارد والتخصص بين الدول وفقاً لنظرية التكاليف النسبية . وتحليل فايئر يعتبر تحليلًا استاتيكيًا يقوم على نفس الفروض التي قامت عليها الكلاسيكية في التجارة الخارجية . وهذه الفروض لا تتناسب مع الظروف الحالية لدول العالم عامة ، وللدول التي في سبيلها للنمو خاصة . ومن أهم ما واجهه لنظرية فايئر من انتقادات ، هو إهمالها لأثر التكامل على اقتصاديات التلحاق ، وأثره

الجمركى نقل انتاج السلعة من البلد ذات النفقة النقدية الأعلى إلى البلد ذات النفقة الأقل ، فإنه يؤدي إلى خلق التجارة . وبذلك فإن قياس الاتحاد في هذه الحالة يؤدي إلى توزيع الانتاج طبقاً لما هو عليه الحال في ظل حرية التجارة . أما إذا أدى قيام الاتحاد إلى نقل انتاج السلعة من البلد ذات النفقة النقدية الأقل إلى البلد ذات النفقة الأعلى ، فإن ذلك يؤدي إلى تحويل التجارة ، وإلى الابتعاد عن الوضع الأمثل للإنتاج في ظل حرية التجارة .

وليس من المستلزم أن تحكم مسبقاً على ما إذا كان اتحاد ماسيودي إلى تحويل تجارة أو خلقها ، حيث أن ذلك يتوقف على عدة ظروف . فقد يؤدي قيام الاتحاد إلى خلق التجارة في بعض النواحي ، وإلى تحويلها في البعض الآخر . وقد يبدأ الاتحاد تحويلاً ، ثم يصبح

---

على الاستهلاك . فبالنسبة لأثر التكامل على اعتماديات النطاق فلاحظ أن ماينر قد افترض ببات الغلة أو ببات النفقة ونفاً للتحليل الاستاتيكي ، بالرغم من أنه ينتج من حدوث تكامل ، اتساع في الأسواق . ويظهر أثر اعتماديات النطاق في صورة انخفاض في تكاليف الإنتاج . أما بالنسبة لأثر التكامل على الاستهلاك فإنه يرجع من لزاة الرسوم الجمركية تغير في أنماط النسبية للسلع ، وتأثر طلب المستهلكين بزيادة استهلاكهم من السلع المستوردة ، والتي حدث فيها انخفاض في أسعارها . ويؤثر ذلك على درجة الإشباع ، وبالتالي على درجة الرفاهية ، كما أن الاستهلاك يزيد نتيجة التوسع في إنتاج وزيادة الثروة وهكذا لا يمكن إغفال أثر التكامل على الاستهلاك . هذا وقد حدث تطور كبير للنظرية بعد ذلك بمعرفة ميند (Meade) عام ١٩٥٦ ولبين (Lipsey) عام ١٩٦٠ حيث تضمن هذا التمدد ، دراسة تحليلية لأثر التكامل على الاستهلاك .

حدثاً للتجارة في مرحلة لاحقة .

ولتوضيح الفرق بين حالتى خلق التجارة وتحويلها نفرض قيام  
إتحاد جمركى بين مصر والسودان وأن السودان أصبح يستورد من مصر  
بعض المنتجات الصناعية — مثل الفزل والنسيج — بنفقة أقل من نفقة  
إنتاجها بالسودان .

لكن مصر لم تكن تستطيع قبل قيام الاتحاد أن تبيع هذه السلعة  
في أسواق السودان وذلك لما كان يفرض عليها من رسوم جمركية عند  
دخولها للسودان .

في هذه الحالة ينتج عن قيام الاتحاد الجمركى خلق تيار من التجارة  
بين مصر والسودان لم يكن موجوداً أو متعذر وجوده من قبل .  
وبذلك يتم تقسيم العمل بين البلدين على أساس التكاليف النسبية ، مادام  
أن مصر ستخصص في إنتاج سلعة الفزل والنسيج بنفقة أقل من نفقة  
إنتاجها في السودان .

وبالعكس يحدث تحويل للتجارة ، إذا ما قرب على قيام الاتحاد أن  
أصبحت السودان تستورد من مصر سلعة الفزل والنسيج بعد أن كانت  
تستوردها من إنجلترا بنفقة إنتاج أقل .

ويكون سبب التحول عن الشراء من إنجلترا إلى الشراء من مصر  
رغم استمرار إنتاج إنجلترا السلعة بنفقة أقل — هو أن سلعة الفزل  
والنسيج المصرية أصبحت بعد قيام الاتحاد ، لا تدفع رسوما عند

دخولها للسوق السودانية ، مما أدى إلى تفضيل المستهلك السوداني لها على  
الغزل والنسيج الانجليزى ، رغم انخفاض تكلفة الأخيرة عنها في مصر .

في هذه الحالة يحدث تحول للتجارة عن إنجلترا ، التي كانت من قبل  
تورد الغزل والنسيج للسودان ، وأصبحت الأخيرة تستورد تلك السلعة  
من مصر .

وبذلك فإن السودان أصبح بعد قيام الاتحاد لا يشتري الغزل  
والنسيج من البلد الذي ينتجها بميزة نسبية ، بل يقوم بشرائها من مصر  
رغم أنها تنتجها بنفقة أعلى من إنجلترا . لكن مصر أصبحت تتمتع  
بسبب انضمامها الى الاتحاد بإلغاء الرسوم الجمركية على منتجاتها في  
الأسواق السودانية . وتحول التجارة في هذه الحالة هو لصالح مصر  
وضد صالح السودان ، نظراً لأنها أصبحت لا تشتري الغزل والنسيج  
من أفضل منتج .

كما أن هذا التحول أضر بإنجلترا ، حيث أصبحت لا تستطيع —  
بعد قيام الاتحاد — تصدير الغزل والنسيج الى السودان ، رغم انخفاض  
نفقتها بالمقارنة بالغزل والنسيج المصرى . كما أن تحول التجارة ليس من  
مصلحة الانتاج العالمى ، لأنه يتنافى مع وجود تخصص دولى قائم على  
أساس المزايا النسبية .

لتقدير الأثر الصافى للاتحاد على الكفاءة في توزيع الموارد ، يكون بما  
ينتهى إليه الأمر من تفوق أحد الاثرين على الآخر ( الأثر الإيجابى

وهو الأثر الانشائي والأثر السلبي وهو الأثر التحويلي) .

ويقدر حساب الأثر الإيجابي<sup>(١)</sup> ، بضرب حجم التجارة المنشأة في الفرق بين نفقة انتاج السلع في المركز الأكثر كفاءة ونفقة انتاجها في المركز الأقل كفاءة ، وحساب الأثر السلبي ، بضرب حجم التجارة المحولة في الفرق بين نفقة الانتاج في المركزين . ويحدد الأثر الصافي للاتحاد على تفوق إحدى القيمتين على الأخرى .

ولكن ما هو أثر الرسوم الجمركية على الأثر الانشائي والأثر التحويلي ؟ من الملاحظ أن طبيعة الأثر الذي يولده ، قيام الاتحاد الجمركي — سواء كان أثراً انشائياً أم تحويلياً — يتأثر بمستوى الرسوم الجمركية التي كانت تفرضها البلاد الأعضاء قبل قيام الاتحاد . فكلما زاد مستوى الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول الأعضاء قبل قيام الاتحاد كلما تعظم أثر الاتحاد على الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية وكان للاتحاد أثراً انشائياً كبيراً .

وعكس ذلك أنه كلما انخفض مستوى الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول الأعضاء قبل قيام الاتحاد كلما قل أثر الاتحاد على الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية . وعلى ذلك فالكسب بزيادة من وراء قيام الاتحاد الجمركي كلما كانت أحوال الجمركية — التي تم

---

Meade, J.E., The Theory of customs Union, op.(١)  
cit.

اذا لها عقب قيام الاتحاد — مرتفعة ، نظراً لأن الغاء تلك الحواجز  
يسمح بخلق تيار التجارة بين دول الاتحاد ، ما كان له أن يوجد دون  
ذلك . لأن الغاء تلك الحواجز يسمح بإعادة توزيع الموارد داخل  
دول الاتحاد توزيعاً أفضل .

كما يثار سؤال آخر حول أثر التنافس والتكامل بين البلاد الداخلة  
في الاتحاد على الأثر الانشائي والتحويلي .

من المعروف أن الدول الصناعية تعتبر دولاً متنافسة فيما بينها  
ومتكاملة مع الدول المنتجة للواد الأولية . كما أن الدول الأخيرة  
متنافسة فيما بينها <sup>(١)</sup>

وقد كان شائعاً بين الإقتصاديين حتى وقت قريب أن الاتحاد  
الجمركي أقل فائدة إذا كان بين الدول المتنافسة ، وأحسن حالاً إذا كان  
بين دول متكاملة ، على أساس أن نفقات الإنتاج في الدول المتكاملة  
تختلف كثيراً عن نفقات الإنتاج في الدول المتنافسة . وبالتالي لمحوث  
تكامل بين الدول الأولى فيه توفير كبير لنفقات إنتاج السلع  
المختلفة .

الا أن فايتر قد دلل على عدم صحة هذا الرأي حيث ذكر بأنه في  
حالة وجود بعض بلاد ذات اقتصاديات متكاملة قبل قيام الاتحاد ،  
فإن نفقة إنتاج سلع كل منها تختلف اختلافاً كبيراً عن الأخرى . ونظراً

---

(١) أنظر : د . سعيد النجار — الوحدة الاقتصادية بين البلاد القائمة —

مصر المعاصرة — أكتوبر عام ١٩٦٤ العدد ٣١٨ — ص ١٥ .

لحاجة كل منها لسلع الأخرى فانها لا تفرض على السلعة التي في حاجة إليها من الدولة الثانية رسوما جمركية ، وبالتالي فان الرسوم الجمركية بين المجموعتين تكاد تكون منعقدة لإستقلال كل بلد في إنتاج بعض السلع تغاير ما تنتجه البلد الأخرى . فاذا ما قام إتحاد جمركي بين هذه البلاد فلا يحدث زيادة في حجم التجارة فيما بينهم .

أما اذا حدث الإتحاد بين عدة بلاد متنافسة فإن الأثر الإنشائي يكون غالباً نظراً لأن هذه البلاد تقوم بإنتاج عدة سلع مماثلة لبعضها البعض . لذلك كانت قبل قيام الإتحاد تفرض كل منها رسوماً جمركية على سلع البلاد الأخرى وبذلك يحترمون مواطنوا هذه البلاد من الحصول على أفضل السلع لوجود الحماية الجمركية . فإذا ما حدث إتحاد بين هذه البلاد ألغيت الرسوم الجمركية فإنه يتم إعادة توزيع للوارد الاقتصادية بين فروع الإنتاج في كل بلاد الإتحاد ، حيث تخصص كل منها في إنتاج السلعة ذات الميزة النسبية ( أى الأقل نفقة نسبية ممكنة ) .

#### أثر الاتحاد الجمركي على الإستهلاك :

أن قيام الإتحاد الجمركي يؤثر على مستوى الرفاهية الإقتصادية ~ ليس فقط عن طريق تأثيره على الإنتاج ، بل لأنه يؤثر كذلك على الاستهلاك . فقد يتبع عن قيام الإتحاد إتساع التجارة بين بلاده فيؤدي ذلك إلى زيادة رفاهية المستهلكين من سكانه ، حيث يستطيعون الحصول على السلعة الأكثر منفعة ( أقل نفقة ) في الاستهلاك ويتركرون السلعة الأقل منفعة ( الأكثر نفقة ) .

كما أنه يحدث العكس إذا ما نتج عن قيام الاتحاد انكماش في التجارة بين بلاده والعالم الخارجي ، حيث ينخفض الاستهلاك وكذا مستوى اشباع حاجات المستهلكين وعلى ذلك فن المتصور أن يؤدي قيام الاتحاد الجمركي إلى الارتفاع بمستوى الرفاهية الاقتصادية لبلاده بينما يؤدي في الوقت نفسه إلى التيل من مستوى الرفاهية الاقتصادية للعالم الخارجي ككل . وقد يحدث كذلك أن يتطور معدل التبادل الدولي لصالح الاتحاد الدولي وضد صالح العالم الخارجي ، نظراً لزيادة قوة المساومة للبلاد الأعضاء فيه .

أما عن أثر قيام الاتحاد على الرفاهية الاقتصادية لكل من بلاده ، فإن ذلك يتحدد بالموازنة بين ما يحصل عليه كل منها من نفع نتيجة خلق تيار التجارة واتساعها وتحسن معدل التبادل الدولي وبين ما يصيب كل منها من ضرر نتيجة لتحول التجارة وانكماشها .

خلاصة القول أن قيام الاتحاد الجمركي يؤثر على مستوى اشباع المستهلكين في اتجاهين مختلفين : الأول — حدوث اتساع للتجارة بين بلاد الاتحاد فيزيد مستوى اشباع المستهلكين . والاتجاه الثاني أن يحدث انكماش للتجارة فينتقص مستوى اشباع المستهلكين . ويتوقف الأثر النهائي للاتحاد على المقارنة بين كل من اتساع وانكماش التجارة على مستوى اشباع المستهلكين .

عما سبق يتضح أنه من الصعب الحكم مسبقاً على أثر الاتحاد على

الاستهلاك ولكن يمكن استخلاص عدة قواعد يمكن الاستناد إليها في تقدير ذلك الأثر وهما<sup>(١)</sup> :

(١) كلما ارتفعت الرسوم الجمركية المفروضة بمعرفة بلاد الاتحاد بالمقارنة بمثلها المفروضة بمعرفة البلاد خارج الاتحاد ، كانت فرصة زيادة مستوى الاشباع — نتيجة لاتساع التجارة — أكبر من خطر نقص مستوى الاشباع نتيجة لانكماش التجارة .

(ب) زيادة اتساع نطاق الاتحاد يؤدي إلى اتساع التجارة وزيادة الاشباع . مما يعوض النقص في الاشباع في حالة حدوث انكماش للتجارة .

(٣) كلما زادت درجة التنافس بين اقتصاديات بلاد الاتحاد، وزادت درجة التكامل بينها وبين اقتصاديات العالم الخارجى كلما أمكن تجنب حدوث نقص في الاشباع نتيجة انكماش التجارة نظراً لحدوث زيادة في الاشباع نتيجة اتساع التجارة .

---

(١) أنظر : د . أحمد القندور — الاندماج الاقتصادي العربي — المرجع السابق ص ٤٥ — ٤٦ .

## الفصل الثاني

### مزايا التكامل الاقتصادي :

سبق أنشرنا إلى المشا كل والصعوبات الاقتصادية التي تواجه الدول المتخلفة ، ومنها الدول الإسلامية ، من أجل إجراء تنمية اقتصادية ، نظراً للمجر في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، ونقص الأيدي العاملة الفنية والمدرّبة أحياناً ، ونقص رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية في بعض المجالات ، واعتماد هذه الدول على تصدير مواد أولية غير مصنعة أو نصف مصنعة بالإضافة إلى صديق السوق المحلية ، وتختلف أهمية كل الاقتصادية واقتصادهما إلى البنية الأساسية من أجل التنمية الصناعية والاجتماعية . ويتبع عن ذلك كما أنشرنا من قبل إلى اتجاه معدلات التبادل الدولي لغير صالحها نظراً لارتفاع أسعار السلع المصدرة والواردة من الخارج ، وانخفاض أسعار صادراتها من المنتجات الأولية ووقوف الدول المتقدمة للدفاع عن حماية سلمها المصنعة أمام منافس السلع المماثلة من الدول المتخلفة كل ذلك أدى إلى اختلال التوازن في العلاقات الدولية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة .

ومن هنا كان منطلق الدول المتخلفة في إجراء تكامل اقتصادي بينها لأجل الإسراع بإجراء تنمية اقتصادية تدعم بها مركزها في التجارة الدولية والمساومة في مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية ، وإجراء

التصنيع على المستوى الاقليمي والفوزم بالإضافة إلى اتساع السوق أمام خطط التنمية .

ولا شك أن ديناميكية عمليتي التكامل والتنمية بالدول المتخلفة تقتضى ترشيد الانتاج وتوجيهه طبقاً للمزايا النسبية وكذا تعبئة الموارد في إطار خطة مشتركة . وبذلك يمكن تحقيق عدة مزايا سبق الإشارة تفصيلياً إلى بعضها — منها تأثيره على الانتاج والاستهلاك والرفاهية — في الصفحات السابقة ، والبعض الآخر نشير إليه غمياً يلي (١) .

### أولاً : الميزة الناجمة عن تقسيم العمل الدولي :

ان أهم ما ينتج عن قيام التكامل الإقتصادي هو تقسيم العمل بين

- (١) أنظر تفصيلات هذه المزايا في المراجع التالية :
- د. حسين خلائف — التكامل الإقتصادي — محاضرات أقيمت على طلبه الدبلوم العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة — ١٩٧٧/٧٦ .
- د. محمد زكي شافعي — التنمية الاقتصادية — الكتاب الثاني — القاهرة — دار النهضة العربية — ١٩٧٠ ص ١٤٨ — ١٥٦ .

— U. N. Problemes actuels d'integration economique rep des avantages et des coutes dans l'integration entre pays Voie de developpement. Y. 1975 p. 12 et Suiv/ ونبه هنا إلى أن تعدد المزايا الناجمة من قيام التكامل الاقتصادي كثيراً ما كانت تنسب إلى الاتحادات الجبركية وذلك يرجع إلى أن هذا الشكل كان موضع اهتمام كبير من الإقتصاديين في أعقاب الحرب العالمية الثانية — ولكننا نرى أن هذه المزايا تحدث في جميع أشكال وصور التكامل الاقتصادي ولكن ينسب متفاوتة حسب كل شكل، ونحن هنا نذكرها بصفة عامة .

الدول الأعضاء في الاتحاد ، وذلك على أساس من التخصيص حيث تقوم كل دولة بدخوله بإنتاج السلعة التي تتميز في إنتاجها بميزة نسبية . وهذا يؤدي إلى أن الإنتاج يقوم به أكثر المنتجين كفاية ، مما يزيد من أرباح هؤلاء المنتجين نظراً لإلغاء الحواجز الجمركية . كما أن المستهلك يستفيد هو الآخر نظراً لحصوله على السلعة ممن ينتجها داخل السوق بأقل تكلفة وبذلك يحصل عليها بأقل ثمن حتى ولو كان هذا المنتج يتبع دولة أخرى ، ولكنها إحدى الدول الداخلة في إطار التكامل .

وقد كان الحال بالنسبة للمستهلك قبل حدوث التكامل أن يضطر إلى شراء نفس السلعة من المنتج الوطني داخل بلاده ، حتى ولو كان الأخير ينتجها بتكلفة كبيرة ومستوى أقل من الجودة .

هذا ويلاحظ أن ميزة التخصيص هذه قد تتحقق حتى لو بقيت المشروعات المنتجة بعد قيام التكامل على حجمها القديم قبل قيام الاتحاد ولم يحدث لها تغيير بأن تتحول إلى مشروعات كبيرة الحجم والإنتاج (١) .

وكان يفترض حتى وقت قريب ، أن ميزة التخصيص الناجمة عن قيام التكامل الإقتصادي هي صورة لميزة التخصيص التي تنجم عن حرية

- (١) الميزة الناجمة عن التخصيص أو تقويم العمل ليست بالضرورة هي الميزة الناجمة عن كبر حجم المشروعات نتيجة قيام الاتحاد .  
 — أنظر تفصيلات ذلك في المرجع التالي :  
 د . حسين خلاف — التكامل الإقتصادي — المرجع السابق .

التجارة عموماً على الصعيد الدولي . والفارق عندهم بين الوصفين هو مجرد فارق في النطاق . حيث أن التكامل الإقتصادي يشمل بعض البلاد ولا يمتد إلى العالم بأكمله .

على أنه من الملاحظ أن هذا المنطق لا يقبل على علته ، نظراً لأن التكامل الاقتصادي لا يحقق حرية التجارة إلا للبلاد الداخلة فيه ، وبذلك فهو لا يحقق هذه الحرية للبلاد الخارجة عن نطاقها .

وفي هذا الصدد نجد أن فايزر (Viner) قد نادى في نظرية الاتحاد الجمركي بأن الاتحاد الجمركي لا يتحقق في كل الأحوال — خلافاً لما كان يقال من قبل — تقسيماً للعمل قائماً على أساس التكاليف التيسيرية . كما أنه لا يعتبر بصفة دائمة خطوة نحو تحرير التجارة أو تحقيق الرفاهية . وقد سبق أن أشرنا إلى أنه أجرى تفرقة بين ما أسماه بمخلق التجارة وتحويل التجارة .

وأن خالق التجارة يحدث إذا ما نتج عن قيام الاتحاد أن أصبحت السلع تنتج بنفقة أقل من قبل قيام الاتحاد . أما إذا ما حدث عكس ذلك بأن أصبحت التجارة تنج نحو شراء السلع من ينتجها بتكلفة نقدية أعلى مما كانت عليه قبل قيام الاتحاد ، ففي هذه الحالة يحدث أمر معيول للتجارة ، وفيه تميز للحماية الجمركية عكس ما كان عليه الحال بالنسبة للأمر الإنشائي والذي ينتج عنه تحرير التجارة .

## ثانياً : إتساع السوق وكبر حجم المشروعات (١) :

يترتب على قيام التكامل الاقتصادى إتساع نطاق السوق وميل حجم المشروعات داخله إلى الكبر . ويتبع عن ذلك حدوث وفورات نتيجة كبر حجمه وإنتاجه الفعلى ، وزيادة المنافسة بين المشروعات فى الدول التى كانت من قبل بمزول عن بعضها البعض ، بالإضافة إلى ما ينتج عن التكامل من دفعة قوية لاقتصاديات البلاد المنضمة إليه

ولاشك أنه لى تخطو الدول المتخلفة ، خطى نحو التنمية الاقتصادية لابد من لجوئها إلى التصنيع ، لأنه السبيل الوحيد لرفع مستوى المعيشة للبلاد المتخلفة خاصة البلاد الزراعية المكتظة بالسكان.

كما أن التنمية الاقتصادية الرشيدة ، تستوجب أن يسير النمو الصناعى مع التنمية الزراعية جنباً إلى جنب نظراً لإرتباطهما معاً ووجود العلاقات المختلفة . كما أن النمو الصناعى محدود بنطاق السوق فلكى تحصل الدولة على وفورات ومميزات الإنتاج الكبير ، ومنافع التخصص لابد من وجود سوق كبير (٢) لأجل تسويق المنتجات

---

(١) أنظر : د . عبد الحكيم الرفاعى — مذكراته عن السياسة التجارية واتكيدات الاتحادية سنة ١٩٧١ — ص ٣٩ .

(٢) حجم السوق لا يتحدد بعدد السكان فقط ، ولكن بمستوى الدخل الفردى لهم فهو عبارة عن حاصل ضرب عدد السكان  $\times$  متوسط الدخل .  
— أنظر تفصيلات ذلك فى المرجع التالى :

— E.A.G. Robenson, Introduction. to the Economic Consequences of the size of nations, 1960. p. XXI.

الصناعية بكثافات كبيرة ، وبالتالي إنتاجها بكثافات أكبر مما يؤدي إلى الارتفاع بمستوى الكفاءة الانتاجية وتخفيض نفقة الانتاج للوحدة الواحدة .

كما أن ضيق نطاق السوق ووجود صعوبات للتصدير للخارج يحد من إمكانيات البلاد المتخلفة من السير قدما فإدى في التصنيع ، نظرا لعدم توفر عيزات الانتاج الكبير . وهنا يظهر ويبرز دور ومزايا الاندماج الاقتصادى ، حيث يوفر السوق الكبيرة والتي تعتبر شرطا جوهريا من أجل قيام تنمية إقتصادية سليمة في البلاد التي في سبيلها الى النمو : وبالنظر إلى العالم الاسلامى نجد أن هذه الميزة متوفرة لديه نظرا لأن عدد سكانه يبلغ ٦٦٧,٥ مليون نسمة ( أى حوالى ١٦,٥ ٪ من سكان العالم ) أما على مستوى الدولة الواحدة فنجد أن بعض الدول لا يتجاوز عدد سكانها عن المليون الواحد <sup>(١)</sup> كما نود أن نشير هنا الى أن تحقيق مزايا الانتاج الكبير من أهم العوامل المؤدية الى نجاح التكامل الاقتصادى بالإضافة الى إيجاد مزايا التخصص بين بلاد التكامل أو التي تظهر في وجود سوق كبير حيث تتركز المشروعات في المناطق الملائمة لها .

---

(١) من هذه الدول :

قطر ٩٥ ألف ، الإمارات العربية ٣٣٩ ألف ، البحرين ٢٥٩ ألف ،  
 جابون ٥٣٠ ألف ، غينيا بيساو ٥٣٤ ألف ، عمان ٧٩١ ألف ، جيبوتي ١٠٨  
 ألف ، جزر القمر ٣١٤ ألف .

UN. Statistical year Book, 1977.

هــذا مـع مـلاحظـة أن الميزة المترتبة على كبر حجم المشروع في السوق لا تقتصر على ما ينتج من وفورات على هذا النحو ، بل تمتد إلى ما يحدثه أيضاً من المزيد من المنافسة بين المشروعات الموجودة في البلاد المختلفة والمنضمة إلى التكامل . كما يترتب عليه بالتالي مناهضة للإجراءات الاحتكارية ، والتعقيدات التي تسود اقتصاديات بعض البلاد . وتؤدي المنافسة على هذا النحو بخفض من ثمن السلعة ويسمح بتوزيع أحسن للدخول بين البلاد المنضمة للتكامل بما يخفف بالتالي من الفروق القائمة بينهم .

كما أن اتساع السوق من شأنه أن يذكى المنتجين روح المبادرة والاختراع والبحث العلمي والاستثمارات الهامة ، وتطبيق الطرق العلمية في الإدارة والتخطيط فأكبر حجم واتساع السوق يزيد من ثقة وجرأة البعض على مباشرة آفاق جديدة في الإنتاج واستخدام المعدات الحديثة والكبيرة التكاليف . كما يساعد على تنمية اقتصاد البلاد المنضمة إليه وتنسيق سياستها الاقتصادية . بما يخفف من أضرار التقلبات الاقتصادية الناجمة عن الانكماش والتضخم .

### ثالثاً : النتائج المترتبة على انتقال رأس المال والعمل :

قد يمتد اكتمال ليشمل حرية انتقال رأس المال والعمل ، ومن المفروض عادة أن ينتقل عنصرى رأس المال والعمل من البلد التي تقام فيه إنتاجية أحادية إلى البلد الذي ترتفع فيه هذه الإنتاجية ، مما يؤدي

الى ارتفاع متوسط الدخل للفردى فى البلدين<sup>(١)</sup> وبذلك تكون الهجرة فى صالح البلدين وبالتالى فى صالح مجموع دول التكامل حيث ينتج عنها استخدام عنصر العمل استخداماً حسناً .

ولكن قد لا تتم حركة الهجرة رغم ما ينتج عنها من فوائد وذلك لأسباب كثيرة وكذا بالنسبة لرأس المال<sup>(٢)</sup> . وقد يحدث عكس المفروض بأن يهاجر العمل ورأس المال من البلد الذى يقل وجودهما فيه تسيئاً الى البلد الذى يزدهر فيه تسيئاً ، وينتج عن ذلك الاضرار بالبلدين المتكاملين .

لهذا نرى أنه قد يحدث فى حالة توازن حرية انتقال العمل ورأس المال أضراراً بدول التكامل . لذلك فإنه لا يمكن أن تتقرر هذه الحرية بل يجب أن ترسم السلطات المختصة داخل التكامل السياسة التى من شأنها ضمان تحقيق النتائج المرغوب فيها والمطلوبة والتى على أساسها تتم الاتفاق على حرية انتقال العنصرين .

---

(١) أنظر تفصيلات ذلك فى المرجع التالى :

— B. Balassa The Theory of Economic Integration, op. cit. pp. 101-125.

(٢) من هذه الأسباب وضع الدول الأخرى عراقيل أمام عمال الدول ذات القاموس البشرى أو عدم ميل المال الى الهجرة رغم ما سيبدو عليهم من فوائد ، وبالنسبة لرأس المال قد يرى أصحابه استثماره داخل بلادهم دون تصديره لبلاد الأخرى حتى ولو كان الاستثمار فيها أفضل وذلك لعدم الثقة فى هذه البلاد . . .

رابعاً : قدرة دول التكامل على المساواة والحد من عدم استقرار

صادراتها :

يرجع عدم تحس أحوال التجارة الخارجية للدول التي في سبيلها إلى النمو إلى عدم قدرتها على المساواة . وإن استخدام أسلوب الاقتناع بالنسبة للدول المتقدمة لأجل الاهتمام بمصالح الدول المتخلفة لا يجدى .

وعلى سبيل المثال ما يتخذ من توصيات في مؤتمرات المجالات الخاصة بالتجارة والتنمية من أجل الدول الساعية للنمو وعدم التوصل إلى نتائج إيجابية<sup>(١)</sup> .

ولا شك في أن التكامل الاقتصادي يمدى للدول المتخلفة والداخلة في إطاره من القوة ما يجعلها قادرة على المساواة حتى تستطيع تحقيق مصالحها ، ويضاعف من أهمية تعزيز قوة هذه البلاد في المساواة ، عن ما هو جارى عليه العمل حالياً .

والقدرة على المساواة تؤدي إلى تحسين معدل التبادل الدولي مع

---

(١) وضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية :

Nations Conference on Trade and Development .

في دور انعقاده الثاني في نيودلهي ( من أول فبراير — ٢٩ مارس ١٩٦٨ )  
عدة توصيات منها تمويل التنمية للدول المتخلفة وأوصى فيها الدول المتقدمة بأن  
تعد الدول المتخلفة بموارد مالية لا تقل عن ١٪ من الناتج القومي الإجمالي  
السوي وحتى الآن لم يتم تحقيق تلك التوصية .

الدول الخارجية، وهول التكامل الاقتصادي ، حيث تستطيع الدول الأخيرة من استيراد السلع الأجنبية بأسعار منخفضة مع إمكانها من رفع أسعار سلعها الوطنية المصدرة للخارج . وبذلك تستطيع الدول التي تنيلها إلى النمو والداخل في إطار التكامل من وضع حد لتقلبات الأسعار الخاصة بضاداتها ، وذلك في ميدان التجارة الخارجية والتي تحدث نتيجة تقلبات دورية في مستوى التشغيل والانتاج بالدول الصناعية المتقدمة .

ولناخذ من وقفة الدول الإسلامية البترولية في حرب رمضان ( السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ ) عبرة وعظة وهثال يحتذى به في مدى قدرة الدول المتحدة على المساومة في المجالات المختلفة حيث أمكن من طريق اتحاد هذه الدول وسيطرتها على المورد الحيوى أن تحصل على تيجتين هامتين — إحداهما ذا أثر سياسى هام وهو أن تغير الاتجاه الدائى السافر لبعض الدول الأوروبية للقضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط ، وأن البعض الآخر منها بدأ في اتخاذ بعض المواقف الإيجابية العملية في المحافل الدولية وغيرها بالدفاع عن الحقوق المشروعة والقانونية للدول الإسلامية المحتلة والشعب الفلسطينى السليب .

والأثر الآخر وهو اقتصادى ، حيث تمكنت هذه الدول من رفع سعر برميل البترول والذي وصل في أواخر عام ١٩٧٩ وأوائل ١٩٨٠ إلى خمسة أضعاف ثمنة قبل حرب رمضان حيث قوت بعض الدول بiece بـ ٢٤ دولار للبرميل والبعض الآخر بـ ٢٦ دولار وبمجموعة ثالثة بـ ٣٠ دولار للبرميل .

هذا بالإضافة إلى ما لدى العالم الإسلامى من قدرات أخرى على المساومة فى هذه المجالات المختلفة والتي لو استغلها لما كان قد وصل حال العالم الإسلامى إلى ما هو عليه الآن من تشتت وخلافات وصراعات حتى أمكن للدول الأجنبية أن تقوم باحتلال أجزاء كبيرة منه<sup>(١)</sup> .

هذا ونود أن نشير هنا إلى أن المكاسب الناتجة عن التكامل الاقتصادى ( خاصة التى تنشأ من مجموعة دول ساعية للنمو ) ، تختلف فى الأمد القصير عنها فى الأمد الطويل . وكذا تختلف باختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية المتبعة فى هذه الدول المشكلة للتكامل . وكذا تختلف بالنسبة للمستوى الاقتصادى والاجتماعى وصور التكامل التى عليها هذه الدول . وعلى ذلك فى ظل حرية السوق، فإن مكاسب الدول المتخلفة من التكامل ، تكون محدودة فى المدى القصير ، نظرا لاقتران التكامل على تحرير التبادل التجارى بين الدول المتكاملة .

ولكن فى حالة تحقق تغيير أنماط التجارة والانتاج بين هذه الدول ، على أساس المزايا النسبية والإنتاج الكبير - وهذا ما يمكن تحقيقه فى المدى الطويل - فإن ذلك يودى إلى تقوية الهياكل الاقتصادية الداخلية، نتيجة زيادة معدلات النمو الاقتصادى مما ينتج عنه اتجاه التجارة من متعلقة التكامل إلى العالم الخارجى، مما يحدث مكاسب كبيرة للدول المتكاملة<sup>(٢)</sup> .

(١) وعلى سبيل المثال ماذا يحدث لو ألحقت الدول الإسلامية ذات الأرصدة المالية المتركة والمكبسة فى البنوك الأجنبية فى الخارج بأنهارها نحو سحب هذه الأموال .

(٢) أنظر تفصيلات ذلك فى المرجع التالى :

Rotsen P. "Economic Integration In Africa,"  
George Allen and Unwin, LTD, 1967.



## الباب الشاخص

### صور التكامل الاقصادى فى الأنظمة الاقتصادية المختلفة

إن تجارب التكامل الاقصادى قد تعددت عقب الحرب العالمية الثانية ، حيث تحققت فى البلاد الرأسمالية ، والاشتراكية ، والبلاد المختلفة . وبذلك فإن الاتجاه إلى التكامل هو اتجاه عام ، وأنه كان اتجاهًا واعيًا وليس آلياً .

ويرجع ذلك الى أن الدول المختلفة أصبحت تشعر بالحاجة الى إحداث تكامل فيها إذا ما توافرت الشروط المناسبة لذلك ، من أجل تقوية هيكل إنتاجها ، ورفع معدل قيمتها عن طريق تصافر الجهود فيما بينها . ويشجع الدول على ذلك الثورة التكنولوجية والعلمية الحديثة .

ولا شك أنه من المفيد دراسة تجارب التكامل لدى هذه البلاد ، وذلك لاستخلاص الدروس المستفادة منها لأجل إحداث تكامل اقتصادى لدى البلاد الإسلامية مع ملاحظة الحذر بصفة آلية من تجارب الآخرين . اذ يجب ملاحظة ما يناسب بلادنا من هذه التجارب

على ضوء ظروفنا الجغرافية والسياسية والاقتصادية والتاريخية .

ونظراً لأن ما يهمنا في هذه الدراسة هي البلاد الساعية للنمو ، لهذا فسوف نشير بإيجاز لاهم خصائص التكامل في البلاد الرأسمالية والاشتراكية ، ثم نلقى الضوء بالتفصيل على تجارب التكامل بين البلاد التي في سبيلها النمو .

### التكامل الاقتصادي في البلاد الرأسمالية :

إن المشروعات الرأسمالية تسعى دائماً إلى الحصول على الربح . لذا فانها تحاول إتخاذ التكامل الذي يحدث بين بلادها أداة في المنافسة الدولية والرفاهية وذلك عن طريق تحقيق مصالحها الرئيسية تجاه التكتلات الاقتصادية الأخرى . كما أنها تسعى إلى أن تضم إليها البلاد التي في سبيلها إلى النمو ، خاصة تلك التي كانت ترتبط بها بروابط تاريخية سابقة ، مثل البلاد التي كانت تستعمرها من قبل .

ومن الملاحظ أن التكامل في البلاد الرأسمالية ، يتميز بأنه يتأثر إلى حد كبير بالقرارات التي تتخذها المشروعات الخاصة ، أو اتحاداتها بخصوص الانتاج . وهي التي تحدد إلتغال رؤوس الأموال ، وأماكن الاستثمارات داخل دول التكامل . كما أن لتقابات العمال واتحاداتها دوراً كبيراً في توجيه التكامل الاقتصادي .

وتشكل هذه المجموعات قوى ضغط يعمل لها حسابها لدى حكومات الدول المتكاملة والأجهزة المشرفة على التكامل .

وليس معنى ذلك أن ليس الحكومات في هذه الدول من أثر في توجيه مسيرة التكامل وتطويره ورفعها في سبيل بلوغ غايته . بل تقوم الحكومات في كل ذلك بدور هام ، منها وضع خطة وبرنامج التكامل . ومرآحل إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية . وإجراء التعاون النقدي والمالى فيما بينها ... الخ .

وأهم تطبيقات التكامل بين البلاد الرأسمالية ، هو الذى اتخذ شكل التجمع الاقتصادى الأوروبى . وهو ما يسمى بالسوق الأوروبية المشتركة وقد أنشئت السوق الأوروبية المشتركة بمقتضى معاهدة روما التى عقدت عام ١٩٥٧ ، ووضعت موضع التنفيذ عام ١٩٥٨ . وكانت تشكل من ٦ دول ، ثم انضم إليها فيما بعد عام ١٩٧٢ ثلاث دول أخرى<sup>(١)</sup>

وتتميز هذه البلاد جميعاً بالتقارب الجغرافى ، والثقافى بينها . كما تم تطويرها اقتصادياً واجتماعياً في العصر الحديث على نحو مشابه . كما تتقارب مستويات المعيشة فيها . وتقوم بينها من قبل قيام السوق علاقات تجارية واقتصادية وثيقة . نتيجة كبر حجم المبادلات فيما بينها وكذا نتيجة وجود علاقة وصلات بين المشروعات المنتجة في كل منها وقد أدت تلك العوامل الى إقتراب حجم السوق من الحجم الأمثل للتكامل .

---

(١) الدول الست الأولى هي : فرنسا ، إيطاليا ، ألمانيا ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبرج - والدول الثلاث الأخرى هي : انجلترا ، الدانمارك ، أيرلندا .

ولقد إتممت معاهدة روما بإلغاء الحواجز الجمركية ، والكيفية التي كانت تنفق في وجه المبادلة بين الدول الأعضاء ، على أن يتم ذلك على مراحل . وخلال فترة زمنية محدودة ( من ١٢ إلى ١٥ سنة )

كما إتممت المعاهدة أيضاً بوضع تعريفات خارجية موحدة تجاه الدول الغير أعضاء في السوق ، يتم تطبيقها على نحو تدريجي .

وبسبب الظروف الخاصة بالزراعة والاراع في الدول المكونة للسوق ، فقد وضعت تلك الدول سياسة زراعية مشتركة ، بغرض حماية إنتاجها الزراعي ، وكذلك حماية الزراع فيها .

ولم يقتصر نشاط السوق الأوروبية المشتركة — أو التجمع الاقتصادي الأوروبي — على المبادلات الزراعية والصناعية ، بل امتد إلى معظم الميادين المختلفة، منها الطاقة والنقل ومساعدة المناطق المتخلفة داخل نطاقها . وكذا تنقل رأس المال والعمل بين الدول الأعضاء . وكذا المساعدة التي تقدم للبلاد التي في سبيلها للنمو <sup>(١)</sup> .

هذا بالإضافة إلى ما يحدث بينها من تشاور في شئون المال والنقد

---

(١) من أهم هذه المساعدات اتفاق المشاركة الذي عقده السرق مع ثمان عشرة دولة أفريقية ، والتي كانت مستعمرات لفرنسا وبلجيكا . وكذا الاتفاقات التي تمت مع بعض بلاد البحر الأبيض المتوسط ومنها مصر . وفي فبراير ١٩٧٥ أبرم اتفاق مشابه بين السوق وست وأربعين دولة أفريقية من دول البحر الكاريبي والمحيط الهادى .

وسعيها نحو التوفيق بين سياساتها في هذا المجال .

كما عمل واضعوا المعاهدة على أن يكون تطبيقها متوازنا ، بحيث تسير خطوات التجارة جنبا الى جنب مع النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، مع عدم تجاوز الحدود السياسية المرسومة .

والمؤثر على مدى نجاح السوق يلاحظ من التغير الذي طرأ على حجم المبادلات بين الدول المشتركة في السوق بعد اشتراكها . وكنا حجم مبادلاتها بالخارج . وتدل الإحصائيات بأن حجم الواردات بين الدول الاعضاء قد زاد بنسبة ٤١٨٪ خلال المدة من ١٩٥٨ - ١٩٦٨ . كما زاد النتائج الإجمالى لكل من الدول الاعضاء خلال الفترة من ١٩٦٦ - ١٩٧٠ . كما أن تجارتها الخارجية كانت تمثل ثلث تجارة العالم في عام ١٩٧٠ . وهى بذلك تعتبر أول مستورد وأول مصدر في العالم حيث تتفوق على تجارة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (١)

(١) بلغ متوسط إنتاج اللحوم والبن والحبوب خلال الفترة من ١٩٦٩ - ٦٠ في السوق المشتركة والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ما يلي :

بملايين الأطنان

الحبوب	البن	اللحوم	
٦٩٧	٧٦٠	١١٤	السوق المشتركة
١٩٢٧	٥٣١	٢٧٥	الولايات المتحدة
١٥٥٠	٨٢٣	٩٥	الاتحاد السوفيتي

كما بلغ إنتاج الصلب في كل منها عام ١٩٦٩ (بملايين الأطنان) كالآتي :

السوق المشتركة ١٠٧٣

## التكامل في البلاد الاشتراكية :

تتميز البلاد الاشتراكية بالملكية للعامة لمعظم وسائل الانتاج . كما أن الغرض من المشروع الذى ينشأ فيها ليس أساساً الربح ، بل خدمة الأغراض التى تحددها له السلطة المختصة . كما يقوم النشاط الاقتصادى على أساس التخطيط الملزم .

وتأخذ تلك البلاد بنظام سياسى واحد ، وتنتق إيدولوجية واحدة . والجهاز الأساسى للتكامل الاقتصادى بين تلك البلاد ، هو مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة ، والذى يرمز له عادة بالكوميكون ، والذى تسكون عام ١٩٤٩ ، ردا على مشروع مارشال .

وتتميز البلاد التى تشكل مجلس المعونة ، بقربها جغرافياً ، وتكامل اقتصادياتها وتشابه حالاتها الاقتصادية على وجه العموم <sup>(١)</sup> .

ويتكون مجلس المعونة المتبادلة من الحكومات الأعضاء ، وليس

---

= الولايات المتحدة ١٢٨٠

الاتحاد السوفيتى ١١٠٠

هذا بالإضافة الى أن الانتاج الصناعى عموماً فى السوق قد زاد خلال الفترة من ١٩٥٨ — ١٩٦٧ بنسبة ٦٤٪ سنوياً ، بينما بلغت هذه النسبة فى الولايات المتحدة ٥٩٪ .

د . حسين خلاف — التكامل الاقتصادى — المرجع السابق ص ٦٧ .

(١) هذه البلاد هى : الاتحاد السوفيتى ، ألمانيا الديمقراطية ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، المجر ، بلغاريا ، رومانيا ، منغوليا ، كوبا .

له سلطة تعلو على السلطات الوطنية . فهو يضع توصيات فقط في المسائل الاقتصادية ، والفنية الداخلة في اختصاصه . وهذه التوصيات لا تطبق إلا في البلاد التي تقبلها . وتنحصر أهداف المجلس في تنسيق الجهود المشتركة لأعضائه ، والتخطيط لاقتصادياتهم وذلك بغرض تحقيق تقدم اقتصادي وفي أسرع ، وتزايد في إنتاجية العمل ومستويات المعيشة في بلادهم .

وفي بداية تشكيل المجلس ، كان الاهتمام ينصب على تشجيع التبادل التجاري والفي ، والعلى بين البلاد المكونة له . كما أن التجارة كانت تتخذ شكل الاتفاقيات الثنائية . كما كانت المقاصة هي الوسيلة الأساسية ، لإجراء التسويات بين الدول الاشتراكية . كما حدث تماثل في عملية التصنيع التي حدثت بالدول في منتصف الخمسينات ، نتيجة التسرع في هذا المجال .

كما حدث عدم توازن في نمو قطاع الزراعة والصناعة ، ونقص في المواد الخام ولكن اعتباراً من عام ١٩٥٤ ، حدث تنسيق للشروعات الانتاجية بين الدول الأعضاء . وفي عام ١٩٦٢ تم اتفاق بين دول الكوميكون على اتباع مبدأ التخصص وتنسيق خطط التنمية الوطنية ، وإقامة مشروعات ضخمة متخصصة . وخلق اقتصاد متوازن يربط تلك الاقتصاديات جميعاً .

وقد استدعى ذلك تشكيل سوق متسعة ومستقرة للتسويق الصادرات والاستيراد . كما بدأ الأخذ بمبدأ التسويات المتعددة

الاطراف . كما تم إنشاء البنك الدولي للتعاون الاقتصادي ، كأداة  
لإجراء التسويات المذكورة<sup>(١)</sup> .

وفي عام ١٩٦٢ وضع مجلس المعونة برنامج المبادئ الأساسية  
لتقسيم العمل الدولي الاشتراكي ، لتنسيق الخطط الطويلة الأجل للدول  
الاعضاء . وفي عام ١٩٧١ أقر المجلس البرنامج الشامل لمواصلة وتعميق  
أشكال التعاون وتطوير التكامل الاقتصادي الاشتراكي .

ما سبق يتضح لنا أن أسلوب التكامل الاقتصادي بين البلاد  
الاشتراكية . هو التنسيق بين الخطط القومية المختلفة، الخاصة بالاستثمار  
والإنتاج ، والتي تمكّل باتفاقيات تجارية تتم بين تلك الدول لمدة طويلة،  
وعلى ذلك فتلك الخطط ، هي التي تحدد التجارة التي تقوم بين بلاد  
الكوميكون أو مع الخارج .

وذلك عكس ما رأينا بالنسبة للبلاد الرأسمالية التي يتوقف هذا  
الامر فيها على القرارات التي يتخذها المنظمون في القطاع الخاص، وإن  
تأثرت هذه القرارات بصفة غير مباشرة بالسياسة الحكومية .

هذا وقد زاد الانتاج الصناعي الإجمالي للسوق بالبلاد الاشتراكية  
فيما بين عامي ١٩٥١ إلى ١٩٧٣ بنسبة ٤٠٪<sup>(٢)</sup> .

---

(١) كما رؤي خلق الروبل القابل للتحويل، وهو يعادل الروبل السوفييتي ،  
لكنه يحتل عنه من حيث وظائفه وطبيعته الاقتصادية .  
(٢) أنظر :

د . نواد مرسى - الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي في السوق الاشتراكية //

## التكامل الاقتصادي بين البلاد التي في سبيلها للنمو :

قد يبدو أن التكامل في البلاد التي في سبيلها إلى النمو أيسر منالاً من غيرها . حيث يتميز اقتصاد هذه البلاد ببساطته ، وحدائمه ، وعدم خصومه لطفان نفوذ أصحاب المصالح الذاتية من المنتجين وغيرهم .

إلا أنه من الملاحظ وجود عدة صعوبات تعترض طريق التكامل بين البلاد التي في سبيلها للنمو ، من هذه الصعوبات ضعف الوعي لشئون التكامل ، ووجود خلافات أيولوجية فيما بينها ، وعدم الاستقرار السياسي ، وعدم النضج الكافي في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، وانخفاض مستوى التنظيم والإدارة في المشروعات الانتاجية وأعمالها الحكومية .

هذا بالإضافة إلى ضعف الهيكل الانتاجي ، وعدم صلاحية النظام النقدي والمالي وقلة عدد الفنيين المتخصصين ، وسوء حالة التخطيط بها ، يعوق عملية تسييق الانتاج فيما بينها . وينتج عن ذلك ارتباط معظم هذه البلاد بالبلاد المتقدمة اقتصادياً ومالياً وتجارياً ، خاصة

---

ودور المشروعات العامة - بحث مقدم لندوة المشروعات المشتركة - القاهرة - ديسمبر ١٩٧٤ س ٤٢٧ - ٤٢٩ . حيث يشير إلى أن الزيادة متفاوت فيما بين الدول فهي كبيرة في البلدان الأقل تقدماً ، وصغيرة في البلدان المتقدمة وذلك على النحو التالي :

١٥٣٪ في رومانيا ، ٨٥٪ في بولندا ، ٧٥٪ في الاتحاد السوفيتي ، ٥٣٪ في الجبر ، ١٥٠٪ في بلغاريا ، ٨٥٪ في منغوليا ، ٥٢٪ في ألمانيا الشرقية ، ٤٦٪ في تشيكوسلوفاكيا .

البلاد التي كانت تستعمرها من قبل، وكذا ضعف حركة التبادل التجاري بين تلك البلاد وبعضها البعض .

ولسكن هذا لا يعنى أن تلك البلاد الساعية للنمو ، لا تستطيع أن تجنى نفعاً من تكاملها ، ولسكننا نشير هنا إلى أن هذه البلاد رغم ما أثيرنا إليه من صعوبات ورغم أنه قد لا يعود عليها من فوائد ونفع كبير في بداية إحداث التكامل بينها ، إلا أنها في أشد الحاجة من غيرها لإحداث هذا التكامل ، حيث أنه يفضل النظر إلى التكامل في إطار ديناميكي ، وليس في إطار إستاتيكي ثابت ، حيث قد يكون نفعه للبلاد التي في سبيلها للنمو قليلا في بدايته ، وذلك يرجع للصعوبات السالف ذكرها . ولكنه لا يلبث إذا ما طبق بنجاح ، أن يتحول إلى حركة ديناميكية تتغلب على المصاعب التي تواجهه .

وسوف نشير في هذا المجال إلى بعض تجارب التكامل الخاصة بالبلاد الساعية للنمو حيث لستخاص منها الدروس والتجارب المختلفة ، والتي يمكن للبلاد الإسلامية أن تستفيد منها في تجربتها المنشودة في إقامة تكامل اقتصادي فيما بينها .

والمناطق التي سنشير إليها بالدراسة هي :

- ( أ ) أمريكا اللاتينية .
- ( ب ) أمريكا الوسطى .
- ( ج ) شرق أفريقيا .
- ( د ) البلاد العربية .

## الفصل الأول

### ( ١ ) التكامل الاقتصادى لأمريكا اللاتينية :

لقد تأثرت أمريكا اللاتينية تأثراً خطيراً فى فترة انتقال اقتصادها من حالة الحرب إلى حالة السلم بعد الحرب العالمية الثانية . ليس فقط لارتفاع معدل التضخم ، بل أيضاً عن طريق عجز العملات الأجنبية ، وما يترتب على ذلك من انخفاض الواردات اللازمة للإنتاج والسلع الاستهلاكية . ومن ثم ارتفعت أسعار الواردات بصورة حادة فى حين إنخفضت الصادرات للهبوط الحاد على الطلب من المنتجات التبدينية ( المنجمية ) والزراعية والتي كانت تصدرها أمريكا اللاتينية بكميات كبيرة أثناء الحرب .

وعلى ضوء هذه الظروف التى مرت بها أمريكا اللاتينية أثناء الحرب وبعدها ، فقد اقترح فى الجلسة الخامسة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة ، والذي عقد فى Lake Success خلال الفترة من ١٩ يوليو إلى ١٧ أغسطس ١٩٤٧ إقامة لجنة اقتصادية لأمريكا اللاتينية ( ECLA ) .

وفى ٨ أغسطس ١٩٤٧ عين المجلس لجنة أولية ( Drafting Committee ) وافقت على قرار أولى فى اليوم الثانى لإنشائها على إقامة لجنة خاصة

تتضم ٩ أعضاء لدراسة إمكانية إقامة لجنة اقتصادية لأمريكا اللاتينية داخل إطار الأمم المتحدة .

وقد اجتمعت هذه اللجنة الخاصة في ٩ أكتوبر ١٩٤٧ وقدمت تقريرها في ٢٩ يناير ١٩٤٨ . الذي أصبح بموجبه للمجلس السلطة في إقامة مجالس إقليمية تتولى معالجة بعض المشاكل العاجلة والملحة . ولقد تولى المجلس بالتالى سلطة إقامة لجنة اقتصادية لأمريكا اللاتينية (١) .

وسوف نقصر البحث في شأن تجربة أمريكا اللاتينية على الجهات التالية :

١ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (ECLAS)

٢ - بنك التنمية لأمريكا اللاتينية (LAF A)

٣ - اتحاد التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (IDB)

٤ - النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية (SELA)

---

- United Nations; Conference on trade and (١) development "Economic Co-operation and integration Among Developing countries" T D/B/1609 (Vol. 1) 19 May 1976.

## مساهمة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في التعاون والتكامل

### الاقتصادى لأمريكا اللاتينية :

E C A L A' S Contribution to economic Co-operation and integration in Latin America.

لعبت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، منذ إنشائها ، دوراً هاماً في النهوض بالتعاون والتكامل الاقتصادى فى أمريكا اللاتينية .  
ففى الدراسة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، لعام ١٩٤٩ اقترحت الـ (E C L A) لأول مرة فكرة إقامة سوق إقليمية مشتركة لدول أمريكا اللاتينية. وبعد مضي عامين ، وفى اجتماع الـ (E C L A) فى مايو ١٩٥١ بالمكسيك ، تمت إقامة لجنة التعاون الاقتصادى لأمريكا الوسطى ، التى تتكون من وزراء الشؤون الاقتصادية للمنطقة داخل إطار الـ (E C L A) ، وذلك لتنظيم وإدارة برنامج يهدف إلى النهوض بالتكامل الاقتصادى لهذه الدول ، كما قامت بإتمام اتفاقية التجارة المتعددة الأطراف Multi Lateral Free Trade Treaty فى يونيو ١٩٥٨ ، والاتفاقية العامة للتكامل الاقتصادى لأمريكا الوسطى فى ديسمبر .

١٩٦٠ .

وفى السنوات الأخيرة أجرت الـ (E C L A) تعاوناً مع هيئات السوق للمشتركة لأمريكا الوسطى (C A C M) فى مجالات عديدة ، متعلقة بتدعيم وتقوية هذا التكامل .

هذا ولقد أظهرت الـ (ECLA) نوايا من التعاون المنظم ، مع بنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي ، وكذلك السكرتارية التنفيذية للـ مجلس التقدي لأمريكا الوسطى ، ومعهد أمريكا الوسطى للأبحاث الصناعية والتكنولوجية ، ومعهد أمريكا الوسطى للإدارة العامة كما ارتبطت الـ (ECLA) ارتباطاً مباشراً بالمعونة الفنية التي تقدمها الأمم المتحدة للمنطقة (١) .

أما بالنسبة للسوق المشتركة لأمريكا اللاتينية فلقد ظهرت أولى الاقتراحات الخاصة بإنشائها ، في الاجتماع الأول للجنة التجارة التابعة للـ (ECLA) في عام ١٩٥٦ ، كنتيجة أساسية للدراسات التي أعدها ، السكرتارية وكذلك التقارير التي قام بها الخبراء الحكوميون .

وقد عقدت عدة اجتماعات ، وأنشطة مكثفة ، قامت بها الـ (ECLA) مهدت الطريق إلى مفاوضات ، وتوقيع اتفاقية مونتيفيديو (Treaty of Montevideo) في عام ١٩٦٠ والتي أقيم بمقتضاها واتحاد التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية ، .

The Latin American Free Trade Association (LAFTA)

---

(١) انظر تفاصيل ذلك في المرجع التالي :

U. N. Conference on trade and development, "Economic Co-operation and Integration Among Developing countries" op. cit p. 11.

## بنك التنمية لأمريكا اللاتينية

Inter - American Development Bank (IIB)

ظهرت فكرة إقامة مؤسسة مالية لأمريكا اللاتينية ، في نهاية القرن الماضي ، ففي ١٤ أبريل ١٨٩٠ أوصى المؤتمر الأول Pan - American إقامة بنك دولي أمريكي .

ولقد كان الغرض من إنشاء هذه المنظمة المالية ، هو تنمية العمليات المصرفية بين دول أمريكا اللاتينية ، ولقد حث المؤتمر الثاني لـ Pan - American على إقامة هيئة مالية ، بمقتضى القرار الذى اتخذ في ٢١ يناير عام ١٩٠٢ ، ولم يؤد هذا القرار إلى أى نتائج عملية . وفي النهاية تولت فروع البنوك الخاصة للولايات المتحدة وأوروبا ، المهام التجارية التى كان يتعين على البنك الدولى الأمريكى ممارستها .

وفي المؤتمر السابع لـ Pan - American اتخذت المقترحات اتجاهها مخالفاً حيث تم الاتفاق على توصية في عام ١٩٣٣ على أساس محاولة إنشاء بنك مركزى للمنطقة Continental Central Bank يتولى مسئولية تنظيم الائتمان والعمل .

وكان مقدراً لهذه التوصية أن تدرس في المؤتمر المالى الثالث Pan - American ولكن لم يقدر لهذا المؤتمر الانعقاد كلية .

ونتيجة للحرب العالمية الثانية ، أسرعت الدول المعنية في سبتمبر وأكتوبر باتخاذ قرار لإقامة لجنة مالية واقتصادية لدراسة إمكانية إقامة مؤسسة لدول أمريكا اللاتينية ، ، تكون مسئولة عن التعاون المالى الدائم بين البنوك المركزية والمؤسسات الأخرى المشابهة لدول أمريكا اللاتينية، ولقد وافقت هذه اللجنة على المشروع النهائى لاتفاقية إقامة بنك لأمريكا اللاتينية فى ١٦ أبريل ١٩٤٠ . ولقد وقعت على هذه الاتفاقية ٩ دول ولكن المكسيك كانت الدولة الوحيدة التى صدقت عليها .

وبعد فشل عدة محاولات لإنشاء بنك التنمية لأمريكا اللاتينية ، إلا أنه فى عام ١٩٥٨ أظهرت الولايات المتحدة تغيراً جذرياً فى موقفها ، وأعلنت إرتياحها لإقامة هذا النوع من التعاون فى أمريكا اللاتينية . وتم بالفعل وضع مشروع لاتفاقية إقامة بنك التنمية لأمريكا اللاتينية، وتم التوقيع على الاتفاقية النهائية الخاصة باتفاقية فى ٨ أبريل ١٩٥٩ بواسطة ١٨ دولة .

وفى ٣١ ديسمبر ١٩٥٩ أصبحت اتفاقية إنشاء البنك سارية المفعول وقد تعدد أن يكون المركز الرئيسى للبنك فى واشنطن . إلا أن فنزويلا تقدمت باقتراح فى أبريل ١٩٧٤ بنقل المركز الرئيسى إلى دول أمريكا اللاتينية .

## أهداف بنك التنمية : (١)

يتركز الهدف الرئيسي لبنك التنمية لأمريكا اللاتينية ، في الاسراع باجراءات التنمية الاقتصادية ، للدول الاعضاء سواء كان ذلك بشكل منفرد أو جماعي . ومن أجل تنفيذ هذا اهدف فإن البنك يشجع استثمار رأس المال الخاص والعام ويستخدم رأس ماله والأموال التي يحصل عليها من الاسواق المالية والمصادر الأخرى المتاحة ، كما يشجع الاستثمار الخاص في المشروعات وغيرها من الأنشطة ، وبسالم كذلك في التنمية الاقتصادية ، ويكمل الاستثمار الخاص في حالة عدم توافر رؤوس الأموال أو عدم واقعية الشروط ، ويتعاون البنك مع الدول الاعضاء من أجل تنسيق سياسات التنمية وتوجيهها نحو الاستخدام الأفضل لمواردها .

كما يقدم المعرفة الفنية لاعداد وتمويل وتنفيذ خطط التنمية ومشروعاتها من أجل القيام بهذه المهام . ويتعاون البنك بكل إمكانياته مع المؤسسات القومية والدولية ، وكذلك مع المصادر الخاصة ، التي تقدم الأموال الاستثمارية .

وكما يلاحظ فإن هذه المهام لاتضمن المساندة المالية أو الدعم المالي

---

(١) للبنك مجلس محافظين ومجلس للمديرين التنفيذيين ، ورئيس ونائب رئيس تنفيذي ونائب رئيس يتولى إدارة صندوق العمليات الخاصة .

الموجه نحو التكامل الاقتصادي لأمريكا اللاتينية . إلا أنه منذ بداية نشاطه أظهر بنك التنمية لأمريكا اللاتينية (L. D. B.) أهمية خاصة لهذا الموضوع . وأصبح أحد المنادين به .

وفي عام ١٩٦٦ اتخذت مساندته للتكامل الاقتصادي مظهراً إيجابياً وذلك في إقامة صندوق أمريكا اللاتينية للتكامل الاقتصادي

The Preinvestment Fund for Latin American Integration.

#### المعضية : (١)

تسكون عضوية البنك حاليان ٢٤ دولة وهي الأرجنتين، بربادوس، بوليفيا، البرازيل، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، الدومينيكان، إكوادور، السلفادور، جواتيمالا، هايتي، هندوراس، جامايكا، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراجواي، بيرو، ترينيداد، توباغو، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا .

ونظراً لأن إتفاقية البنك تحصر العضوية في الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية فقط Organization of American States فلقد اضطر الأعضاء في بنك التنمية لأمريكا اللاتينية إلى تعديل شرط

---

(١) لا تسك مجلس محافظين ومجلس المديرين التنفيذيين ، ورئيس ونائب رئيس تنفيذي ونائب رئيس يتولى إدارة صندوق العمليات الخاصة .

العضوية ، بغرض السماح بضم كندا ، كما تمت الموافقة على انضمام بعض الدول الصناعية مما يزيد من موارد البنك .

#### الموارد المالية للبنك : (١)

تتكون الموارد الخاصة للبنك ، من رأس ماله المعتمد وصندوق العمليات الخاصة . ولقد بلغ رأس المال المكتسب فيه حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٤ الى ٥٩٥٤ مليون دولار منها ٩٧٢ مليون دولار ، تم دفعها بالفعل .

ولقد تم إنشاء صندوق للعمليات الخاصة ، طبقاً للاتفاقية التنظيمية وذلك لعقد القروض بشروط ميسرة ، وذلك في ظروف خاصة والتي قد تنشأ في دول معينة أو فيما يتعلق بمشروعات معينة .

والقروض المستخدمة من موارد الصندوق ، قد تسدد جزئياً أو كلياً بعملة الدولة العضو ، والتي يقع المشروع الممول داخل نطاقها . هذا بالإضافة إلى أن سعر الفائدة والعمولة لهذه القروض أقل بكثير

---

#### (١) أنظر تفاصيل ذلك في المرجع التالي :

U. N. Conference on Trade and Development "Economic co-operation and Integration Among Developing Countries"

OP. cit. p. 20 & 21.

من القروض المستخدمة من الموارد العادية ، ولقد بلغت موارد صندوق العمليات الخاصة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٤ ما قيمته ٤٣٩٤ مليون دولار . ويتولى البنك إدارة الأموال الخاصة بالدول الأعضاء وغير الأعضاء في البنك وكذلك الأموال الخاصة بالهيئات الدولية .

وفي نهاية عام ١٩٧٤ تم إنشاء صندوق النهوض بالمضائق الاجتماعي Social Progress Trust Fund بواسطة الولايات المتحدة بمبلغ إجمالي قدره ٥٧٣ مليون دولار ساهمت الولايات المتحدة بمقدار ٥٢٥ مليون دولار فيه .

ويهدف هذا الصندوق الى تمويل مشروعات التنمية الاجتماعية عن طريق القروض الطويلة الأجل ذات أسعار الفائدة المنخفضة وذلك بهدف تحسين مستويات معيشة السكان ، والنهوض بالتنمية الزراعية والإسكان والتعليم .

وفي نهاية فبراير ١٩٧٥ بلغ إجمالي الموارد المالية المتاحة لبنك التنمية لأمريكا اللاتينية IDB حوالي ١١,٥ بليون دولار .

وفي خلال عام ١٩٧٤ حصل البنك على قروض من الأسواق الرأسمالية العالمية يبلغ إجماليها ١٠,٤٧ مليون دولار وذلك بهدف زيادة موارده لتمويل المشروعات . ولقد رفعت القروض التي حصل عليها البنك في عام ١٩٧٤ الإجمالي الكلي ( لموارد البنك المالية ) حتى ٣١ ديسمبر إلى ١٣,٤٦,٧ مليون دولار .

### نشاط بنك التنمية : (١١)

يعد عام ١٩٧٤ من أفضل الأهرام في تاريخ البنك خلال فترة نشاطه ، وذلك بالنسبة لحجم القروض ، فقد بلغ إجمالي القروض ١١١١ مليون دولار — تمثل ٥٢ قرضا بزيادة نسبتها ٢٦ ٪ عن القروض المحققة في عام ١٩٧٣ والتي بلغ إجماليها ٨٨٤ مليون دولار ، تمثل ٥٧ قرضا تمت الموافقة عليها .

وفي خلال عام ١٩٧٤ كانت القوى الكهربائية هي أكثر القطاعات الاستفادة من قروض البنك ، حيث حصلت على ٢٨٤ مليون دولار من الاجمالي المصروح به ( أى حوالى ٢٤,٥ ٪ ) . وتلاها القطاع الزراعى بقروض قيمتها ٢٢٨ مليون دولار ( أى بنسبة حوالى ٢٠,٥ ٪ ) ، ثم قطاع النقل والمواصلات حيث حصل على ١٩٥ مليون دولار ( بنسبة ١٧,٥ ٪ ) ثم قطاع مياه الشرب والصرف بقروض قيمتها ١١٠ مليون دولار ( أى بنسبة ١٠ ٪ ) ثم قطاع الصناعة والتعدين حيث حصل على ١٠٥ مليون دولار ( بنسبة ٩,٥ ٪ ) . والباقي وهو مبلغ ٨٩ مليون دولار ( ٨ ٪ ) تقرر توجيهه لتنمية السياحة وتمويل الصادرات والتعليم .

---

### (١) أنظر تجميعات ذلك في المراجع التالية :

— Inter - American Development Bank - Annual Report  
1978 & 1974 & 1975.

وكما حدث في السنوات السابقة ، اعتمد البنك في عام ١٩٧٤ في منح قدر متزايد من القروض ، والتعاون الفني للدول الأقل نموا في أمريكا اللاتينية .

كما قرر البنك تطبيق قواعد تقتضي بأن تسم القروض التي يمنحها صندوق العمليات الخاصة ، والمنوحة للدول الأقل نموا من الأعضاء في البنك بانخفاض أسعار فائدتها وإمتداد فترات السداد وتيسير شروط السداد عن تلك المنوحة للدول الأكثر نموا .

هذا بالإضافة إلى أن البنك يستطيع المساهمة بنسبة تصل إلى ٨٠٪ وفي بعض الحالات الخاصة تصل إلى ٩٠٪ من إجمالي تكلفة المشروع الذي يساهم في تمويله في هذه الدول بموارد من الصندوق .

وفي عام ١٩٧٤ قام البنك بالمساهمة في تمويل ٦٥ مشروعا ( بلغ تكلفتها الإجمالية ١٥٣١ مليون دولار ) ساهم البنك فيها بعدة قروض بلغت قيمتها ٥١٧ مليون دولار .

وحتى نهاية عام ١٩٧٤ بلغ إجمالي قيمة القروض التي وافق عليها البنك منذ بداية عملياته ٧٤١٦ مليون دولار ، وذلك لمعد ٨٢٧ قرضا .

والجدول التالي يوضح توزيع هذه القروض على القطاعات المختلفة وإجمالي قيمة القروض المنوحة من بنك التنمية والتكلفة الإجمالية للشروعات .

(بالمليون دولار)

القطاعات المختلفة	عدد القروض	قيمة القروض الممنوحة من بنك التنمية	التكلفة الإجمالية للشروطات
الزراعة	١٨٦	١٧٠٠	٤٤٠٠
الصناعة والتعدين	١٤١	١١٠٠	٨٢٠٠
الطاقة	٧٢	١٦٠٠	٦٢٠٠
النقل والمواصلات	٩٠	١٣٠٠	٢٩٠٠
مياه الشرب والصرف	١١٢	٧٥٢	١٧٠٠
تطوير الحضر	٥١	٤١٥	٤٩٥
قطاعات أخرى	١٧٠	٥٤٩	—
المجموع	٨٢٢	٧٤١٦	—

المصدر : هذا الجدول أعد من البيانات المتوفرة في المرجع التالي :

N. U. Conference on Trade Development "Economic co-operation and Integration Among Developing Countries" OP. cit. p. 23.

من الجدول السابق يتضح لنا الآتي :

١ - القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة والتعدين) :

أ - نصيب القطاعات الإنتاجية من عدد القروض بلغ ٣٢٧ قرضا أي

بنسبة ٣٩,٧٪ من جملة القروض التي منحها البنك حتى ٣١  
ديسمبر ١٩٧٤ .

ب - كما بلغ نصيب القطاعات الإنتاجية من قيمة القروض الممنوحة  
من بنك التنمية ٢٨٠٠ مليون دولار، أي بنسبة ٣٧,٧٪ من  
قيمة جملة القروض التي منحها البنك منها ٢٢,٩٪ للزراعة  
١٤,٨٪، للصناعة والتعدين .

ج - كما بلغ متوسط قيمة القرض الواحد والممنوح من البنك لقطاع  
الزراعة بحوالى ٩ مليون دولار وتبلغ نسبة مساهمة البنك من  
إجمالي التكلفة الكلية للشروعات الزراعية حوالى ٣٨,٦٪

د - أما قطاع الصناعة والتعدين فيبلغ متوسط قيمة القرض الواحد في  
هذا القطاع حوالى ٧,٨ مليون دولار كما يبلغ نسبة مساهمة  
البنك من إجمالي التكلفة الكلية حوالى ١٣,٤٪ <sup>(١)</sup>

## ٢ - قطاع البنية الأساسية (الاقتصادية) :

١ - بلغ نصيب قطاعات البنية الأساسية (الاقتصادية) من عدد القروض  
١٦٢ قرضا أي بنسبة ١٩,٧٪ من جملة القروض التي منحها  
البنك حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٤ .

---

(١) من الملاحظ ارتفاع متوسط قيمة القرض الواحد والممنوح من البنك  
لقطاعي الزراعة والتعدين وذلك إذا ما قارنا بينه وبين متوسط قيمة القروض التي  
تمنحها صناديق التنمية العربية .

ب - كما بلغ نصيب هذه القطاعات من قيمة القروض الممنوحة من بنك التنمية ٢٩٠٠ مليون دولار، أى بنسبة ٣٩٪ من قيمة جملة القروض منها ٢١٥٪ لقطاع الطاقة، ١٧٥٪ لقطاع النقل والمواصلات .

ج - كما بلغ متوسط قيمة القرض الواحد والممنوح من البنك لقطاع الطاقة حوالى ٢٢,٢ مليون دولار ، كما بلغ نسبة مساهمة البنك من إجمالى التكلفة الكلية لهذه المشروعات حوالى ٧٥,٨٪ .

د - كما بلغ متوسط قيمة القرض الواحد والممنوح من البنك لقطاع النقل والمواصلات حوالى ١٤,٤ مليون دولار ، وتبلغ نسبة مساهمة البنك من إجمالى التكلفة الكلية لهذه المشروعات حوالى ٤٤,٨٪ .

### ٣ - قطاع البنية الأساسية ( الاجتماعية ) :

أ - بلغ نصيب قطاعات البنية الأساسية الاجمالية من عدد القروض ١٦٣ قرصاً أى بنسبة ١٩,٧٪ من جملة القروض التى منحها البنك حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٤ .

ب - كما بلغ نصيب هذه القطاعات من قيمة القروض الممنوحة من بنك التنمية ١١٦٧ مليون دولار، أى بنسبة ١٥,٧٪ من قيمة جملة القروض منها ١٥٪ لمياه الشرب والصرف، ٥,٦٪ لتطوير الحضر.

ج - كما بلغ متوسط قيمة القرض الواحد والممنوح من البنك لقطاع مياه الشرب والصرف حوالي ٦,٧ مليون دولار . كما يبلغ نسبة مساهمة البنك من إجمالي التكلفة الكلية لهذه المشروعات حوالي ٤٤,٣ ٪ .

د - ويبلغ متوسط قيمة القرض الواحد والممنوح من البنك لقطاع تطوير الحضر حوالي ٨ مليون دولار . وتبلغ نسبة مساهمة البنك من إجمالي التكلفة الكلية لهذه المشروعات حوالي ٨٤ ٪ .

كما سبق يتبين لنا أن بنك التنمية قد اهتم بقطاعات البنية الأساسية ( سواء الاقتصادية أو الاجتماعية ) حيث حصل هذا القطاع على ٤٠,٦٧ مليون دولار ، أي بنسبة ٤٤,٧ ٪ من جملة قيمة القروض التي منحها البنك ، وعلى ذلك القطاع الاجتماعي الذي حصل على ٣٧,٧ ٪ من جملة قيمة القروض التي منحها البنك كما نلاحظ أن البنك أرفقت نسبة مساهمته في قطاعات النقل والمواصلات من إجمالي التكلفة الكلية لهذه المشروعات ، حيث بلغت ٤٤,٨ ٪ ثم أرفقت هذه النسبة أكثر في قطاع تطوير الحضر حيث بلغت نسبة مساهمة البنك من إجمالي التكلفة الكلية للمشروعات حوالي ٨٤ ٪ (١) .

---

(١) بإجراء مقارنة بين نشاط بنك التنمية بأمريكا اللاتينية وصندوق الإنماء العربي وصندوق التنمية الكوي ، نلاحظ أن نسبة مساهمة هذه الأجهزة في القطاعات الخفيفة كالآتي :

كما بلغت اجمالي المعونات الفنية، التي منحها البنك ( على أسس غير قابلة للسداد ) ٢٢ مليون دولار عام ١٩٧٤ . وهو ما يعادل أكثر من ثلاثة أمثال ما تم منحه في عام ١٩٧٣ ، حيث بلغت ٦,٤ مليون دولار

أما بالنسبة للمعونات الفنية القابلة للسداد والتي منحها البنك حتى ٣١-ديسمبر ١٩٧٤ فقد بلغت ٧٣,٢ مليون دولار .

أما بالنسبة لنشاطات البنك الأخرى ، فقد قام البنك في عام ١٩٦١ بدور فعال في إقامة بنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي ، والذي ما زال يمدّه بالمعونات الفنية والمالية .

The Central American Bank for Economic Integration

صندوق	صندوق	بنك	
التنمية الكوبية	الانماء العربي	التنمية الأمريكية	
٤٤,٨٪	٣٠,٥٪	٣٧,٧٪	القطاعات الإنتاجية
٥٥,١٪	٦٩,٥٪	٤٤,٧٪	قطاعات البنية الأساسية
هذا وتتميز بنك التنمية الأمريكية بكبر رأس ماله وموارده المالية . بالإضافة إلى ارتفاع نسبة مساهمة البنك في قروضه من اجمالي التكلفة الكلية للمشروعات . حيث بلغت ٨٤٪ في بعض القطاعات ، إنما تبلغ هذه النسبة حوالي ٣٠,٨٪ بالنسبة لصندوق الانماء العربي .			
وكذلك تتميز بنك التنمية الأمريكية بارتفاع متوسط قيمة القرض الواحد . والممنوح لقطاعات المنطقة مما يمنحه كل من صندوق الانماء العربي ، وبنك صناديق التنمية العربية الأخرى .			

كما ساهم البنك في إقامة هيئة التنمية الـ Andean Development

• Andean Group Corporation وذلك لمجموعة الـ

كما أنشئ معهد التكامل الاقتصادي لأمريكا اللاتينية: (I N T A L)

The Institute for Lation American Integration

وهو هيئة من هيئات بنك التنمية لأمريكا اللاتينية من أجل إعداد

البرامج المكثفة للبحث والتدريب ، والخدمات الاستشارية .

## اتحاد التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية

Lation American Free Trade Association  
(L A F T A)

---

أنشئ اتحاد التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية L A F T A بموجب اتفاقية مونت فيديو Montevideo والتي تم التوقيع عليها في فبراير ١٩٦٠ ، وذلك بين الأرجنتين والبرازيل وشيلي والمكسيك وبارجواي وبيرو وأوروغواي . (١)

وقد انضمت إلى الإتفاقية كل من الاكوادور ، وكولومبيا عام ١٩٦١ ، وفنزويلا وبوليفيا عامي ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ على التوالي . وبذلك تضم هذه المعاهدة ١١ دولة من دول أمريكا اللاتينية يبلغ عدد سكانها ٢٤٠ مليون نسمة وتغطي مساحة قدرها ١٩ مليون كيلو متر مربع .

وتهدف المعاهدة إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الدول الأعضاء

---

(١) أنظر تفصيلا لـ L A F T A في المرجع التالي :

U. N. Conference on Trade and Development Economic Cooperation And Integration Among Developing Countries, op, cit, 98 & 117.

كما نص في المعاهدة على أن تنتهى المراحل الخاصة بها خلال فترة لا تتجاوز ١٢ عاماً تبدأ من تاريخ وضع المعاهدة موضع التنفيذ .

كما أن من أهم أغراض المعاهدة ، تحرير التجارة والتوزيع العادل للثروات . ومن الملاحظ أن الاندماج الاقتصادي — كوسيلة للنهوض بالتنمية الاقتصادية للدول المشتركة — ظهر كهدف ثانوى وليس كأحد الأهداف الرئيسية ذات الأهمية . كما أعطت المادة ٢٨ من المعاهدة الحق للدول المشتركة في تقييد تجارتها في بعض منتجاتها الزراعية ، والتي تعتبر ذات أهمية خاصة لاقتصادياتها .

كما سبق يتضح لنا أغراض وأهداف اتحاد التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية التي تتضمن تحرير التجارة المشتركة بين الدول الموقعة على المعاهدة ، عن طريق إنشاء منطقة التجارة الحرة والتي سيتم إستكمال كافة إجراءاتها خلال ١٢ سنة .

بالإضافة إلى أهداف أخرى تملخص في ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء .

### الميثاق التأسيسي للـ LAFTA :

أنشأت معاهدة مونتفيدو هيئتين رئيسيتين لاتحاد التجارة الحرة إحداهما مؤتمر الدول المشتركة والثانية اللجنة التنفيذية .

وفي ١٢ ديسمبر ١٩٦٦ تم التوقيع على البروتوكول ، والذي أنشئ .

يخووجه هيئة ثالثة هي مجلس الوزراء ، ولقد وقعت جميع الدول الأعضاء على البروتوكول فيما عدا شيلي التي وقعت عليه في أبريل ١٩٦٧ ، ولم يوضع البروتوكول موضع التنفيذ إلا في عام ١٩٧٥ .

وبموجب هذا البروتوكول فإن مجلس الوزراء يعتبر الهيئة الرئيسية العليا لـ LAFTA ويضطلع بالسياسات العليا الخاصة بتوجيه الاتحاد . وبالنسبة لباقي الأعمال فإن المجلس يهتم بتطبيق القواعد والأهداف العامة لضمان التنفيذ الكامل لأهداف معاهدة مونتيفيديو خاصة في مجال التنسيق السريع لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاندماج الاقتصادي والاجتماعي بين الدول الأعضاء .

كما أن مجلس الوزراء يفحص نتائج الأعمال التي تقوم بها LAFTA ويضع الخطوط والتوجيهات الرئيسية لخدمة الأعمال الأساسية للاتحاد .

ويتكون مجلس الوزراء من وزراء الخارجية للدول الأعضاء ويجتمع المجلس سنوياً في دورة عادية ، ويمكن أن يجتمع في دورة غير عادية إذا رأت اللجنة التنفيذية ضرورة لذلك .

ويختص مؤتمر الدول المتعاقدة بالإجراءات والوسائل الهامة لتنفيذ معاهدة مونتيفيديو ، كما يقوم بفحص نتائج هذا التطبيق .

أما اللجنة التنفيذية لـ LAFTA فهي مسئولة عن الدعوة لاتخاذ المؤتمر وتمهيد له البرنامج السنوي للعمل ، ومشروع الميزانية السنوية كما

تمثل جميع ميثاق الـ LAFTA في علاقتها مع دول العالم الثالث وذلك في مناقشة الموضوعات التي تمس المصالح العامة ، كما تمثلها أيضاً في التفاعلات ومختلف المهام المتعلقة بالقانون العام والخاص .

وتتكون اللجنة التنفيذية للـ LAFTA من ممثل واحد عن كل دولة عضو ويلحق باللجنة التنفيذية السكرارية ، لها رئيس تنفيذي . وفي ظل البرونوكول الذي وقع في ٢ سبتمبر ١٩٦٧ ، أنشأت الدول الأعضاء جهازاً للتحكيم ، لم تحدد وظائفه بعد .

وتعظم الـ LAFTA عدداً من الوحدات واللجان مثل لجنة المستشارين في الشؤون المالية ، ولجنة استشارية لشؤون التوظيف ، ولجنة المراقبة .

### أوجه نشاط الـ LAFTA :

لتحقيق أهداف اتفاقية مونتيفيديو لإنشاء منطقة التجارة الحرة . خلال ١٢ عاماً إنفقت الدول الموقعة على المعاهدة على إجراء إلغاء تدريجي لسكافة الرسوم والقيود من أي نوع كانت على التجارة المشتركة ، وخاصة بالبضائع المنتجة أصلاً في هذه الدول . على أن يتحقق تحرير التجارة المشتركة بين الاعضاء من خلال ثلاث وسائل هـ :

١ - القوائم القومية The national Lists

القوائم العامة The Common Lists

٣ - اتفاقيات المجاملات

The Complementarity agreements

كما أن هناك أيضاً غرائب خاصة لا تنبتع :بنافع كثيرة متعلقة بالدول الأقل نمواً وكل دولة من الدول المتعاقدة ستضع قائمتها القومية كما أن كل دولة ستضمن وستوافق على التخفيضات الخاصة بالرسوم المفروضة على هذه السلع أو التي تعد سنوياً بموجب قوائم ، بحيث لا تقل عن نسبة ٨ ٪ ، حتى تصل إلى إلغائها بالكامل خلال ١٢ عاماً .

كما تهدف المعاهدة أيضاً إلى تكوين قوائم عامة عن طريق تجميع رغبات الدول المشتركة في الاتحاد بهدف إلغاء كل التعريفات والقيود الجمركية في التجارة الإقليمية لهذه الدول خلال الـ ١٢ عاماً المحددة .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف كان على الدول المشتركة أن تناقش المنتجات والسلع التي تتضمنها هذه القوائم كل ثلاث سنوات .

وخلال الفترة من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٧٤ بلغت الإمتيازات والعضانات التي منحت في القوائم القومية ١١١٥٩ ، ولم تتمتع عمليات المفاوضات الخاصة بهذه القوائم إلا في حالة وجود منافسة جادة .

وفي عام ١٩٦٥ كانت الامتيازات والعضانات التي تمنح سنوياً ، لاتتعدى ٦٠٠ بالمقارنة بعام ١٩٦٢ وعام ١٩٦٤ . حيث كانت ٤٢٧٤ ، ٢٣١٩ على التوالي . وخلال الخمس سنوات الأخيرة كادت المفاوضات أن تكون متوقفة .

هذا قد اتفق على القسم الاول من القوائم العامة في ديسمبر ١٩٧٤

متضمنة ١٧٤ سلعة وهى تمثل ٢٥٪ من اجمالى قيمة التجارة الداخلية  
وفى عام ١٩٦٨ اتضح أنه من المستحيل عقد اتفاقية للقسم الثانى من  
هذه القوائم ، وكانت السلع المعتمدة فى هذه القوائم تمثل ٥٠ ٪ من  
التجارة الداخلية .

وفى عام ١٩٧٤ تضمنت القوائم الخاصة بالدول الأقل نمواً —  
وهى بوليفيا واكوادور وبرجواى ، وأوراجوى — ١٧٣٦١ امتيازاً .  
ومن الملاحظ أن عدداً كبيراً من الامتيازات التى تم الاتفاق عليها  
فى القوائم القومية الخاصة لم تستخدم ، والسبب فى ذلك يرجع — فى  
بعض الاحيان — الى أن هذه المنتجات غير متاحة فى المنطقة ، أو أن  
الدول الأصلية المنتجة لها لا تحقق فائضاً منها . وفى حالات أخرى كان  
الفرق بين تخفيض التعريف الجمركية المطبقة فى الاتحاد ، وتلك التى  
تطبق مع دول العالم الثالث غير كافية لتحويل هذا المنتج الى التجارة  
الداخلية للإقليم .

كما قامت الدول الصناعية الكبرى فى المنطقة بتوقيع اتفاقية —  
فى صورة منح ومجاملات — وذلك فى قطاعات صناعية مختلفة  
كالصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والالكترونيات .

كما وقعت اتفاقية النقل المائى فى ٣٠ سبتمبر ١٩٦٦ من ٩ دول  
من أعضاء الـ TLAFSA وهى الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا  
واكوادور والمكسيك وبرجواى وبيرو وأورجواى ولم توضع  
الاتفاقية موضع التنفيذ الا فى مايو ١٩٧٤ .

كما اشتركت خمس دول من أعضاء الـ LAFTA في الاتفاقية الدولية للنقل البرى فى أكتوبر ١٩٦٦ . وهذه الدول هى الأرجنتين والبرازيل وشيلي ورجواى وأورجواى .

وفى مجال التعاون التقنى ، أنشأت البنوك المركزية للدول الأعضاء فى الـ LAFTA — فى عام ١٩٦٥ — نظام تسهيلات السحب Swing - Credits والمقاصة متعددة الأطراف . كما وقعت اتفاقية بين البنوك المركزية للدول الأعضاء لهذا الغرض .

وفى عام ١٩٧٤ وصلت المبالغ التى تمت فى ظل هذا النظام من البنوك المركزية إلى ٤٥٢,١ مليون دولار .

كما أنه فى عام ١٩٦٩ قامت البنوك المركزية لدول LAFTA ودولة جمهورية الدومينيكان ، بتوقيع اتفاقية ائتمان متعددة الأطراف ، زادت على أثرها موارد هذا النظام ، نظراً لأن فنزويلا انضمت على تقديم ائتمان بمبلغ ٣٠ مليون دولار ، وذلك بغرض مساعدة الدول الأعضاء الأخرى فى حل مشاكل موازين مدفوعاتها الناجمة عن زيادة أسعار البترول .

هذا وقد وضعت اتفاقية هذا الائتمان موضع التنفيذ فى أول يناير

١٩٧٥

## النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية<sup>(١)</sup>

### Latin American Economic System (SE LA)

سبق إنشاء منظمة SELA مباشرة ، أقامة اللجنة الخاصة للتنسيق بين دول أمريكا اللاتينية The Spicial committee on Lation American coordination (CECLA) في نوفمبر ١٩٦٣ ، وذلك بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لأمريكا اللاتينية The Inter American Economic Social Council وحددت أهداف الـ CECLA على أساس تنسيق موقف دول أمريكا اللاتينية خلال مؤتمر الأمم المتحدة الأول للتجارة والتنمية، وزيادة التفاهم مع الدول النامية الأخرى.

وفي عام ١٩٧٤ اقترح إقامة نظام اقتصادي لأمريكا اللاتينية ، أكثر تطوراً من الـ CECLA . وفي اجتماع ضم كافة ممثلي دول أمريكا اللاتينية عقد في مدينة بنما ، خلال المدة من ٣١ يوليو إلى ٢ أغسطس ١٩٧٥ تقرر دراسة النظام المقترح ووافق ممثلوا الدول المجتمعة بالإجماع على إقامة الـ SELA كجهاز دائم للتعاون وتقديم الاستشارة وتنسيق المواقف بين دول أمريكا اللاتينية ، في المنظمات الدولية ، وكذلك في علاقاتهم مع الدول الأخرى والتسكلات الدولية.

---

(١) أنظر تفصيلات ذلك في المرجع التالي :

U. N. Conference on Trade Development Economic Co-operation and Integration Among Developing Countries" op' cit p. 81.

ولقد تضمن القرار بعض الاهداف العامة للنظام ، والأنشطة التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الاهداف . واجتمع ثلثا ٢٥ دولة من أمريكا اللاتينية في مدينة بنبا خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ أكتوبر ١٩٧٥ ، للنظر في مشروع الاتفاقية ، وتم بالفعل توقيع الاتفاقية في ١٧ أكتوبر ١٩٧٥ وذلك من الدول التالية :

الأرجنتين ، بربادوس ، بوليفيا ، البرازيل ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوبا ، جمهورية الدومينيكان ، اكوادور ، السلفادور ، جراباوا ، جواتيمالا ، جويانا ، هايتي ، هوندوراس ، جاميكا ، المكسيك ، نيكاراغوا ، بنما ، باراجواي ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، أورجواي ، فنزويلا .

وينتظر التصديق على هذا الشكل القانوني بواسطة الموقعين وذلك بإجماع الآراء ويقع المركز الرئيسي لهذه المنظمة في كراكاس .

### أهداف النظام :

تتولى الـ SELA مسؤولية تطوير التعاون في أمريكا اللاتينية من أجل تحقيق تنمية مستقلة ومتكاملة للمنطقة ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف سوف تقوم الـ SELA بإنشاء مشروعات متعددة الأطراف لأمريكا اللاتينية ، وتشجيع تحويل المواد الخام والتكامل الصناعي والتجارة بين الدول المنطقة ، وتسهيل المواد المصنعة ، ومحسن إمكانية التفاوض لنقل التكنولوجيا والحصول على السلع الرأسمالية ، وتطوير النقل والمواصلات

والسياحة وتشجيع التعاون مع أجل حماية البيئة . . . . . الخ .  
وعلى SELA أن تعمل مستقبلا على مساندة التكامل الاقتصادي للمنطقة ،  
والتعويض بإقامة وتنفيذ البرامج والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية .

### هيكل النظام :

يتكون هيكل SELA من مجلس أمريكا اللاتينية ولجنة العمل  
والسكرتارية الدائمة ويتكون مجلس أمريكا اللاتينية من ممثل عن كل  
طرف من المتعاقدين وهو الجهاز الأعلى للنظام . وله السلطة اللازمة  
لمعالجة الأمور التي تحددها الاتفاقية التأسيسية أو أي شئون أخرى تتعلق  
بأهداف الـ SELA . وسوف يجتمع المجلس في جلسات عادية ، وغير  
عادية ، ويجتمع سنويا في جلسة عادية على المستوى الموازي . وللمجلس أو  
للدول الأعضاء المعنيين حرية إقامة لجان عمل لإجراء الدراسات والبرامج  
والمشروعات ويقع على الدول المشتركة مسؤولية تمويل أنشطة لجانهم .  
ويرأس السكرتارية الدائمة للـ SELA سكرتير دائم يعينه مجلس أمريكا  
اللاتينية ، وذلك لفترة أربع سنوات يعاونه سكرتير مساعد دائم يخالفه  
في الجنسية يعينه أيضا مجلس أمريكا اللاتينية . ويلحق بالسكرتارية  
الدائمة الموظفون الفنيون والإداريون اللازمين .

### تقييم تجربة أمريكا اللاتينية :

ركزنا في إشارتنا لتجربة أمريكا اللاتينية على نشاط بنك التنمية ،  
وكذا أعمال اتحاد التجارة LAFTA وذلك نظرا لما توفر لنا من  
معلومات وبيانات .

وسوف نشير فيما يلي لبعض الملاحظات الخاصة بكل منها :

أ — بنك التنمية لأمريكا اللاتينية : (IDB) :

من الملاحظ أن هذا البنك يعتبر في رأينا من أنجح المشروعات التنموية التي أقيمت بأمريكا اللاتينية ، والتي تهدف إلى تمويل وإقامة المشروعات الاقتصادية والاجتماعية بين دولها . وملاحظاتنا على البنك تتضمن الآتي :

١ — أن سهام البنك التي نصت عليها الاتفاقية الخاصة به ، لم تتضمن المساندة المالية أو الدعم المالي الموجه نحو التكامل الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ولكن منذ بدء نشاطه أظهر أهمية خاصة لهذا الموضوع وبدأ أسلوبه — في مساندة التكامل الاقتصادي — يظهر بصورة إيجابية في عام ١٩٦٦ ، وذلك بإثشاء صندوق أمريكا اللاتينية للتكامل الاقتصادي .

The preinvestment Fund for latin american.

٢ — قيام البنك بإثشاء صندوق يختص بالعمليات الخاصة ، وذلك بغرض عقد القروض بشروط ميسرة للدول ذات الظروف الخاصة — وهي الأقل نمواً — أو لبعض مشروعات ذات خاصية معينة من الأعمال الهامة للمساهمة في التنمية .

ومن التسهيلات التي منحها الصندوق - سداد قیمة القروض كليا أو جزئيا بعملة الدولة العضو صاحبة المشروع .

٣ - قيام البنك بإنشاء صندوق للنهوض بالاضمان الاجتماعى  
بغرض تحسين مستويات المعيشة للسكان والنهوض بالتنمية الزراعية ،  
والإسكان ، والتعليم ، وذلك عن طريق القروض الطويلة الأجل ،  
ذات أسعار الفائدة المنخفضة وتعتبر من الأعمال الناجحة في مجال  
إقامة البنية الأساسية والتنمية الزراعية .

٤ - كبر رأس مال بنك التنمية حيث بلغ رأس المال المكتسب  
فيه حتى ديسمبر ١٩٧٤ مبلغ ٥٩٥٤ مليون دولار . وفي فبراير ١٩٧٥  
بلغ إجمالي الموارد المالية المتاحة له حوالى ١١٠٥ بليون دولار - دليل  
على جديده الدول المؤسسة له وعامل مساعد على إنجاحه في مجال التمويل .

٥ - اهتمام بنك التنمية لقطاعات البنية الأساسية ، والتي حصلت  
على ٤٤,٨ ٪ من جملة قروضه حتى ديسمبر ١٩٧٤ ، ومساهمته بنسبة  
كبيرة من إجمالي التكلفة الكلية لهذه المشروعات - حيث بلغت ٤٤,٨ ٪  
في قطاع البنية الاقتصادية ، ٨٤ ٪ في قطاع البنية الاجتماعية - واهتمامه  
بقطاع الانتاج والذي حصل على ٣٧,٧ ٪ من جملة القروض حتى  
ديسمبر ١٩٧٤ ، من العوامل الأساسية في قيام تنمية اقتصادية سليمة  
لهذه المنطقة .

٦ - لم يقتصر نشاط البنك على أمريكا اللاتينية، بل ساهم بدور فعال  
في إقامة بنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادى ومده بالمعونات  
الفنية والمالية ، بالإضافة إلى نشاطاته الأخرى في المجالات المختلفة ،

ومنما إنشاء الهيئات والمعاهدات الخاصة بالتنمية ، والتكامل  
الاقتصادى والبحث والتدريب والخدمات الاستشارية .

ب - اتحاد التجارة الحرة بأمريكا اللاتينية : LAFTA :

تتضمن ملاحظاتي عن نشاط وأعمال اتحاد التجارة لأمريكا  
اللاتينية ما يلى :

١ - أن الاندماج الاقتصادى - كوسيلة للتموض بالتنمية  
الاقتصادية للدول المشتركة - بين دول الاتحاد ظهر كهدف ثانوى وليس  
كهدف رئيس تسمى إليه دول الاتحاد .

٢ - أعلنت المادة ٢٨ من اتفاقية متفديو الحق للدول المشتركة  
فى تقييد تجارتها فى بعض منتجاتها الزراعية ، والتي تعتبر ذات أهمية  
خاصة لاقتصادياتها . وهذا مؤشر على عدم جدية الـ LAFTA على السير  
قدما نحو التكامل الاقتصادى .

٣ - عدم استخدام عدد كبير من الامتيازات التى تم الاتفاق  
عليها فى القوائم القومية الخاصة ، وعدم استكمال القسم الثانى من القوائم  
العامة - والتي كان مخططا لها عام ١٩٦٨ - لدليل آخر على عدم  
الاستمرار والجدية فى سياسة تخفيض التعريفات الجمركية بين الدول  
الأعضاء ، وبالتالى عدم السير نحو التكامل الاقتصادى . وكان ذلك  
يمثابة خيبة أمل بالنسبة للدول الساعية للنمو .

٤ - بذلت الـ LAFTA جهودا طيبة في مجال التنمية الصناعية ،  
ولكن تبين أنها لم تحقق كل الاهداف المرجوة ، كما يلاحظ أنه تسود  
حاليا أزمة بالنسبة للـ LAFTA في التوفيق بين الدول المتوسطة النمو  
والدول الأقل نموا .

٥ - مرت الـ LAFTA بفترات ركود لعدد من السنين بالإضافة  
إلى ما سبق الإشارة إليه من معوقات في أعمالها ونشاطاتها ، كل هذه  
يدعو إلى التفكير في شكل جديد يعطيها الحيوية اللازمة من أجل  
تحقيق الاهداف الرئيسية والتي قامت من أجلها .

## الفصل الثاني

### ب - التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى :

سوف نقهر الإشارة عن تجربة التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى على النواحي التالية :

١ - السوق المشتركة (M C A C)

٢ - الصناعات التكاملية

٣ - بنك التكامل الإقتصادي (B C I E)

١ - السوق المشتركة لأمريكا الوسطى : <sup>(١)</sup>

"Marche commun DeL' AMERIQUE Centrale (MCAC)

على مدى التاريخ الطويل للتعاون الإقتصادي لأمريكا الوسطى.

(١) أنظر تفصيلات الموضوع في المراجع التالية :

U. N. Problemes actuels D'integration economique  
Repartition des avantages et des couts dans L'integration.  
op , Cit .

ونشكل السوق المشتركة من .  
جواتيمالا ، السلفادور ، هاندوراس ، نيكاراغوا ، كوستاريكا .

كان الإهتمام مركزاً على تحقيق منافع الدول الخمس المشتركة ، من خلال برنامج التكامل الإقتصادي .

ولذلك كان المدفوع من الاتفاقات المتعدد الأطراف لحرية التبادل والتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى ( ١٩٥٨ ) هو الارتفاع بمستوى معيشة شعوب هذه الدول الخمس .

وفي عام ١٩٦١ انضمت كوستاريكا ، إلى الاتفاقية لأمانة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى . وأعلن من جديد أن لتكامل الاقتصادي يعتبر الوسيلة الفعالة للنهوض بالتنمية الاقتصادية في المستقبل ، بالنسبة للأقليم ككل ، وكل دولة على حدة ، ولتحسين ظروف معيشة هذه الشعوب .

وقد لوحظ بشكل واضح — في الدول الخمس — أن برنامج التكامل الاقتصادي لم يؤدي إلى النمو الاقتصادي للمنطقة ككل فقط بل ساعد على تحقيق النمو الاقتصادي في كل دولة من الدول الأعضاء .

والأفكار الخاصة بالتكامل الاقتصادي ، قد تم التعبير عنها على مدى سنوات عديدة بطرق أو إجراءات مختلفة ، منها إقامة الصناعات التكاملية لأمريكا الوسطى واتفاق التدعيم المالي للتنمية الصناعية ، وإقامة البنك الإقليمي للتكامل .

وكان الفرض من هذه الإجراءات ، هو تحقيق النمو للدول المشتركة

وخاصة النمو الصناعي والسماح للدول بالحصول على فرص جديدة للآنتاج  
والتي يوفرها حرية التعامل بين الأقاليم .

وليس من الغريب أنه خلال السنوات التي طبق فيها برنامج التعاون  
الاقتصادي أن بعض الدول الأعضاء ، وخاصة هندوراس - وإلى  
حد ما - نيكارا جوا - قد أصرت في أكثر من مرة على أنه من الضروري  
إتخاذ بعض الاجراءات التكميلية لتحقيق مصالحها . حيث تعتقد هذه  
الدول أنها لم تحصل من برنامج التكامل على فوائد كافية ، بينما من جهة  
أخرى تتحمل جزء كبير من تكلفة هذا البرنامج . وذلك يرجع - خاصة -  
بالنسبة لهندوراس - لحصولها على السلع المصنعة من داخل المنطقة  
التكاملية بأسعار أعلى ونوعية أقل مما كانت تحصل عليه ، من خارج  
المنطقة . وتقارن هندوراس بين هذه التضحية والأعباء التي تتحملها  
وبين النمو الضعيف في إنتاجها الصناعي (١) .

وهذا الاستياء من جانب إحدى الدول الأعضاء ، بالنسبة للطريقة  
التي يتم بها توزيع منافع وأضرار برنامج التكامل ، كان مصدره الأزمة

---

(١) أتخذت هندوراس بعض الإجراءات التي تبناها من الـ M.C.A.S  
أنها استمرت في المساهمة بشكل فعال في مجموع البرنامج خاصة في نواحي التعاون  
المالي وفي الحطة التنفيذية .  
أنظر تفاصيل ذلك في المرجع التالي :

U. N. problemes actuels D'integration economique op.  
cit. p. 84.

التي تمتازها الآن ، السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (M C A C) والتي ظهرت بوضوح منذ عام ١٩٦٩ .  
وقد حدثت بعض المباحثات بين الدول لتخطى هذه العقبات والتي  
تتلخص في الآتي :

#### أ - مشاكل موازين المدفوعات

ب - مشاكل الواردات وظروفها المختلفة ما بين دولة وأخرى  
وكذا مشاكل الصادرات ما بين لدول داخل المنطقة .

ج - تقدم بعض الدول عن الدول الأخرى ، وملايسات ذلك  
بالنسبة لتطبيق بعض أساليب الأرباح ، أو بعض السياسات  
الاقتصادية داخلياً - وعلاقتها الاقتصادية الخارجية .

وفي يوليو ١٩٧١ اجتمع وزراء اقتصاد وتجارة كل من كوستاريكا  
والسلفادور ، وجواتيمالا ، ونيكاراجوا . وذلك للعمل على حل المشاكل  
والصعوبات التي تمر بها السوق المشتركة لدولهم ، ووضع حل لها ،  
واقترح الحلول الكفيلة لعلاجها .

وقد وضع وزراء الاقتصاد عدة مقترحات بناء لاجل حل هذه  
المشاكل والتي تلخص في دراسة التقدم الاقتصادي للمنطقة منذ عام  
١٩٦٠ حتى ١٩٧٠ ، وتوقعاته في المستقبل . والعمليات التي تمت في  
مناطق السوق المشتركة من حيث نظام التجارة والرسوم المشتركة والاتحاد

الأمريكي . وأوصى الوزراء بالعمل على سرعة إجراء التكامل والتنمية في قطاعات الزراعة والصناعة والتكامل البنائي والتمادي ، وتوحيد السياسة الضرائبية والتعاون الفني المشترك .

هذا ونود أن نشير إلى أن نظام تحرير التجارة بين دول وسط أمريكا قد أحرز تقدماً . ففي خلال الفترة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٠ زادت التجارة سنوياً بنسبة ١٤,٥ ٪ حتى أنها ارتفعت من ١٠,٨ مليون دولار ، إلى ٣٢,٧ مليون دولار ، ثم ارتفعت بشكل كبير في السنوات الأخيرة حتى أنها بلغت ٤٨٠ مليون دولار عام ١٩٧٤<sup>(١)</sup> .

ويحصل القطاع الزراعي على النصيب الأكبر للتجارة في الإنتاج المحلي والذي يبلغ نصيبه فيها حوالي ٣٠ ٪ وأيضاً في مجال التصدير .

## ٢ — الصناعات التكميلية لأمريكا الوسطى :

### Industries Centraméricaines d'integration

في عام ١٩٥٨ وافقت الدول الخمس على الاتفاق الخاص بنظام صناعات التكامل لأمريكا الوسطى ، وبناء على هذا الاتفاق أعدت قائمة بصناعات التكامل الاقتصادي ، التي تتمتع بعدة منافع وميزات

---

(١) أنظر تعليقات ذلك في المجمع التالي :

U. N. Conference on Trade and [Development" Economic Co-operation and Integration Among Developing Countries" op. cit. 37:

هامة ومنها التحرير الفوري للتجارة داخل الاقليم والحماية الجمركية على كل أراضي منطقة التكامل ، وإعفاء الواردات من المواد الأولية والسلع الأخرى التي ترد من الدول الأخرى ، من الرسوم الجمركية .

والصناعات التكميلية قد حددت بحيث أن تعمل داخل اطار السوق المشتركة وفي ظروف اقتصادية وتنافسية أفضل .

وبعد إعداد قائمة الصناعات التي تنطبق عليها هذه الشروط ، طالبت كل دولة أن تقيم الصناعة التي ترى أنها تلائمتها وتستطيع التهوض بها على أراضيها .

وكانت الفكرة الأساسية في هذا الاتفاق أن الدول تتفق على أن التنمية الصناعية يجب أن تعمل على أساس من تبادل المصالح وتحقيق العدالة بحيث تحصل كل دول أمريكا الوسطى على نفس المنافع الاقتصادية .

وقد نص في المادة (١) من الاتفاقية أنه لن يسمح لأي دولة أن تقيم صناعة ثامية قبل أن يتاح لكل دولة من الدول الأربع الأخرى فرصة إقامة صناعاتها الأولى (١) .

---

(١) نصت الاتفاقية على أن لكل دولة الحق في الحصول على إحدى الصناعات التكميلية على الأقل ، إلا أن الضمير الذي قام به المجلس الاقتصادي لأمريكا الوسطى لهذه المادة في عام ١٩٦٤ ، قد غير من المعنى المقصود منها :

وكان للاتفاق هدفين أساسيين . أولهما يرمى إلى إقامة بعض الصناعات في منطقة التكامل والتي ستكون نواة للتنمية الصناعية . وثانيهما العمل على أن يتفادى حدوث تركز صناعي في بلد واحد ، وذلك لأجل أن تستفيد كل الدول المشتركة من برنامج الصناعات التكميلية .

والجدير بالذكر ، أن الاتفاق لم يكن له تأثير قوى على النمو الصناعي لأمريكا الوسطى وذلك يرجع إلى عدة أسباب تتلخص في الآتي :

أ - قائمة الصناعات التكاملية ، لم تدرس كما يجب ولم تغط برنامج التصنيع في منطقة التكامل ، بالإضافة إلى عدم توافر دراسات الجدوى الاقتصادية الكافية .

---

سحبت أشاء المجلس إلى أنه ليس من حق أي من الدول اعتبار مصنع ثانوي مقام في إحدى الدول بمثابة صناعة تكاملية .

وقد أعطى هذا التفسير الحق لأي من الدول في أن تقيم بعض الصناعات التي تدخل في إطار الصناعات التكاملية . بينما الدول الأخرى الأعضاء لا يكون لديها أي صناعة واحدة منها . وعلى ذلك فال تفسير جاء على عكس مفهوم الصناعات التكاملية لأمريكا الوسطى ويهمل بالتالي مصالح الدول الأقل نمواً ، وذلك بفتح الباب أمام البعض منها لاستغلال الأنشطة الصناعية التكاملية .

أنظر تفاصيل ذلك في المرجع التالي :

U. N. Problemes actuels D'integration economique  
op. cit. pp. 84. 86.

ب — كان النظام يطبق بطريقة معقدة، وذلك يرجع إلى أن الصناعات التكاملية قد تم توزيعها جغرافياً ، ولكن رغم ذلك فإنه في حالة قيام أى من الدول باقامة إحدى هذه الصناعات ، كان لابد من عمل بروتوكول تصديق عليه الدول الخمس .

ج — عدم وجود وضوح كامل ، لأساليب الممارسة أو التطبيق الخاصة باقامة الصناعات التكاملية . بالإضافة إلى وجود قصور في النواحي التمويلية مما يترتب عليه أن بعض الدول كان في إمكانها إقامة بعض الصناعات التكاملية إلا أنها لم تتجح في ذلك نتيجة لهذه العوائق .

د — كما برزت عقبة أخرى وكانت من خارج المنطقة تجاه هذا النظام ولم تكن هذه تخص مصادر التمويل من الدول الأخرى فقط ، بل كانت من جانب التجمعات الصناعية الأجنبية والتي كانت تخشى أن تشكل الصناعات التكاملية احتكراً . وكان يشترط للحصول على صناعة تكاملية أن تتقدم الدولة الراغبة في ذلك بطلب إلى سكرتارية مجلس التكامل الصناعى لأمريكا الوسطى (والذى أُنشئ بناء على الاتفاقية) وتقوم السكرتارية الخاصة بالمجلس بدراسة الطلب وتتقدم بتقرير للجلس وفي حالة موافقته على الطلب ، يرسل مشروع البروتوكول إلى كل الدول للتصديق عليه .

ويشترط في المشروع المقدم أن يتضمن عدة بيانات خاصة

بالطاقة الإنتاجية ونوعية الإنتاج وكيفية المساهمة برؤوس الأموال من جانب أمريكا الوسطى والتعريفية الجركية المشتركة والمقترحة ، والتوصيات الخاصة بضمان التمويل الملائم للسوق والحماية الضرورية لمصالح المستهلكين . وكانت هذه الشروط وكثرتها تعوق من قيام هذه الصناعات ؟

### ٢ — بنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادى :

Banque Centramericaine D'integration economique  
(B C I B)

فى عام ١٩٦٠ — وفى نفس الوقت الذى تم التصديق فيه على الاتفاقية العامة للتكامل الاقتصادى لأمريكا الوسطى — تقرر إنشاء بنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادى (BCIE) وهو مؤسسة لها شخصية قانونية وتتمتع باستقلال تام .

وتتلخص أهداف البنك فى الآتى :

أ — النهوض بمعملية التكامل الاقتصادى لأمريكا الوسطى .

ب — تحقيق التنمية المتوازنة للدول الأعضاء ، وذلك بالعمل على تكامل إقتصاديات الدول المختلفة وتنمية المعاملات فيما بينها .

ومن أجل هذه الأهداف ، فقد عمل البنك (BCIE) على أن يساهم فى تمويل مجموعة من المشروعات التى ليست فقط مشروعات

صناعية وإثماً المشروعات المتعلقة أيضاً بالبنية الأساسية وكذا  
المشروعات الزراعية والخدمات بشرط ألا يكون لها سمة محلية .

كما ان البنك - ليس كما هو الحال بالنسبة لبنك التنمية لشرق أفريقية  
غير متقيد بتخصيص جزء محدد من موارده لكل دولة عضو . وأنه  
يعطى الأولوية للمشروعات التي تقترحها الدول الأقل نمواً في المنطقة  
وخاصة دولة هندوراس .

وكان البنك (BCIE) مهتماً بتحقيق التوسع في الطاقة الإنتاجية  
في الدول الأقل نمواً في المنطقة وكذا تمويل وإنشاء بنية أساسية  
مناسبة لها .

كما أنه يساعد هذه البلاد في الحصول على نصيبها من منافع التكامل  
الاقتصادي . وبنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي (BCIE)  
يعمل على حل المشاكل التي يعاني منها كل بنوك التنمية الإقليمية ،  
ويسعى لمساعدة بعض البلاد عن طريق توجيه بعض الموارد المتوفرة  
لها ، إلا أن ذلك غير ميسر بصفة دائمة للأسباب التالية .

أ - أن هذه البلاد لا تقدم إلا القليل جداً من المشروعات .

ب - صغر حجم البنك (BCIE) نسبياً ، وعدم توفر الموارد  
المالية اللازمة له <sup>(١)</sup> نظراً لأن حكومات الدول الأعضاء لم

---

(١) يبلغ رأس مال البنك الرسمي ٦٠ مليون دولار، وفي ديسمبر ١٩٧٤ =

تساهم فيه بمخصص أساسية جوهرية بالإضافة إلى أن السوق المالية بالمنطقة لم تنمو بالقدر الكافي .

كما أن البنك يحصل على جزء كبير من أمواله من المؤسسات المالية الدولية الأخرى مثل بنك التنمية الدولية (BID) أو من الحكومات الميأة لمساعدته . وهذا ما يجعله يقوم دائماً بدور الوسيط المالي ، وهو دوره أهمية كبيرة في تمويل التنمية للدول الاعضاء .

كما أن نشاط البنك لا يعتبر منمزل عن باقي أنشطة الأجهزة المختلفة بالمنطقة نظراً لأنه يعمل في إطار سياسة عامة وبطريقة تسمح بتوزيع فوائد ومنافع التكامل الاقتصادي بشكل أفضل وقد بدى في تطبيق هذه السياسة مؤخراً .

ومن الملاحظ أن السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (MCAC)

---

حدودت موارد البنك ( من جميع الجهات التي يلجأ إليها ) ٤٧٧ مليون دولار كما بلغت القروض التي ضمنها البنك خلال العام المالي ١٩٧٣/٨٢ ( ١٢ شهراً ) ٥٠٨ مليون دولار . كما أن المساعدات المالية التي قدمها البنك خلال نفس العام المالي ١٠٨ مليون دولار .  
أنظر تجميعات ذلك في المرجع التالي :

Conference on Trade and development ,Economic  
Co - operation and Integration Among Developing  
Countries, U.N. op. cit. p. 60 .

لم تضع نظام الوسائل الضريبية (Stimulants Fiscaux) الخاصة بتشجيع التنمية الصناعية موضع التنفيذ<sup>(١)</sup> . ولم يفعل أكثر من السعى لتحقيق برنامج تصنيع متوازن .

أما بالنسبة للاتفاقية المتعلقة بصناعات التكامل الاقتصادي ، فلم تلعب بعد دوراً هاماً في التنمية الصناعية في المنطقة .

وقد نتج عن ذلك أن بنك (Bcle) اضطر أن يصوغ سياسته دون أن يعتمد على برنامج له سمة إقليمية ، ولا على برامج محلية ، للتنمية الاقتصادية منسقة ومتوافقة .

---

(١) كانت كل دولة من الدول الخمس في أمريكا الوسطى ، تطبق إجراءات ضريبية تسمح بتشجيع الاستثمارات الصناعية .  
وهندما طبق نظام حرية التبادل بين الأقاليم ، ظهر نوع من التنافس بين الدول الأعضاء لجذب استثمارات صناعية جديدة ، بحيث أن كل دولة وجدت نفسها تتخذ إجراءات ضريبية أكثر تساهلاً من الدول الأخرى مما ترتب على ذلك من نتائج سيئة انتهت قيام الدول الخمس في عام ١٩٦٢ بعد اتفاق حول الوسائل الضريبية من أجل التنمية الصناعية ، وهو أداة تهدف إلى تحقيق المساواة في المعاملة بالنسبة للشركات الصناعية القائمة في الدول الخمس . وفي عام ١٩٦٦ تم وضع بروتوكول للبراجعة لئلا أن ثلاث سنوات انقضت قبل أن يتخذ ومع ذلك لم يطبق البروتوكول أو الاتفاقية لأن اللوائح المناسبة المتوقعة بالتطبيق لم يتم التصديق عليها إلا في تاريخ حديث .

ويتيسر ذلك أنه على مدى أكثر من عشر سنوات ، منذ إقرار حرية التبادل الإقليمية لم تستطع السوق المشتركة لأمريكا الوسطى أن تطبق السياسة المتبعة بالوسائل الضريبية الخاصة بالتنمية الصناعية .  
أنظر تجميعات ذلك في المرجع التالي :

## تقييم تجربة أمريكا الوسطى في التكامل الإقتصادي :

نشير فيما يلي لبعض الملاحظات عن تجربة أمريكا الوسطى في مجال التعاون والتكامل الاقتصادي ويلاحظ بالنسبة لما ما يلي :

### ١ — السوق المشتركة لأمريكا الوسطى MCAC :

١ — توزيع منافع التكامل في السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (MCAC) كان يتم في صورة منح مساعدة للدول الأقل نمواً ، حتى تستطيع هذه البلاد أن تزيد من طاقتها الإنتاجية .

وعلى ذلك لم تهتم السوق ، على وجه الخصوص ، بإعادة توزيع الإيرادات ، مثل ما يحدث في صندوق الدعم الخاص بالإتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط أفريقيا (UDEAC) وما حدث في الصندوق المشترك للسوق المشتركة لشرق أفريقيا (CAE) <sup>(١)</sup> .

٢ — كذلك لم تهتم السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (MCAC) بالإجراءات الخاصة بتمويض الخسائر المالية الناتجة عن تطبيق التعريف الجمركية الخارجية المشتركة مثلاً يفعل الإتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط أفريقيا (UDEAC) <sup>(٢)</sup> مع تعريفها الموحدة Taxe Unique .

(١) أنظر تفصيلات ذلك في الرجوع الخالي :

U. N. "Problemes actuels..." op - cit p. 79 - 80.

(٢) أنظر نفس المرجع السابق .

U. N. "problemes actuels op. cit.

٣ — كما أن السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (MCAC) لم تمنح أو تقدم بعض الخدمات المشتركة ، لتنمية الطاقة الإنتاجية لبعض الدول وخاصة في هندوراس — الدول الأقل نمواً — حيث تقتصر على مساعدة نوع معين — مثل أن توجه إليها موارد مخصصة لتمويل مشروعات البنية الأساسية وبعض الوسائل المالية — وهذه السياسة مع ذلك لم تعط النتائج المنتظرة .

هذا بالإضافة إلى أن الوسائل الأخرى مثل الصناعات التكاملية والوسائل الضريبية لم تلعب دوراً هاماً .

٤ — كما يلاحظ أن جزءاً كبيراً من المشاكل الخطيرة التي تعاني منها حالياً السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (MCAC) يأتي من قصورها أو عجزها عن وضع مجموعة من الإجراءات التي تتضمن سياسة حقيقية للمساعدة الفعالة للدول الأقل نمواً في المنطقة .

#### ب — الصناعات التكاملية لأمريكا الوسطى :

ويلاحظ على الصناعات التكاملية لأمريكا الوسطى ١٠ إلى :

١ — قائمة الصناعات التكاملية لم تدرس كما يجب ولم تغطي جميع التصنيع في منطقة التكامل . بالإضافة إلى عدم توفر دراسات الجدوى الاقتصادية الكافية .

٢ — تم تطبيق نظام الصناعات التكاملية بطريقة معقدة ، نظراً

لتوزيع الصناعات التكاملية جغرافياً وليس بحسب حاله واستعداد كل دولة، هذا بالإضافة إلى شرط عمل بروتوكول تصديق عليه الدول الخمس .

٣ — عدم وجود وضوح كامل لآليات الممارسة أو التطبيق بإقامة الصناعات التكاملية بالإضافة إلى القيود الموجودة في التواحي التويلية .

ج — بنك التنمية لأمريكا الوسطى (B C I E) :

ويلاحظ على أعمال بنك التنمية لأمريكا الوسطى أن البلاد المشتركة فيه لا تقدم إلا القليل جداً من المشروعات المدروسة .

بالإضافة إلى عدم توافر الموارد المالية اللازمة له وصغر حجم البنك وقيامه بدور الوسيط المالي من أجل حصوله على جزء كبير من أمواله من المؤسسات المالية .



## الفصل الثالث

ج — التعاون والتكامل الاقتصادى لمنطقة

شرق أفريقيا

La Communauté de L'Afrique de L'Est

تعتبر البلاد الافريقية من أحوج البلاد إلى إيجاد التعاون فيما بينها في النواحي الاقتصادية ، بغرض إحداث تنمية سريعة لها ، وإقامة صناعة حديثة بها . نظرا لأن ظروف الدول الافريقية تجعل من المتعذر قيام كل منها ، بإجراء تنمية معتمدة على نفسها ، بالإضافة إلى تجزئتها سياسيا واقتصاديا منذ أن كانت مستعمرة في جميع أرجائها ، حتى أن ستة دول منها يقل عدد سكان كل منها على مليون نسمة ، كما أن عشرون دولة أخرى منها لا يزيد عدد سكان كل منها على خمسة ملايين نسمة .

كما أن متوسط مساحة الدولة في أفريقيا حوالى ٢٧١ ألف ميل مربع ، بينما في آسيا تبلغ ٥٠ ألف ميل ، وتبلغ في أمريكا اللاتينية ٥٢٩ ألف ميل . هذا بالإضافة إلى ضعف الدخل فيها ، كما أن الناتج المحلى الإجمالى لتسع وثلاثين دولة أفريقية أقل من ٣٠ مليار دولار ، أى ما لا يزيد على ثلثى الناتج المحلى الإجمالى لدولة أوربية واحدة

جوهى إيطاليا (١) .

هذا وسوف نقصر الإشارة في مجال تعاون والتكامل الاقتصادى لمنطقة شرق أفريقيا على :

١ - توطن الصناعات .

٢ - بنك التنمية ( السوق المشتركة ) .

١ - توطن الصناعات داخل المنطقة :

Localisation des industries a travers La region.

لشأ تجمع بلاد شرق أفريقيا عام ١٩٢٠ ، حيث شكل سوقا مشتركة بين أوغندا وكينيا وتنزانيا ، ولشأ بمض أجهزة مشتركة للإشراف على العلاقات التجارية والنقدية بين تلك البلاد .

وقد تم فعلا إنشاء لجنة نقدية مشتركة ، وفى عام ١٩٤٧ أنشأت لجنة عليا لتعزيز اقتصاديات البلاد الثلاث ، ثم منظمة لإدارة الخدمات المشتركة فيها ، خاصة المواصلات ، والمال والخدمات الاجتماعية والاقتصادية .

---

(١) أنظر تفصيلات ذلك لى :

د. حسين خلاف — التكامل الاقتصادى — المراجع السابق ص ٧٧  
والذى يحيل فيه لى :

Nations Unies, : La Cöppératinnet et L'intégration  
économique en Afrique,, 1972.

وحدثت أزمة في الاتحاد في أواسط الستينات نتيجة استهواذ كينيا على معظم منافع الاتحاد ، نظرا لأنها أكثر تقدما من الناحية الصناعية . وتمذر على الدول إلزام أى منها بإتباع الخطط المشتركة التي وضعوها والخاصة بتوزيع الصناعات فيما بينهم وقامت كل منها بأقامة الصناعات التي رأت فيها فائدة لها .

وفي عام ١٩٦٤ عقدت اتفاقية كبالا - والتي أعيد النظر فيها عام ١٩٦٥ في (Mbale) - وكان مضمون هذه الاتفاقية يقوم على فكرة معينة وهي أن تطوير التكامل الاقتصادي في الدول الثلاث لم يستفد من للمنافع الكامنة في أوغندا وفي اتحاد جمهورية تنزانيا . وأنه كان من المفروض اتخاذ بعض الاجراءات التي تؤدي إلى إيجاد التوزيع العادل للمكاسب في السوق المشتركة للدول الثلاث .

وتثير اتفاقية كبالا مبالا (Kampala - Mbale) بعض التساؤلات التي تتعلق بالتوزيع الإقليمي ، للنشاط الصناعي وتنظيم المعاملات الدولية - ويرى البعض أن الاتفاقية تتضمن محاولة لحل مشكلة التوزيع غير العادل للمنافع في السوق المشتركة والذي ظهر من خلال الاختلال في التجارة الدولية .

والجواب الهامة التي تتضمنها هذه الاتفاقية هي (١) :

---

(١) أنظر المرجع التالي :

U. N.p "roblemes actuels.." op cit., p. 71.

أ — تخصيص عدد من المشروعات الصناعية الجديد لكل واحدة من الدول الثلاث .

ب — إنشاء لجنة من الخبراء ، تختص بتأكيد وتدعيم عملية التخصيص الصناعي . وكان دور هذه اللجنة هو وضع قوائم للصناعات الخاصة بشرق أفريقيا سواء الصناعات التي تحتاجها السوق المشتركة للدول الثلاث ، أو التي تحتاجها أى سوق أكثر اتساعاً من أى من أسواق الدول الثلاث ، وقد اقترحت هذه اللجنة أن التخصيص الجغرافي ، لا بد أن يأخذ في اعتباره المشاكل المتعلقة بمحدوى المشروع وبأهمية التوزيع العادل للنشاط الصناعي بين الدول الثلاث .

ج — قيام الشركات الانتاجية بكينيا بفتح مصانع مشابهة في الدولتين الأعضاء من أجل تخفيض العجز في الميزان التجاري لهما ، مع كينيا وخاصة في مجال منتجات الاسمنت والبيرة ، والسجائر والأحذية .

د — خلق نظام الحصص والحصص المجمعة للتجارة الإقليمية من أجل تخفيض صادرات الدول ذات الفائض ولتحسين الانتاج في الدول ذات العجز .

هذا ولم يتم تطبيق اتفاقية (Kampala - Mapale) بشكل واقعي لعدم موافقة كل من تنزانيا وأوغندا على صندوق التوزيع ، كما لم تقرر كينيا الاتفاقية لأنها منحت الكثير من الامتيازات للدولتين

الآخرتين . وعلى ذلك فقد وضمت كينيا الكثير من العقبات للوافقة على التوزيع الجغرافي للصناعات .

وانتهى الامر إلى عدم موافقة كينيا على الاتفاقية ، وقررت الدول الاخرى أن لها الحق في تطبيق نظام الحصص على الواردات التي تأتي من كينيا .

وقد أدى إصرار كينيا على عدم التصديق على الاتفاقية ، وإصرار كل من أوغندا وتنزانيا على فرض نظام الحصص على الواردات ، إلى تدهور وضع السوق المشتركة لشرق أفريقيا ، والأزمة التي حدثت بعد ذلك بما دعى الدول الثلاث أن يبحثوا عن حلول أخرى لاتفاق تعاون شرق أفريقيا في عام ١٩٦٧ .

ومن الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق الاتفاقية للنتائج التي كانت متوقعة منها ما يلي :

أ — معظم القرارات التي اتخذت في هذه الاتفاقية ، كانت ذات طابع سياسي ، ولم يسبقها دراسة فنية خاصة بالعمل نفسه . ولم تكن هناك صورة واضحة ، عن الأضرار والمنافع التي ستخص كل دولة على حدة ، ومنطقة التكامل الاقتصادي ككل من جراء التوزيع الجغرافي .

ب — الصناعات التي أُنشئت في هذه الظروف ، لم تكن مجردة من

الاهمية ولكنها في الواقع لم تكن صناعات هامة للتنمية الإقليمية في السوق المشتركة . هذا بالإضافة إلى أن عددها لم يكن كبيرا ، حيث بلغت ست صناعات ، ثلاثة منها في اتحاد جمهوريه تنزانيا واثنتين في أوغندا وصناعة واحدة في كينيا .

كما أن هذه الصناعات لا تتضمن أى صناعات أساسية كالصناعات المعدنية والكيمياوية ، وعلى ذلك فهذا الاتفاق لم يحقق أى فوائد لبلد مثل كينيا والتي خصتها صناعة واحدة .

ج - أعطيت أهمية كبيرة للصناعات - والتي تعتبر وسيلة لموازنة المعاملات الإقليمية والدولية - وقد نتج عن ذلك بعض الأخطاء ، حيث لم يكن كافيا أن نخضع دولة بصناعة معينة لكي تستقر بها ، دون أن يكون هناك بعض الوقت لكي يظهر آثار التاج هذه المصانع على التجارة الإقليمية . وقد أدى ذلك إلى مشروع كل دولة بفرض اجراءات حماية - مثل نظام الحصص - على الواردات .

د - خضوع النظام - التوزيع الجغرافي للصناعات - للاجراءات الخاصة بكل دولة بما وضع أمامه الكثير من المشاكل الادارية والسياسية ، وخضوع كل مشروع للوافقة البرلمانية لكل من الدول الثلاث .

هذا وقد ساءت الاتفاقية ، على امكانية إقامة بعض الصناعات في كل من تنزانيا وأوغندا والتي كانت مقامة في الوقت نفسه في كينيا . مما أدى إلى حدوث منافسة بين هذه الدول ولجوها إلى فرض قيود على الواردات ، من المنتجات التي تأتي من الدول الأخرى الاعضاء ، بالإضافة إلى انخفاض امكانيات التعامل ، وامكانية الحصول على المنافع وتدعيم التخصص وتقسيم العمل . وبذلك يتفق الفرض الذي من أجله تسعى إليه الدول من خلال التكامل الاقتصادي وهو تدعيم التجارة الإقليمية ، وتقادي حدوث اختلافات مستمرة . ولهذا كان لابد من السعي إلى التكامل الرأسي أو الأفقي بين الصناعات إلى جانب التخصص في واحدة فقط ، وألا تحاول أى من هذه الدول أن تنتج نفس السلع التي تنتجها الدول الأخرى :

ومن الملاحظ أن الاتفاقية لم تتضمن بعض الأحكام المتعلقة ببعض المسائل الهامة وعلى سبيل المثال مايلي :

أ - الاجراءات اللازمة للتعرف على الملائمة لكل دولة منها من ميزات نسبية تساعد على إقامة صناعة معينة تعطى إنتاجا بتكلفة منخفضة . كما لم تتضمن أية اجراءات خاصة بالتمويل .

ب - لم يوضع أى نظام لاجتماع ممثلي الحكومات على فترات لمراجعة تنفيذ الاتفاقية ووضع الاجراءات التصحيحية .

ج - لم تتضمن الاتفاقية أحكاما خاصة بالتعديلات المحتملة في التعريفة

الجركية الخارجية كوسيلة لتسهيل انشاء الصناعات التي يرغب في انشاها .

د - كما لم تتضمن أيضا أى قوانين تتعلق بمعاملة الاستثمارات الأجنبية . وكانت هذه ثغرة كبيرة حيث أن الحكومات قد قاومت التجربة الخاصة بالاستثمارات الأجنبية والتي كان يمكن تنظيمها وتحديد نطاق نشاطها بموجب القوانين اللازمة ، وأنه يمكن الاستفادة منها في زيادة الانتاج الصناعى ، وتنويع الصادرات وتوفير فرص جديدة للعمل .

وفي عام ١٩٦٧ وقعت الدول الثلاث على معاهدة جديدة بشأن التعاون في شرق أفريقيا ، وبذلك خلق د تجمع شرق أفريقيا ، القائم حاليا .

وأدخلت هذه الاتفاقية بعض المرونة على النظام الذى كان متبعاً من قبل بفرض إرضاء كل من الدول المتعاقدة ، كما أنشأت تلك الدول فيما بينها بنك للتنمية وبعض أجهزة إدارية خاصة بالاتحاد (١) .

---

(١) توجد عدة أجهزة منها هيئة صندوق أفريقيا (East Africa Authority) وهي تعتبر أعلى هذه الأجهزة حيث تتكون من رؤساء الدول الثلاث ، يليها المجلس الوزاوى ، ثم الجمعية التصريعية ، ثم يليها المحكمة ، وعدة لجان ومجالس أخرى . . . الخ.

## بنك التنمية لشرق أفريقيا

La Banque developpement de L'Afrique  
de L'Est

كان من أهم الأعمال الرئيسية في اتفاق التعاون لمنطقة شرق أفريقيا في عام ١٩٦٧ هو إنشاء بنك تنمية للمنطقة . وكان الغرض من إنشاء هذا البنك ، هو إيجاد أداة أو وسيلة تقوم بمساعدة الدول الأقل نمواً لسيا في المنطقة ، بالاضافة إلى أنه يحل محل الوسائل الأخرى ، مثل نظام الحصص الصناعية ، الذي لم يعد يؤدي الغرض منه . فضلاً عن انخفاض مساهمة كل الدول في صندوق التوزيع .

وتساهم الدول الثلاث في الاكتتاب في رأس مال البنك ، ولكن في توزيع الأموال تعطى الأولوية لتنزانيا وأوغندا حيث تحصل كل من هاتين الدولتين على ٣٨,٧٥٪ من أجمالي توظيفات أموال البنك ، وتحصل كينيا على ٢٢,٥٠٪ .

ويتوقع أن يصل البنك في أعماله إلى الهدف الرئيسي ، والذي أنشئ من أجله في القريب وهو الحد من الاختلال الواضح والموجود بين الدول الأعضاء ، وذلك عن طريق منح الأولوية للتنمية الصناعية في الدول الأقل تصنيعاً ونمواً .

ويوجه البنك نشاطه نحو التصنيع بحيث أنه لا يستطيع أن يوجه

موارد للمشاريع الأخرى ، كالسياحة ، والنقل ، والزراعة ، إلا فيما يتعلق بالمعالجة الصناعية للنتجات الزراعية للغابات أو الصيد .

وبناء على ذلك فبنك التنمية لشرق أفريقيا - بمقتضى مانهص عنيه قانونه ونظامه - يعتبر بنك للتنمية الصناعية ، عن كونه مؤسسة للتنمية الاقتصادية طالما أن نشاطه لا يتعدى المجال الصناعى .

كما أن القطاع الزراعى يستفيد بشكل غير مباشر ، طالما أن البنك مسئول عن تمويل عمليات المعالجة الصناعية للأحاصلات الزراعية ونظرا لأن هذه المعالجة جزء أساسى من المشروعات الزراعية ، فإن البنك بذلك يسهل تنفيذ المشروعات التى من هذا النوع وهذا يعتبر استثناء فى أعمال البنك ، حيث أنه لا يعمل سوى القطاع الصناعى . ولهذا يتمتع عن المساهمة فى المشروعات التى تهدف إلى تحسين البنية الأساسية ، والطاقة أو التى تهدف إلى زيادة الانتاجية الزراعية وتحسين الايدى العاملة وهى كلها مشروعات ذات أهمية قصوى فى بناء اقتصاديات هذه الدول خاصة الفقيرة منها ، وتستحق الأولوية عن المشروعات الصناعية ، إلا أن البنك لا يساهم فى تمويلها . هذا ومن المشاكل التى تواجه مثل هذه البنوك ، أنها لا تنجد المشروعات المدروسة دراسة اقتصادية سليمة ومبين بها مدى الجدوى الاقتصادية لها ، بالإضافة إلى أن الدول الأقل نموا لا تتقدم إلا بالقليل من هذه المشروعات الضعيرة مدروسة بما ينتج عنه أمتاع وتفيد البنك من مساعدة مثل هذه البلاد ، بالإضافة إلى مواجهة البنك لمشكلة أخرى فى البلاد الأقل نموا بافتقارها إلى وجود العدد الكافى من

للعاملين الفنيين والمتخصصين للمشروعات . وبذلك تعجز هذه الدول عن إدارة هذه المشروعات - كما أنها غير قادرة على تكمين مثل هذه الكادرات في الزمن القصير ، سواء بالنسبة للقطاع العام أو الخاص .

وحتى يكتب للبنك المزيد من النجاح ، يجب أن تفتح أمامه مجالات المساهمة في المشروعات المختلفة ، ولا يقتص فقط بالمشروعات الصناعية ، مع العمل على تزويده برأس المال الكافى لمواجهة الاعباء المنوطة به . ولأجل سد حاجة الدول الأقل نموا لمشروعات البنية الأساسية ، والمشروعات الزراعية والنواحى الاجتماعية .

### تقييم تجربة شرق أفريقيا :

من الملاحظ أنه رغم تعدد مجالات التكامل فى أفريقيا ، وخلق الأجهزة الخاصة بها إلا أن نجاحها فى العمل ظل محدودا حتى الآن ، ويرجع ذلك الى الصعوبات التى تنور فى وجه التكامل ، خاصة فى بداية الشاء أى تكامل .

هذا ومن تجارب التعاون الاقتصادى ، بين البلاد الافريقية يمكنه استخلاص بعض الامور أهمها ما يلى (١) :

١ - تحرير المبادلات التجارية ، لا يترك إلا أثرأ محدودا فى

---

(١) أنظر - د . حين خلاف - التكامل الاقتصادى - المرجع السابق ص ٨٢ .

الاقتصاديات الخاصة بالبلاد التي في سبيلها النمو وذلك في الزمن القصير-

٢ — لا بد للبلاد المتخلفة من اختيار المجالات الخاصة بالتكامل فيما بينها حسب الظروف القائمة والخاصة بها، مع الاهتمام بإقامة المياكل الأساسية التي تربطها ببعضها البعض ، مثل الطرق والمواصلات مع إيجاد التنسيق بينها في مجال الصناعة وحصول كل دولة على نصيب عادل من مزايا التكامل .

٣ — ما زالت بعض البلاد التي في سبيلها الى النمو يرتبط اقتصادها باقتصاديات الدول المتقدمة ، وخاصة السوق الأوروبية المشتركة ، وان كان ذلك يعود عليها ببعض الفوائد ، الا أن استمرار هذا الارتباط يخشى منه إعادة الوضع القديم بالنسبة للدول المستمرة وعدم حدوث استقلال لاقتصاديات هذه الدول .

٤ — من المفيد إيجاد الروابط بين الاتحادات الافريقية المختلفة مع بعضها البعض حتى يمكن أن يستفيد الاقتصاد الافريقي في مجموعه . كما يمكن إيجاد هذا الترابط بين المجموعات الافريقية ومجموعات الدول الأخرى والتي في سبيلها إلى النمو ، ومنها مجموعة الدول العربية مما يعود بالفائدة على جميع أعضاء هذه المجموعات .

أما بالنسبة لتجربة شرق أفريقيا فيلاحظ عليها الآتي :

١ — عدم العدالة في توزيع الصناعات بين البلاد ، خاصة الدول

الأقل نموا وعدم الاستفادة من الامكانيات الكامنة في بعض دول السوق ، وعدم إجراء توزيع عادل للمكاسب بين دولها .

٢ — كما اتسمت القرارات الخاصة باتفاقية السوق ، بالطابع السياسي ، ولم يجر لها دراسة اقتصادية سليمة لمعرفة الجدوى الاقتصادية من هذه القرارات .

٣ — قلة عدد الصناعات التي أقيمت بدول السوق ، كما أنها كانت صناعات غير ذات أهمية للتنمية الإقليمية نظرا لأنها صناعات غير أساسية .

٤ — قلة موارد بنك التنمية ، وقصر نشاطه على التنمية الصناعية فقط ، رغم وجود بعض المشروعات - خاصة في قطاع البنية الأساسية في أمس الحاجة لمساعدة وتدعيم البنك لها .

كما سبق يتضح لنا من تجارب التكامل الاقتصادي والتي أشرنا إليها والخاصة بالدول الساعية لتنموا أنها تختلف من منطقة لأخرى ، وذلك يرجع للظروف الخاصة بكل منها .

ففي أمريكا اللاتينية وضع لنا مدى أهمية الدور الذي قام به بنك التنمية IDB خاصة في النواحي التمويلية - حيث ركز على مشروعات البنية الأساسية - الاقتصادية والاجتماعية والتي حصلت على ٤٤,٧٪ من جملة قيمة القروض التي منحها البنك حتى ٣٠ ديسمبر ١٩٧٤ .

كما اهتم البنك أيضا بالقطاعات الانتاجية - الزراعية ، الصناعية ،  
التمدين - وقد حصلت على ٣٧,٧٪ من جملة القروض التي منحها البنك  
في نفس الفترة .

كما كان من أبرز أعمال البنك اثناء صندوق أمريكا اللاتينية للتكامل  
الاقتصادي

The preinvestment Fund for Latin American Integration -  
ration

وكذلك اثناء صندوق الترويج والعضان الاجتماعي .

Social Progress Trust Fund

هذا في الوقت الذي نجد فيه، عدم نجاح اتحاد التجارة الحرة LAFTA  
في تحقيق الكثير من أهدافه ، وذلك من أجل تحرير التجارة وإلشاء  
منطقة التجارة الحرة من مجموعة دول .

ومن مظاهر عدم نجاح LAFTA عدم استكمال القسم الثاني من  
القوائم العامة - والتي كان محدد لها عام ١٩٦٨ - والخاصة بتخفيض  
التمريفات الجمركية بين الدول الأعضاء وعدم التوفيق بين الدول  
المتوسطة النمو والدول الأقل نموا ، لشعور الأخيرة بعدم العدالة في  
توزيع المنافع والأضرار بين المجموعتين وكذا عدم بذل المزيد من  
المجهودات في مجال التنمية الصناعية .

كل هذا أدى إلى التفكير في شكل جديد لـ LAFTA يعطيها الحيوية  
اللازمة من أجل تحقيق الاهداف التي قامت من أجلها .

من هذا يتبين لنا أن من علامات النجاح في تجربة أمريكا اللاتينية قد تركزت في قيام بنك التنمية IDB ودوره في التمويل .

أما بالنسبة لأمريكا الوسطى فنلاحظ عدم نجاح السوق المشتركة في إعادة توزيع الإيرادات ، وفي تعويض الخسائر المالية الناتجة عن تطبيق التعريفية الجمركية الخارجية المشتركة ، وفي تقديم بعض الخدمات وتنمية الطاقة الإنتاجية للدول الأقل نمواً ومساعدتها مساعدة فعالة .

أما بالنسبة للصناعات التكاملية ، فقد طبقت بطريقة معقدة ولم يراع فيها الظروف وإمكانيات كل دولة . ووجود قصور في النواحي التمويلية وعدم توفر دراسات الجدوى الاقتصادية الكافية .

كما أن بنك التنمية (ECIE) لم تتوافر له الموارد المالية اللازمة .

أما بالنسبة لتجربة شرق أفريقيا فقد نشأت مشاكل كثيرة نتيجة عدم العدالة في توزيع الصناعات داخل المنطقة وعدم مراعاة الدول الأقل نمواً ، في تعويضها عن الأضرار التي لحقتها نتيجة ذلك .

كما انطبعت القرارات الخاصة باتفاقية السوق بالطابع السياسي ، ولم تسبقها دراسة فنية واقتصادية بما عرضها للفشل .

هنا بالإضافة إلى قلة الموارد المالية لبنك التنمية ، وقصر نشاطه على تمويل المشروعات الصناعية فقط دون المشروعات الأخرى والتي قد تكون في أمس الحاجة لهذه التمويلات مثل مشروعات البنية الأساسية .

من هذه التجارب يمكن أن نقف على عدة نتائج ذات أهمية بالنسبة لإمكانية قيام تكامل اقتصادي بين الدول المتخلفة ، ونحن نرى فيها العمد الأساسية لإمكانية نجاح التكامل الاقتصادي بين هذه الدول هي:

١ — عدم الأخذ بمبدأ التدرج في تطوير علاقات الدول الساعية للتكامل الاقتصادي وعدم مراعاة الظروف المختلفة لكل دولة من الدول المشتركة فيه ، يعرض التكامل للفشل إذا ما تخطت هذه الدول لهذا المبدأ ، وكانت تقتصر في الوقت نفسه لمقومات إقامة الصورة الجديدة للتكامل .

وكان يمكن لهذه الدول تجنب ذلك ، إذا ما أرجأت تنفيذ هذه الصورة من التكامل إلى مرحلة لاحقة ، وبدأت بصورة أخرى بسيطة من صوره المختلفة تلائم إمكانيات وظروف الدول المشتركة .

٢ — كان لعدم تطبيق مبدأ العدالة في توزيع المنافع والأضرار بين الدول المشتركة في التكامل ، ومراعاة الدول الأقل نمواً ، من العوامل الهامة في إعاقه قيام التكامل الاقتصادي .

٣ — قيام بنوك التنمية مع توفر الموارد المالية اللازمة ، يحقق لها النجاح في التواحي القويولة فقط . ولكن لكي يكتب لها النجاح في مجال التكامل الاقتصادي فلا بد من قيام نشاطها على خطة مدروسة تهدف إلى تمويل المشروعات الاقتصادية ذات الصلة التكاملية داخل نطاق منطقة التكامل .

٤ - توافر الروح والمزيمسة الصادقة لدى الدول المشتركة في التكامل - حكومة وشعبا - وإيمانها بحقيقة مصلحتها في قيامه ، وتجنبها إصدار القرارات ذات الطابع السياسي ، من العوامل الرئيسية الهامة في إنجاح التكامل الاقتصادي .

من دراسة هذا الفصل ، تبين لنا مدى أهمية التكامل الاقتصادي للدول الإسلامية والدول المتخلفة ، وأنه أصبح الطريق الوحيد في الوقت الراهن أمام هذه الدول لكي تستطيع القيام بإجراء تنمية اقتصادية لها . كما وضع لنا من تجارب الدول الساعية للنمو ، جوانب النجاح والصعوبات التي جابهتها في تجربتها نحو التكامل الإقتصادي .

وحتى يمكننا اختيار الأسلوب الملائم والصيغة المناسبة لقيام تكامل اقتصادي إسلامي وأنه يلزم أن نشير إلى عوامل نجاح وعقبات التكامل الاقتصادي العربي ثم نجرى تقييما لتجربة هذه الدول خلال الفترة السابقة ، حتى يمكن الوقوف على أوجه القصور ، والثغرات التي واجهت هذه التجربة وتعمل على علاجها .

ومن النتائج التي توصلنا اليها من تجارب الدول المتخلفة ، وما سنصل اليه من نتائج أخرى من تقييما لتجربة الدول العربية ، يمكن التوصل إلى الأسلوب الملائم لقيام تكامل اقتصادي إسلامي .



## الفصل الرابع

### د — تقييم الخطوات التي تمت في مجال التكامل الإقتصادي العربي<sup>(١)</sup> :

(١) أنظر في تفصيلات تقييم التكامل الإقتصادي العربي والعقبات في المراجع التالية :

— د. حسين خلاف — تقييم الخطوات التي تمت حتى الآن لتحقيق التكامل الإقتصادي بين الدول العربية — بحث مقدم لندوة المشروعات المشتركة — القاهرة ديسمبر ١٩٧٤ .

— د. محمد حلي مراد — التعاون الإقتصادي بين دول اتحاد الجمهوريات — معهد الدراسات المصرفية — ١٩٧٢/٧١ ص ١٠ .

— د. علي لطفى :

أ — رؤوس الأموال العربية ولمكانية قيام تكامل إقتصادي عربي — بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول السنوي للاقتصاد بين المصريين .

ب — استراتيجية التعاون الإقتصادي العربي في ضوء تجارب الماضي — بحث مقدم للمؤتمر اتحاد الاقتصاد بين العرب السادس — بالرباط نوفمبر ١٩٧٦ .

— د. محمد زكي شافعي — التنمية الاقتصادية — الكتاب الثاني — دار النهضة العربية — القاهرة ١٩٧٠ ص ١٤٥ — ١٤٦ .

— د. محمد عبد المنعم عفر — التجارة الخارجية كقطة الانطلاق في التكامل الإقتصادي العربي — مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الثالث — دمشق من ١١-١٦ ( كانون الأول ) ديسمبر ١٩٧١ ص ٦٢٠-٦٢١ .

تعددت الاتفاقيات الجامعية بين الدول العربية ، بهدف تحقيق قدر كبير من التعاون في المجال الاقتصادي . إلا أن نتائج هذه الاتفاقيات كانت محدودة للغاية وبحيية للأمال ، بالرغم من أن دواعي التكامل يحظى بالكثير من الظروف الموضوعية ، التي تكفل نجاحه عن أى تكامل يمكن أن يقوم بين بلاد أخرى في سبيلها إلى النمو .

ومن الأسباب التي ساهمت في تلك الحالة عدم شمول ميثاق جامعة الدول العربية على فصوص صريحة ومحددة وقاطعة في مضمونها لأجل سرعة العمل واتخاذ القرارات من أجل الوحدة الاقتصادية أو التكامل الاقتصادي العربي . بل كانت هذه الفصوص من العوامل المؤدية إلى تراخي الإجراءات والقرارات وذلك على الوجه التالي :

١ — تنص المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية ، على أن تتعاون الدول العربية المشتركة فيها تماوتاً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشئون الاقتصادية والمالية ، كما تنص المادة السابعة من الميثاق على أن ما يقرره مجلس الجامعة بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله . وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقاً لنظمها الأساسية .

٢ — لم ينص الميثاق على تحديد مدة قصوى للرد على مشاريع وطلبات واستعلامات الجامعة ، وإبداء الملاحظات عليها . وكذا تنفيذ قرارات مجلس الجامعة . مع اقتدار الجامعة إلى وجود جهاز

للتابعة تنفيذ القرارات وتوقيع عقوبات على المخالف لئلا هذه الحالات  
مع عدم توفر هيئة للفصل في المنازعات .

٣ - حرية كل دولة من الدول العربية في عقد ما تشاء من اتفاقيات  
مع الدول الأخرى واتخاذ ما تراه من قرارات ، حتى لو تعارضت مع  
صالح أى من الدول العربية أو ميثاق الجامعة أو قرارات مجلس  
الجامعة .

وقد قدمت عدة مقترحات لإجراء بعض التعديلات على الميثاق  
وذلك منذ عام ١٩٦٦ ، بمعرفة لجنة شكلت عام ١٩٦٥ بقرار من مؤتمر  
الملوك والرؤساء العرب في المغرب تسمى لجنة دراسة ميثاق الجامعة .  
ولم تظهر هذه المقترحات إلى حين التنفيذ<sup>(١)</sup> .

كما أن من أسباب ضعف نتائج التعاون والتكامل الإقتصادي ،  
الظروف التي أحاطت بالأجهزة العاملة في مجال التكامل الإقتصادي  
بالجامعة العربية . إذ يلاحظ تعدد هذه الأجهزة وتضارب  
اختصاصاتها ، واختلاف أنظمتها ، وضعف السلطات المخولة لها أو عدم  
وضوح أهدافها ، وتباين سياساتها ، ووهن إمكانياتها وخاصة المجلس  
الإقتصادي والذي يعتبر أهم تلك الأجهزة . فإن من أسباب ضعفه  
ما يسلي :

---

(١) أنظر : تفصيلات تلك المقترحات في المرجع التالي :

محمد عزت دروزة - الوحدة العربية - دمشق ١٩٧٥ .

أ — أن دوره يقتصر على تقديم المقترحات للحكومات الدول الأعضاء بما يراه كفيلاً بتحقيق أغراضه<sup>(١)</sup> والتي تلتخص في تعاون الدول المتماقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية والزراعية والصناعية ويوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادى وتنسيق وإبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأغراض .

وعلى ذلك فنشاط المجلس ينحصر في إطار التعاون المذكور وهو إطار ضيق إذا ما قورن بنطاق التكامل الاقتصادى بالمعنى الصحيح . فضلاً عن نطاق الوحدة الاقتصادية للشاملة .

فليس للمجلس دور تنفيذى أو تخطيطى ما ، بل أن كل اختصاصه ينحصر فى أن يحاول تعميق التعاون عن طريق تقديم المقترحات إلى الدول الأعضاء .

ب — توضح المادة الأولى من النظام الداخلى للمجلس أن يتم انعقاده فى دورة واحدة كل سنة . وهذا مدعاة إلى عدم قيامه بنشاط جدى بالإضافة إلى عدم وجود أجهزة مالية وفنية قوية تقوم باعداد وتخصير ومتابعة مشروعاته . ويقتصر العمل حالياً على قيام الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بأعمال السكرتارية الفنية للمجلس فى حدود إمكانياتها الضيقة .

---

(١) أنظر . نس المادة ٨ من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى .

ج — عدم وجود أية رابطة أو تنسيق ما بين المجلس الاقتصادى والمنظمات أو المجالس أو الاتحادات العربية العاملة في الحقول الإنتاجية والخدمية المتعلقة بالمجلس . رغم أن المجلس هو الذى قام ، بالتحضير والموافقة على المعاهدات والاتفاقيات المنشئة لتلك الهيئات والمنظمات ، مما أدى إلى أن هذه الجهات تعمل في استقلال كل منها عن الأخرى وكذا عن المجلس .

هذا ويؤتى به البعض إلى إدخال بعض الإصلاحات العاجلة على الوضع الراهن للمجلس ، تستهدف بأن تجعل قراراته ملزمة للأعضاء ، وكذا بالسماح للمجلس بالإشتغال بمسائل التخطيط والتنسيق والتنفيذ . مع تهيئة أمانته العامة وذلك بإجراء تعديل في أحكام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى .

كما أنه يلزم عقد دورتين عاديتين للمجلس في السنة على الأقل على مستوى وزراء الاقتصاد ، مع جواز عقد دورات إستثنائية ، وتشكيل هيئة دائمة تتبع المجلس تتكون من خبراء إقتصاديين وفنيين من مختلف التخصصات في التخطيط الاقتصادى .

هذا وما ينطبق على قرارات المجلس الاقتصادى من عدم إلزام الأعضاء بها ينطبق أيضاً على قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية ، حيث تنص المادة الثالثة عشر من إتفاقية الوحدة الاقتصادية على أن يمارس المجلس هذه السلطات والسلطات الأخرى الموكولة إليه بموجب هذه الإتفاقية وملاحظتها بقرارات تصدرها وتفدها الدول الأعضاء وفقاً

للأصول الدستورية المرعية لديها ، وعلى ذلك فالدول الاعضاء يمكن أن تتحلل من تنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الوحدة الاقتصادية ، بحجة أنها لا تتفق مع الأصول الدستورية المرعية لديها .

وعما سبق يتبين أن نظام الجامعة العربية وكذا الأجهزة المتخصصة التابعة لها ، وخاصة أجهزة التعاون الاقتصادي العربي ، تتطلب إحداث تغييرات فيها حتى تؤتي الثمرة المرجوة من إنشائها .

وهذه الأوضاع معروفة منذ عدة سنوات لدى المسؤولين بهذه الأجهزة ، ولا تزال الحالة كما هي عليه ، وإن كان البحث جارياً لإجراء هذا الإصلاح . ويرجع طول العهد بهذا البحث لوجود بعض المصاعب والمعوقات وهناك من يرى أن يؤخذ — في مجال هذا الإصلاح — بأحد الأسلوبين الآتيين (١) :

أ — التنظيم المطبق بالنسبة للأمم المتحدة .

ب — التنظيم المأخوذ به في السوق الأوروبية المشتركة وغيرها من الأسواق التي تأثرت بها إلى حد بعيد .

ونكتفي بهذه الإشارة السريعة إلى أوجه القصور التي لازمت إنشاء

---

(١) أنظر تفصيلات هذا في :

د . حميد خلاف — التكامل الاقتصادي — المرجع السابق ص ١١٣ .

الجامعة العربية ، وكذا الأجهزة الأخرى الخاصة بمجال التعاون الاقتصادي العربي وما مرضنا له من مقترحات لأجل إصلاح وتعديل المواثيق والقوانين الخاصة بهذه الأجهزة وكذا المعاهدات المنشأة لها .

وسوف نوضح فيما يلي مجالات التعاون العربي التي تمت ونجهرى تحقيقا للوقوف على أسباب عدم نجاحها ومواقفها . وذلك في مرحلتين :

إحداها وهى مرحلة الاتفاقيات الثنائية والجماعية والمرحلة الثانية وهى التى يطلق عليها المشروعات المشتركة .

#### ١ - مرحلة الاتفاقيات

كانت جهود الدول العربية - فى هذه المرحلة - تتركز فى إزالة العقبات الجمركية والقانونية والإدارية لإتقال السلع وعناصر الإنتاج وذلك عن طريق عقد اتفاقيات ثنائية وجماعية لتحقيق قدر من التنسيق فى هذا الإطار .

وقد تضمنت هذه الاتفاقيات ، النص على تسهيلات تبادل السلع وإتقال عناصر الإنتاج وخاصة رأس المال . كانهت على إجراء تنسيق فى هذا الشأن . ومن بين هذه الاتفاقيات إتفاقيات ثنائية - وأخرى جماعية .

## الاتفاقيات الثنائية :

عقدت الدول العربية عدداً من الاتفاقيات الثنائية منذ أوائل الخمسينات ، لتنشيط التبادل التجارى بينها ، وذلك عن طريق تسوية المعاملات التجارية بالعملات الحسابية .

ومن هذه الاتفاقيات :

أ - إتفاقية الأردن ومصر عام ١٩٥١ .

ب - د د د والعراق د ١٩٥٣

ج - د د د وسوريا د ١٩٥٣

د - د سوريا والعراق د ١٩٦١

هـ - د العراق والكويت عام ١٩٦٤ .

وكانت الآثار الإيجابية لهذه الاتفاقيات محدودة للغاية لعدم وجود تنسيق وتكامل بين إقتصاديات الدول العربية المتعاقدة . حيث أن الأنشطة الإنتاجية في كل بلد عربي تتشابه مع البلد الآخر ، مما يؤثر على حركة التجارة وانتقال السلع . هذا بالإضافة إلى أن المناخ السياسى بين الدول المتعاقدة كان له تأثير كبير على تنفيذ هذه الاتفاقيات .

## «الاتفاقيات الجماعية»<sup>(١)</sup>:

في عام ١٩٥٣ وضع المجلس الاقتصادي بالجامعة العربية إتفاقيتين، لإحداهما لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت ، والثانية لتسديد مدفوعات المعاملات الجارية وإتقال رؤوس الأموال . وقد أقر مجلس جامعة الدول العربية الإتفاقيتين في ١٩٥٣/٩/٧ .

كما أبرمت اعدة تفاعيات أخرى جماعية، بالجامعة العربية، أهمها إتفاقية إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية ، والتي أسفر عنها الكثير من العمل العربي الجماعي ومن هذه الأعمال إتفاقية السوق العربية المشتركة .

وسوف نقصر الدراسة على إتفاقيتي تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت وتسديد مدفوعات المعاملات الجارية ، وكذا إتفاقية إنشاء السوق العربية المشتركة ، كتمثال للاتفاقيات الجماعية .

أولا : إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت  
بين دول الجامعة العربية :

(١) أنظر تحليلا لأثر الإتفاقيات الثنائية والجماعية على تيار التجارة الخارجية بين الدول أعضاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في مرجع الدكتور / الغندور .

Ahmed El Ghandour: "Economic cooperation and integration efforts in selected. Countries in the Middle East" Seminar on problems of trade expnsions and economic integration among arab countries Cairo, may 1974, pp 5-29.

بتاريخ ١٩٥٣/٩/٧ وافق مجلس الجامعة العربية على إتفاقية تسهيل  
التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية . وتم  
التوقيع عليها من قبل مندوبى كل من الأردن ، وسوريا ، العراق لبنان  
مصر . كما وقعت عليها السعودية بتاريخ ١٩٥٣/٩/١٣ واليمن فى  
١٩٥٣/١٢/٨ .

### أهداف الاتفاقية :

تهدف هذه الاتفاقية إلى الآتى :

١ - تسهيل التبادل التجارى بين البلاد العربية ، عن طريق تخفيض  
رسوم الاستيراد الجمركية المفروضة على السلع ، التى يكون منشأها  
إحدى الدول العربية الأعضاء بنسب متفاوتة تصل إلى حد الإعفاء  
الكامل بالنسبة لبعض السلع . مع إتباع مبدأ المعاملة التفضيلية بالنسبة  
لمنح أجازات الاستيراد والتصدير .

٢ - تسهيل تجارة الترانزيت وتنظيمها بين الدول العربية المتجاورة  
وذلك نظراً لما تمثله التجارة العابرة من أهمية خاصة فى حركة التبادل  
التجارى بين الدول العربية . وأخذ فى الاعتبار أن تحرير تجارة  
الترانزيت بين الدول العربية ، يعتبر خطوة هامة فى طريق تحرير  
التجارة الشامل فيما بينها وتميمتها .

٣ - من أجل تحقيق الأهداف السابقة ، فقد أخذت الاتفاقية -

وما تم عليها من تعديلات - ببعض المبادئ التي يمكن تلخيصها في الآتي :

أ - إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المدرجة في الجدول رقم (أ) الملحق بالاتفاقية من الرسوم الجمركية بشرط أن يكون منشأها أحد بلدان الأطراف المتعاقدة .

ب - تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٢٥ ٪ عن عدد المنتجات الصناعية المدرجة في الجدول رقم (ب) الملحق بالاتفاقية .

ج - تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٥٠ ٪ عن عدد من المنتجات الوسيطة بين الزراعة والصناعة والمدرجة في الجدول رقم (ج) الملحق بالاتفاقية . وتطبيق الأفضلية الممنوحة للسلع المدرجة في الجدولين ب ، ج ، بحق السلع التي تكون لسبة المادة الأولية العربية واليد العاملة المحلية فيها ٥٠ ٪ على الأقل من تكاليف إنتاجها .

د - عدم إخضاع المنتجات المستوردة من بلد إلى آخر لرسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية في البلد المستورد .

هـ - قيام الدول الأعضاء بتسهيل حركة الترانزيت عبر بلادها بجميع وسائل النقل .

و - تعامل البلاد العربية فيما بينها معاملة تفضيلية ، من حيث تراخيص الاستيراد والتصدير .

## الآثار الإيجابية للاتفاقية:

كان للاتفاقية ولما حدث عليها من تعديلات بعض الآثار الإيجابية والتي تتضمن الآتي .

١ - توسيع أفق التعاون الاقتصادي العربي وتوسيع نطاق نظام الأفضلية في التعامل التجاري .

٢ - أوجدت ركيزة تمثل الحد الأدنى من التعامل الاقتصادي العربي شبه الثابت .

٣ - سارت التعديلات التي أدخلت عليها في الطريق الطبيعي وهو التوسع في الإعفاءات .

## بعض الملاحظات على الاتفاقية :

من الملاحظ على هذه الاتفاقية ما يلي

١ - لم يوقع على الاتفاقية سوى الأردن ، سوريا ، لبنان ، العراق مصر ، السعودية ، اليمن . وتم التصديق عليها من هذه الدول عدا اليمن وانضمت إليها الكويت فيما بعد . وعلى ذلك نجد أن جميع الدول العربية لم تنضم إلى هذه الاتفاقية .

٢ - الاتفاقيات العربية التي عقدت قبل وبعد هذه الاتفاقية، تعطى إعفاءات وتخفيضات جمركية أكثر من تلك التي تقررها هذه الاتفاقية

٣ - لا تؤدي الاتفاقية إلى تشييط التبادل التجاري بين البلاد العربية في الأجل الطويل ، لعدم وجود تسييق وتكامل بين إقتصادياتها . بالإضافة إلى عدم تضمينها لأية نصوص لتسييق التعريفات الجمركية للبلاد العربية والعالم الخارجي .

٤ - عدم الاتفاق بين الدول المشتركة على الجدول الزمني لسريان التخفيضات المقترحة . بالإضافة إلى تغير نظم إجازات الاستيراد بسبب خضوعها للسلطات السياسية دون إعتبار للمصلحة العربية .

ثانياً : اتفاقية تسديد المدفوعات للمعاملات الجارية وإنتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية :

بتاريخ ١٩٥٣/٩/٧ وافق مجلس جامعة الدول العربية على إتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وإنتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية . كما وافق المجلس الاقتصادي على التعديل الأول لها بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٥ . وعلى التعديل الثاني في ١٩٥٩/١/١١

وقد وقع على الاتفاقية كل من الأردن ، العراق ، لبنان ، مصر في ١٩٥٣/١٢/٨ والسعودية في ١٩٥٣/٩/١٣ ، واليمن الشمالية في ١٩٥٣/١٢/٨ . وقد صدقت عليها هذه الدول ما عدا السعودية واليمن الشمالية ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ١٩٥٣/١٢/١٢ .

أهداف الاتفاقية :

هدفت الاتفاقية إلى ما يأتي :

- ١ - تنظيم تسديد المدفوعات الجارية بين الدول العربية المتعاقدة .
- ٢ - وضع قواعد لا تتقال رؤوس الأموال فيما بين الدول المتعاقدة .
- ٣ - مساعدة حركة انسياب السلع بتقديم التسهيلات التي تساعد على ذلك من الناحية النقدية .

### مبادئ الاتفاقية :

أخذت الاتفاقية بالمبادئ الآتية :

- ١ - فيما يتعلق بتسديد مدفوعات المعاملات الجارية .
  - أ - تشمل كل من حكومات الدول المتعاقدة في حدود إمكانياتها وفقاً لأنظمة تحويل العملات الخارجية ، وأنظمة الاستيراد والمطابقة في أراضيها ، على تسهيل مدفوعات المعاملات الجارية إلى بقية البلدان المتعاقدة . كما تمنح هذه المدفوعات أقصى ما يمكن من ماملة تفضيلية .
  - ب - إذا كان نظام تحويل العملات الخارجية المطبق لدى الدول المتعاقدة أو بعضها ، يفرض قيوداً على تحويل مدفوعات المعاملات الجارية إلى بقية البلدان المتعاقدة ، وكان وضع ميزان المدفوعات لدى الدول المتعاقدة لا يساعدها على تحويل مدفوعات المعاملات الجارية بالعملات الأجنبية التي تقبلها الدول المتعاقدة الأخرى

صاحبة العلاقة ، تتعهد الدولة في هذه الحالة بأن تمنح المقيمين في بقية الدول المتعاقدة التسهيلات التالية على الأقل .

(١) الحق في أن يستعملوا حسابهم الدائن لتسديد جميع مدفوعات المعاملات التجارية الميئنة في القائمة ، والمستحق دفعها في أراضي الدولة المعنية ، ولتسديد قيمة جميع مستوردات البلد الذي يقيم به صاحب الحساب من أراضي الدولة المدينة ، مما يسمح للبلد المدين بتصديره إلى جميع البلاد .

(٢) الحق في أن يحولوا الجزء أو السكل من حسابهم الدائن إلى المقيمين في أى بلد من بلاد الأطراف المتعاقدة .

(٣) الحق في أن يستعملوا حسابهم الدائن لتسديد قيمة أى بضاعة يبتاعونها في أراضي البلد المدين بقصد تصديرها إلى أى بلد من بلاد أحد الأطراف المتعاقدة أو بلد آخر مما يسمح للبلد المدين بتصديره إلى جميع البلاد .

٤ - إذا كان النظام المطبق في البلد المدين يفرض تسديد جزء من قيمة أنواع معينة من البضائع بعملة أجنبية معينة ، فيحق لصاحب الحساب الدائن في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين أ، ب السابقتين أن يسدد فقط بالعملة الأجنبية جزءا من القيمة في حدود أفضل نسبة مقررّة من البلد المدين في الحالات المعاملة ويسدد الجزء الباقي في حساب البلد الدائن .

٢ - فيما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال .

أ - جواز انتقال رؤوس الأموال تمكينا لرعايا تلك الدول من الإشتراك في مشاريع التنمية ، والأعمار التي تحددها كل دولة . ويكون لمؤلا الرعايا عندئذ حق الأفضلية .

ب - لا تخضع رؤوس الأموال لدى إنتقالها من دولة عربية إلى دولة عربية أخرى لأى رسم أو ضرائب سواء كان ذلك من قبل الدولة الي تخرج منها أو التي تدخل فيها .

ج - يخضع عائد رأس المال المستثمر للضرائب التي تفرضها الدولة المستثمر فيها ، ويعنى من جميع أنواع الضرائب التي تفرضها دولة الأصل .

د - تجبر حكومة كل دولة من الدول العربية لرؤوس الأموال التي ترد إليها - تنفيذا لهذه الإتفاقية - بالعودة إلى موطنها الأصلي دون الإخلال بحق كل دولة من الدول الأطراف في وضع مآثره من القواعد والقوانين بقصد حماية رؤوس أموالها ، أو رؤوس الأموال المنقولة إليها من التسرب إلى خارج البلاد العربية المرتبطة بهذه الإتفاقية . وكذا إستعمالها في الأغراض المحددة لها . كما تسمح حكومة كل دولة من الدول الأطراف بتحويل الأرباح الناتجة عن استثمار رؤوس الأموال التي ترد إليها تنفيذا لهذه الإتفاقية إلى موطن رأس المال الأصلي .

هـ - أعطت الإتفاقية لكل دولة الحق في التصرف الإفرادى .

هذا وقد تبين من التطبيق العملى لهذه الإتفاقية ، عدم حدوث إنتقال لرؤوس الاموال الخاصة فى إستثمارات الإسكان فقط ، دون الإستثمارات فى التنمية . كما قصرت هذه الإتفاقية عن إلغاء أنظمة الرقابة على الصرف والتحويلات الخارجية المطبقة فى دول الإتفاقية . مما ترتب عليه شل فاعلية هذه الإتفاقية والحد من تأثيرها فى تيسير التبادل التجارى وتوزيع رؤوس الاموال على الإستخدامات البديلة فى الوطن العربى ، بما يؤدى إلى رفع إنتاجيتها ، وتوسيع النشاط الإستثمارى وسد حاجة الدول العربية إلى العون الخارجى .

### ثالثا : السوق العربية المشتركة :

#### صام :

أن من عوائق انطلاق البلاد العربية نحو التنمية الإقتصادية ، هو ضيق نطاق السوق وقيام منافسة غير عادلة بين المنتجات الوطنية والأجنبية، والضغط الإقتصادى والسياسى وسوء توزيع الامكانيات، والثروات ، والتبعية الإقتصادية للدول الصناعية المتقدمة والتي تستنزف الموارد الطبيعية عن طريق الشركات الاحتكارية . بالإضافة إلى تأثير العوامل السياسية على المسار الإقتصادى للبلاد العربية والتمزق السياسى العربى .

كما أن السبيل أمام هذه البلاد العربية للقضاء على هذه المعوقات هو التنسيق والتكامل والوحدة الاقتصادية . وأن إنشاء السوق العربية المشتركة على إحدى الخطوات الإيجابية لتحقيق هذه الأهداف بما تتيحه من إمكانيات لتطوير وتنمية اقتصاديات البلاد العربية وتطوير تركيبها الاقتصادي والاجتماعي وعلاقاتها الدولية .

وقد أنشئت السوق العربية المشتركة بالقرار رقم ١٧ الصادر من مجلس الوحدة الاقتصادية في ٢٣ أغسطس ( آب ) ١٩٦٤ وذلك بهدف الآتي:

- ١ — حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .
- ٢ — حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية .
- ٣ — حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي .
- ٤ — حرية النقل والترحال ، واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية (١) .

---

(١) تتفق أهداف السوق العربية المشتركة مع بعض أهداف السوق الأوروبية المشتركة إلا أن الأخيرة تنحصر على أهداف لم تدل على شيء فإلما تدل على جدية الدراسات السابقة لها وجدية الدول المشتركة فيها لسمي الجدي نحو إنشاء تكتل اقتصادي للحصول على فوائد اتساع السوق ومن أهداف السوق الأوروبية المشتركة والتي عملت على تحقيقها لمصلحة البلاد المشتركة ما يلي :

- ١ — العمل على إلغاء التعريفات الجمركية وغيرها من القيود على التجارة تدريجياً بين الدول الست .

وقد شملت الاتفاقية سبع عشرة مادة يتضمن أهمها مايلي :

١ - اطلاق حرية تبادل المنتجات الزراعية ، والثروات الطبيعية ،

- = ب — وضع تعريفية جركية موحدة لمعاملة سلع الدول غير الأعضاء .
- ج — تحرير انتقال العمال والموظفين ورؤوس الأموال والاستثمار في المصروعات التجارية بين الدول الست .
- د — إنشاء نظام يكفل سريان مبدأ المنافسة الحرة داخل السوق من طريق تحريم الاحتكارات التجارية .
- هـ — العمل على توحيد وتنسيق السياسات المالية والضريبية والتجارية واتباع سياسة زراعية مشتركة .
- و — اتباع الإجراءات اللازمة التي تمكن من توحيد السياسة الاقتصادية للدول الأعضاء وعلاج أى اختلاف في ميزان المدفوعات لكل دولة
- ز — إنشاء صندوقين للاستثمار أحدهما يعمل في أوروبا والآخر في المناطق الأكثر تقدماً في المناطق الأقل تطوراً .
- ح — إقامة صندوق للمساعدات الاجتماعية لمعاونة العمال الذين يصبحهم أى ضرر نتيجة للتحرر من القيود التجارية .
- ط — ضم الدول ( التابعة ) الى السوق المشتركة بفرض زيادة المبادلات التجارية معها مع المساهمة في رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي لها لضمان اتجاهات النمو فيها .
- وقد نصت الاتفاقية على تحديد مهلة معينة تمكن الأعضاء من التنفيذ التام . ويحى لأهدافها وتنقسم هذه المهلة الى ثلاث مراحل متساوية العدد كل مرحلة أربع سنوات يمكن الاتفاق بين الدول الأعضاء على مد المرحلة الأولى لمدة سنة أو سنتين إذا لم تسفر عن النتيجة المطلوبة .
- كما يمكن مد المرحلة الثالثة لمدة سنة الى ثلاث سنوات وبهذا يمكن مد فترة الانتقال من ١٥ — ١٧ سنة .

## والمنتجات الصناعية بين الدول الاطراف المتعاقدة .

٢ - عدم جواز إعادة تصدير المنتجات المتبادلة بين الاطراف المتعاقدة إلى خارج السوق ، إلا بعد الحصول على موافقة الدول المصدرة ما لم تكن قد أجريت عليها عمليات تحويل صناعية تكسبها صفة المنتجات الصناعية المحلية في الدولة المستوردة .

٣ - إعفاء المنتجات الزراعية والثروات الطبيعية المتبادلة بين دول السوق ، والتي منشأها إحدى الدول الأطراف المتعاقدة ، من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى .

٤ - تخفيض الرسوم الجمركية وكافة الرسوم بواقع ١٠٪ سنوياً .

٥ - يحق لسكل دولة من الدول الأطراف المتعاقدة التقدم إلى مجلس الوحدة الاقتصادية بطلب استثناء بعض المنتجات من إعفائها ، أو من التخفيض المطبق عليها في الرسوم والضرائب ، والتحرر من القيود لأسباب مجدية مبررة . وللمجلس الوحدة الاقتصادية أن يحدد مفعول هذا الاستثناء بفترة زمنية معينة لا تتجاوز مراحل التدرج .

٦ - تم تسوية المدفوعات المتعلقة بقيمة السلع والخدمات المتبادلة بين الأطراف المتعاقدة وفقاً لاتفاقيات الدفع الثنائية المعمول بها . وفي حالة عدم وجود اتفاق ثنائي بين دولتين من الأطراف المتعاقدة ، تم تسوية المدفوعات بالدولار الأمريكي ، أو بالجنيه الاسترليني ، أو بأية عملة قابلة للتحويل ومقبولة لدى الطرفين . وفي هذه الحالة

تتمتع كل من الدولتين بالسماح بتحويل جميع المبالغ المستحقة للبلد المصدر دون أدنى تأخير .

هذا وقد حدث تعديل على الاتفاقية عام ١٩٦٨ يقضى بزيادة التخفيض الجمركي على استيراد السلع الصناعية من ١٠٪ إلى ٢٠٪ سنوياً . وبذلك يتم الاعفاء الكامل لكافة المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والسلع الصناعية من الرسوم الجمركية ، والضرائب الأخرى في ١/١/١٩٧١ بدلا من ١/١/١٩٧٤ . ثم عاد المجلس وأصدر القرار رقم ٨١٦ في ٥/٧/١٩٧٣ بأرجاء مرحلة الاعفاء الكامل لكافة المنتجات إلى موعد أدناه ١/١/١٩٧٥ وأقصاه ١/١/١٩٧٨ .

وقد كان ينبغي أن ينص قرار إنشاء السوق على الأخذ بأسلوب التنسيق والتكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء في نفس الوقت الذي تجرى فيه تخفيضات الرسوم الجمركية وتخفيف القيود النقدية والاستيرادية والإدارية .

### بعض الملاحظات على المراحل التنفيذية للسوق :

نود أن نشير بشيء من الإيجاز إلى بعض الملاحظات حول المراحل التنفيذية للسوق وهي :

١ - اقتصرت قرارات إنشاء السوق على تكوين اتحاد جمركي بين

الدول الأعضاء ، دون اتخاذ خطوات لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية الشاملة ، ومع ذلك فإن الدول الأعضاء لم تستطع أن تحقق هذا الاتحاد الجركى . بل أن السوق رغم اكتمال جميع مراحلها رسمياً لا تخرج عن كونها منطقة للتجارة الحرة تمانى من القيود النقدية والاستيرادية والإدارية ، التى تعوق الاتجاه نحو تحقيق أهدافها . حيث أن التبادل التجارى بين الدول الأعضاء لا يزال يخضع لهذه القيود ( السكينة والنقدية ) ، وهو ما يتعارض صراحة مع قرار إنشاء السوق . بالإضافة إلى أن الدول الأعضاء قد أسرفت فى استخدام حقها فى طلب الاستثناءات من الاعضاءات ، الجركية والتخفيضات التى نص عليها قرار إنشاء السوق .

٢ - أن قرار إنشاء السوق قد أهتم بمسألة تسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء فنص على اتباع خطوات مؤقتة لتسوية المدفوعات حتى يتم إنشاء اتحاد مدفوعات عربى . ومع ذلك فقد بقيت مشاكل تسوية المدفوعات قائمة . ورغم اقرار مشروع الاتحاد بقرار مجلس الوحدة رقم ٤٤٦ فى ٢ فبراير ١٩٧٠ إلا أن الاتحاد لم ير الثور .

٣ - بالنسبة لانتقالات رؤوس الأموال ، فقد درس هذا الموضوع فى اجتماع لجنة خبراء التمويل العربى فى الكويت فى أواخر عام ١٩٦٧ ، وتقدمت اللجنة ببعض المبادئ<sup>(١)</sup> . التى اعتمدها مجلس الوحدة

---

(١) تلخيص هذه المبادئ فى الآتى :

١ - تطبيق مبدأ المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال =

الاقتصادية في دورته الرابعة عشرة ، وعهد إلى لجنة محافظى المصارف المركزية في الدول الاعضاء في السوق ، أن تضع مشروع اتفاقية في هذا الشأن . إلا أن هذه الاتفاقية لم تتم حتى الآن .

٤ - أما عن حرية انتقال الأشخاص ، وحرية ممارسة النشاط الاقتصادى ، فقد أقر مجلس الوحدة الاقتصادية بعض مبادئ تتعلق بحرية الإقامة والعمل تتضمن الآتى :

- 
- أ - والاستثمار الخارجى بين الدول الأعضاء في السوق .
  - ب - عدم التعارض بين الاستثمارات العربية المشتركة في دولة عضو في السوق مع نظامها الاقتصادى وخطة التنمية الاقتصادية فيها .
  - ج - دواسة كل من الدول الأعضاء لمجالات الاستثمارات المتاحة لدى الدول الأعضاء الأخرى من حيث نوعيتها وسبل الاستثمار ومجالاته والدوائج المتعلقة به والمزايا الخاصة التى لم تمنح له .
  - د - عدم تركيز الاهتمام في مجال استثمار رؤوس الأموال لدى الدول الأعضاء على المشروعات القطرية البحتة بل يمتدّها إلى المشروعات المشتركة التى تنبثق عن سياسة التنسيق والتكامل الاقتصادى والصناعى بين الدول الأعضاء في السوق .
  - هـ - توفير الضمانات الكافية لحصول المستثمر على تمويل عاقل في حالة ممارسة لأحدى الدول الأعضاء لحقوق سيادتها والقيام بتأمين أو نزع ملكية المشروعات .
  - و - إنشاء هيئة لتسوية المنازعات التى قد تنشأ في مجال تنفيذ الإجراءات المفارم إليها وإنشاء هيئة لتأمين على الاستثمارات العربية لنظمية المخاطر الختلفة التى قد تتعرض لها .

أ - تمتع رعايا الدول الأعضاء بالسوق بحق الأفضلية في العمل على  
رعايا الدول الأخرى .

ب - منح رعايا دول السوق حق الإقامة بعد إيجاد عمل توافق عليه  
الجهات المختصة وتصدر بطاقة إقامة صالحة لمدة سنة مع  
حق التجديد .

وفي مارس ١٩٦٥ أوصى مجلس الوحدة الدول الأعضاء بتيسير  
دخول رعايا الدول الأعضاء إلى أراضيها لدى إبراز جواز السفر ،  
أو البطاقة الشخصية الموحدة وعدم منع رعايا هذه الدول من الدخول  
إلا لأسباب صحية أو تتعلق بالأمن .

ورغم أن هذه التوصية محدودة للغاية في سبيل تحقيق العمل  
والإقامة إلا أن تطبيقها مازال متعثرا .

وفي مجال حرية ممارسة النشاط الاقتصادي ، لم يتمكن مجلس  
الوحدة أن يخطو في سبيل ذلك إلا خطوات محدودة للغاية . حتى أن  
الدراسات الخاصة بها لم تتم ، وبالتالي فإن حرية النقل والتراخيص لم  
يتحقق فيها شيء نظرا لارتباطها بحرية ممارسة النشاط الاقتصادي .

هـ - تضمن قرار إنشاء السوق إحالة موضوع التنسيق الصناعي  
والتكامل الاقتصادي بين دول السوق إلى لجنة خاصة لدراسته ،  
وتقديم مقترحات محددة . إلا أن اللجنة لم تستطع القيام بأعمالها نظرا

لعدم تلبية الدول لطلبات اللجنة من بيانات ويرجع أن ذلك يرجع إلى تسابق الدول الأعضاء في إقامة عدد من الصناعات التي يوجد ما يماثلها لدى الدول الأعضاء الأخرى قبل إجراء عملية التنسيق . ويؤكد ذلك وجود نزعة استقلالية قوية لدى الدول الأعضاء .

ونتيجة لعدم تحقيق نتائج ملموسة من التنسيق والتكامل الاقتصادي بين دول السوق فقد اتجهت كل من مصر والعراق وسوريا إلى اتخاذ خطوات تكاملية فيما بينها حيث وقعت هذه الدول اتفاقا بإنشاء هيئة دائمة للتنسيق والتكامل الاقتصادي في ٣ فبراير عام ١٩٧٠ .

#### نشاط السوق العربية المشتركة في الفترة السابقة :

تمثل الاحصائيات أن نشاط السوق العربية المشتركة مازال محدودا للغاية . ويوضح الجدول التالي النسبة المئوية لصادرات وواردات دول السوق إلى بعضها البعض بالنسبة لصادراتها ووارداتها مع دول العالم ما يأتي :

	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
الصادرات	٣,٣	٤,١	٤,١	٥,٧	٦,١	٦,٣	٦,٧	٥,٩
الواردات	١,٩	٢,٢	٢,٢	٣,١	٤,٩	٣,٦	٣,٥	٣,٤

المصدر : الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية ، قسم التبادل التجاري .

ومن الجدول السابق يتضح لنا الآتي :

١ - تزايد نسبة صادرات دول السوق إلى بعضها البعض بالنسبة لصادراتها مع دول العالم من ٣,٣ ٪ عام ١٩٦٥ إلى ٥,٩ ٪ عام ١٩٧٢ .

٢ - تزايد نسبة واردات دول السوق مع بعضها البعض بالنسبة لإجمالي وارداتها مع دول العالم من ١,٩ ٪ عام ١٩٦٥ إلى ٣,٤ ٪ عام ١٩٧٢ .

من الملاحظ أن هذه النسب أقل من نسبة صادرات وواردات دول الوحدة الاقتصادية إلى بعضها البعض بالنسبة لصادراتها لدول

العالم . حيث بلغت الصادرات - مع بعضها البعض - بالنسبة للعالم - ٨٥٪ عام ١٩٦٥ ، وزادت إلى ٨٠,٨٪ عام ١٩٧٢ . وأما وارداتها فقد بلغت ٣٥٪ عام ١٩٦٥ ثم زادت إلى ٤٦,٦٪ عام ١٩٧٢<sup>(١)</sup> ؛

وهذا مؤثر على أن السوق العربية المشتركة لم تكن ذات تأثير فعال في تنمية التبادل التجارى بين أعضائها .

### تقييم السوق العربية المشتركة :

يتضح مما سبق أن منجزات السوق العربية المشتركة مازالت ضئيلة وهزيلة وقليلة الفائدة والتأثير على العلاقات الاقتصادية العربية ، وأنها لم تؤد إلى إتساع السوق على مستوى المنطقة العربية . وأن ذلك يرجع إلى عدة أسباب منها مايلي :<sup>(٢)</sup>

١ - عدم تضمين قرارات إنشاء السوق لقواعد تحقيق التنسيق الإقتصادى بين أعضائها حيث أن قيام المشروعات الإنتاجية على أساس من التنسيق والتكامل يخلق واقعا جديداً من التعاون الإقتصادى والفنى بين دول السوق ، والدول الأخرى من حيث إمكانية إتساع نطاق الاستثمارات .

---

(١) أنظر: عبد الفتاح عبد الرحمن عبد الحميد - التجارة الخارجية والتنمية في إطار التعاون الإقتصاد العربى رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٩٧٦ .

(٢) أنظر: تقرير لجنة التقييم والمتابعة التى شكلها مجلس الوحدة الاقتصادية فى ديسمبر ١٩٧١ لتقييم المرحلة التى وصلت إليها السوق .

٢ - عدم صدور التشريعات المتعلقة بتوحيد السياسات والإجراءات الاقتصادية ، وغير الاقتصادية . بالإضافة إلى عدم البت في كثير من الأمور المتعلقة بحرية إنتقال رؤوس الأموال ، وحرية إنتقال الأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي .

٣ - افتقار السوق للدراسات العلمية عن المياكل الاقتصادية ، والخطط وإمكانيات النمو ومشاكل التنسيق لعدم وجود جهاز متخصص لمثل هذه الدراسات .

٤ - عدم وجود التنسيق بين الألفظمة النقدية في الدول الأعضاء بالسوق . حيث أن قيام التجارة ونموها بينها يترقب على سهولة تسديد المدفوعات . بالإضافة إلى عدم معالجتها لعملية تحويل العملات المحلية للدول المشتركة ، وتركزت الأمر للدول تصرفه كيف تشاء .

٥ - عدم وجود هيئة تختص بتابعة تنفيذ أحكام السوق ، ودراسة مشاكل التطبيق ، والفصل في المنازعات .

٦ - مازالت معظم الدول العربية تركز تجارتها مع الدول الأجنبية المتقدمة لاعتبارات سياسية ترتبط بإمضيها الاستعماري لها . ويتضح ذلك من هيكل التجارة الخارجية للدول العربية .

٧ - وجود الكثير من القيود الإدارية المفروضة على الصادرات والاستيراد .

٨ - كثرة الاستثناءات التي تطلبها الدول المختلفة على تطبيق قاعدة إزالة التعريفية الجبركية على وارداتها .

٩ - قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية ليس لها صفة الإلزام .

١٠ - عدم إتباع سياسة موحدة حيال الدول غير المشتركة في الاتفاقية .

١١ - قرار منع إشترك الدول العربية الغير أعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية من دخولها السوق ليس له ما يبرره بل يزيد من عدم فاعليتها .

١٢ - تبين نظم وأشكال الحكم بين دول السوق فن المعروف أن جميع محاولات التعاون الاقتصادي إرتبطت بواقع العلاقات السياسية العربية غير المستقرة .

ويؤخذ على أسلوب السوق - كما سبق الإشارة في الفصل الثالث من الباب الأول - ، أنه يكتفى بتحرير حركة إلسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأطراف ، تاركا تحقيق التكامل لقسوى السوق التقليدية . أي دون تدخل دول التكامل للتنسيق بين السياسات الاقتصادية أو أوجه الإنتاج المختلفة .

وهذا الأسلوب لا يحقق التكامل ، حيث يكتفى فقط بتحرير

التجارة بين الدول . فهو لا يمثل سوى صورة من صور التعاون الاقتصادي . أما التكامل فيبدأ عند مرحلة تدخل الحكومات للتنسيق بين سياساتها وأنشطتها الإنتاجية .

كما أن هذا الأسلوب يتضمن بعض العيوب منها ، أنه إذا تفاوتت مستويات النمو بين الدول فإن تحرير عناصر الإنتاج سوف يؤدي إلى اتساع هذا التفاوت بينها . وعلى ذلك فالدول الأكثر تقدماً سوف تفرد بمناصر الإنتاج الأكثر كفاءة وذلك لتمتعها بقدر من المياكل الأساسية ومصادر الوفورات الخارجية .

لهذا فإن أسلوب السوق المشتركة يستلزم تطبيقه بين مجموعة دول أنشطتها الاقتصادية متقاربة وهياكلها الإنتاجية متقدمة بما يتيح لها حجماً مناسباً من المراكز التجارية . ولا يعوقها سوى بعض القيود والحواجز الجمركية ، فإذا ما تمكنت من إزالة هذه القيود زاد حجم التجارة الإقليمية ونشطت القطاعات الإنتاجية ولا ينطبق ذلك على الدول المتخلفة .

وعلى ذلك فالاعتماد على قوى السوق في تحقيق التكامل ، أمر لا يتناسب مع الدول التي تتباين في مستويات التقدم والنمو ويؤدي ذلك ما سبق أن اشرنا إليه ، من مشاكل ومعوقات بالنسبة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا ، وما لمستهأن من حالة السوق العربية المشتركة .

يتضح من هذا الفصل أن أثر الاتفاقيات الثنائية والجماعية كان محدوداً على تيار العلاقات الاقتصادية العربية . ولم تسجح الاتفاقيات

في تحقيق زيادة ملحوظة في نسبة التجارة فيما بين البلاد العربية . حيث كانت ٣,٤٪ عام ١٩٦٤ ولم تتجاوز ٥,٥٪ في عام ١٩٧٢ وليست المشكلة قصورا في طلب وضيق السوق بقدر ما هي مشكلة انخفاض مرونة العرض وقلة الإنتاج وقلة تنوعه مما يتطلب إقامة الصناعات الغير موجودة بالمنطقة العربية . أما عن انتقالات رؤوس الأموال فقد ظلت هي الأخرى محدودة — وكانت أهم هذه الانتقالات في مجال رؤوس الأموال العامة لظروف سياسية وليس نتيجة لما خلفته الاتفاقيات من مناخ ملائم لانتقالات رؤوس الأموال الخاصة . كذلك فإن الدول التي حصلت على نسبة كبيرة من رؤوس الأموال العربية هي الدول التي يقوم نظامها على أساس الحرية الاقتصادية ( لبنان ) والتي لم تكن في حاجة إلى مثل هذه الاتفاقيات لإزالة العقبات والحاجز .

وعلى عكس ما اتجهت إليه سياسة التعاون الإقتصادي بين الدول العربية كانت انتقالات عنصر العمل — الذي حظى بأقل قدر من العناية والتنظيم — فقد كانت ظاهرة من أهم ظواهر التكامل الإقتصادي . ففي دول الخليج بلغ عدد العمال الوافدين نسبة عالية تقارب عدد السكان الوطنيين . وفي الدول الأخرى كانت هناك أعدادا كبيرة من العمال الفنيين المهرة وخصوصا في ميدان التعليم والصحة والإنشاءات . وهذه الأعداد واردة من الدول العربية المجاورة .

ومن ثم فقد تميزت هذه المرحلة من مراحل العمل العربي في مجال التكامل الاقتصادي بالتركيز على التبادل التجاري . وقد كان من المتصور

أنه يكفى إزالة الحواجز الجمركية والإدارية حتى يتحقق الانسياب  
التلقائى للسلع وعناصر الإنتاج وأن ذلك لا يتأتى إلا بإبرام اتفاقيات  
بين الدول العربية .

وكان من الطبعى ألا يحقق هذا التصور أهدافه ، بسبب أوضاع  
اقتصاديات الدول العربية من تخلف وتمائل وتخصص فى تصدير الموارد  
الأولية ، وضخف الإنتاج الصناعى . لحرية التجارة بين البلاد العربية  
فى ظل هذه الظروف لا تؤدى إلى إنشاء وتمويل المشروعات الاستثمارية  
ذات القدرة المتكاملة . وهى شروط أولى لازدياد حركة التجارة بين  
البلاد العربية .

هذا بالإضافة إلى أن أسلوب السوق المشتركة يصعب نجاحه وتطبيقه  
بين الدول الساحية للنمو ، نظرا لأنه لا يناسب الدول التى تتباين فى  
مستويات التقدم والفقر ، وأنه يمكن تطبيقه بين الدول المتقاربة فى  
أنشطتها الاقتصادية والتى يتوفر لديها هياكل إنتاجية متقدمة ، وتحتاج  
فقط لإزالة الحواجز الجمركية بينها ، حتى تتمكن من زيادة حجم التجارة  
الإقليمية ، وتنشيط القطاعات الإنتاجية .

## مرحلة المشروعات المشتركة

تعدد صور التعاون الاقتصادي الاقليمي ، التي تمر بها البلاد المختلفة لتحقيق التقارب أو التكامل الاقتصادي. وتدرج في المضمون ودرجة التقارب والتنسيق<sup>(١)</sup> . على أن هناك بعض العقبات التي قد تواجه الدول المختلفة في محاولتها لتحقيق التعاون الاقتصادي ، نظراً لتباين الأوضاع الاقتصادية السائدة فيها . كاختلاف الأنظمة الاقتصادية السائدة في هذه البلاد أو اختلاف مستويات النمو الاقتصادي. أو استعداها لقبول بعض القيود التي تترد على حريتها في اتخاذ قرارات تتصل بسياساتها الاقتصادية أو النقدية أو التجارية<sup>(٢)</sup> .

(١) أنظر في تفصيلات هذه الصور المراجع التالية :

— د . سعيد التجار — الوحدة الاقتصادية بين البلاد النامية — مصر المعاصرة —

أكتوبر ١٩٦٤ ص ٧ .

— د . أحمد القندور — الاندماج الاقتصادي العربي — معهد البحوث والدراسات-

العربية — ١٩٧٠ ص ٩٢٨ .

(٢) أنظر :

— B. Balassa "The Theory of economic Integration"

op. cit. p. w.

— J. E. Meade. case studies in european economic Union, The Mechanics of Integration, OXF, UN - pren, 1962, stud 1, 11, 111.

وأظهر كذلك د . أحمد القندور — المراجع السابق ص ١٥ — ١٧ .

ص ٢٤ — ٢٧ .

ويمتاز أسلوب التعاون عن طريق إنشاء المشروعات المشتركة بالوضوح في توزيع المزايا ، أو المنافع التي تعود على الشركاء فيه نظرا لتحديد هذا التوزيع تلقائيا مع تحديد مساهمات الشركاء في المشروع. (١)

بخلاف الحال عندما يقتصر التعاون على اتباع أسلوب التنسيق بين السياسات . حيث لا يسهل في مثل هذه الحالات التصور مسبقا لتوزيع معين للمزايا التي تعود على الدول المعنية ، نتيجة الاتفاق على إزالة العقبات التنظيمية مثلا أو إزالة الحواجز الجبركية ، إلى غير ذلك من الإجراءات . بل قد تجاوز الأمر ذلك إلى حد الإضرار بالدول التي لم تقل قسطا مناسباً من التقدم والتي تعاني من تخلف في مؤسساتها المالية والتقنية .

ومن هنا تبدو مزايا أسلوب التعاون عن طريق إنشاء المشروعات المشتركة . ذلك أن اتفاق دولتين أو أكثر على إقامة مشروعات تحقق لأطراف الاتفاق مزايا اقتصادية يقتسمها الأطراف وفقا لقواعد يتفق عليها من شأنه أن يجعل من اختلاف الدول الأطراف في أنظمتها

---

(٣) أنظر : عبد الحليم الحمد - الاستثمار متعدد الأطراف والتكامل الاقتصادي العربي - بحث مقدم لندوة المشروعات المشتركة العربية - القاهرة ديسمبر ١٩٧٤ ص ١١-١٣ وكذلك أنظر : بحث الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية - حراسة محاولات إنهاء شركات عربية مشتركة ، التجار والمصنوعات - ندوة المشروعات المشتركة العربية - القاهرة ١٩٧٤ ص ٢ .

«الاقتصادية مسألة ثانوية في هذا المجال»<sup>(١)</sup> .

ومن السهل إذن أن تتبين أهمية المشروعات المشتركة كخطوة هامة في سبيل تحرير عناصر الإنتاج ، مادامت تتضمن بصفة عامة السياب وقوس الأموال ، من الدول ذات الفائض إلى الدول ذات العجز . وهذا يعتبر صورة هامة من صور التكامل الجزئي .

وبالرغم من أهمية المشروعات المشتركة كوسيلة لتحرير انتقال العناصر كأدلة لتحقيق التكامل ، إلا أن ما تحقق منها في هذا المجال بين الدول العربية ، يعتبر قدرا متواضعا بالنسبة للفرص المتوفرة في شتى المجالات .

#### العمل العربي في مجال المشروعات المشتركة

تعددت محاولات البلاد العربية لإنشاء مشروعات تدخل تحت مدلول المشروعات المشتركة ويمكن أن تقسم إلى المجموعات الأربع التالية :

##### ١ — المجموعة الأولى :

وهي خاصة بمجموعة البنوك والمصارف وصناديق التمويل ومنها ما يلي :

أ — البنك العربي الأفريقي .

ب — البنك الإسلامي للتجارة .

---

(١) من أمثلة ذلك إنشاء البنك العربي الأفريقي الذي يضم دولاً مختلفاً نظمتها السياسية والاقتصادية وهي الكويت ، مصر ، العراق ، والجزائر ، قطر .

ج - المصرف العربي الدولي .

د - الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعى .

هـ - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا .

#### ٢ - المجموعة الثانية :

وهى خاصة بمجموعة شركات الاستثمار ونخص بالذكر منها  
الشركات التالية :

أ - الشركات الكويتية السودانية للاستثمار المحدود .

ب - شركات الاستثمار الكويتية المصرية .

ج - الشركة العربية للاستثمار .

#### ٣ - المجموعة الثالثة :

وهى خاصة بشركات الانتاج الاولى ونخص بالذكر منها الشركات  
التالية :

أ - شركة البوتاس العربية المحدودة .

ب - الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية .

ج - الشركة العربية للتعدين .

#### ٤ - الجموعة الرابعة :

وهي خاصة بشركات الخدمات ونخص بالذكر منها الشركات التالية .

- أ - الشركة العربية لبناء السفن .
- ب - الشركة العربية للملاحة البحرية .
- ج - الشركة العربية البحرية لنقل البترول .
- د - الشركة العربية لأنابيب البترول .

#### تقييم عام للشروعات العربية المشتركة :

نشير فيما يلى إلى تقييم عام للشروعات العربية الى سبق الإشارة إليها :

١ - تعددت الاتفاقيات العربية وكثرت في مجال إنشاء الشركات المشتركة ، التي بدأت في الظهور في أواخر الستينات ، ونلاحظ أن هذه الظاهرة لم تكن موجودة في الخمسينات . ويرجع ذلك للعوامل الآتية :

أ - عدم وجود المناخ الاستثمارى اللازم لحركة الاستثمارات من الجوانب السياسية والاقتصادية عموماً . وفقدان الثقة ما بين الدول العربية بعضها البعض .

ب - عدم وجود فوائض أموال عربية بالقدر الذى وصل اليه حجمها بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، نتيجة ارتفاع أسعار البترول .

ج - عدم وجود الأطراف التمويلية لتشجيع حركة الاستثمارات . بالإضافة إلى عدم وجود الضمانات اللازمة للاطمئنان إلى مصير الأموال ، وللمؤسسات التى سيتم إنشاؤها داخل الدول العربية المضيفة لها .

د - عدم وجود المؤسسات الاستشارية التى تهتم وتنحصر فى النواحي الاقتصادية والتى تقوم بإجراء الدراسات اللازمة لبيان مدى جدية وجدوى المشاريع قبل السبر فى إنشائها .

هـ - عدم وجود القوانين والتشريعات التى تسمح بالمعاملة التفضيلية ، ومنح الامتيازات والحصانات للاستثمارات العربية ( خاصة ) بين الدول العربية .

٢ - حالف التوفيق مجموعة البنوك والمصارف وصناديق التمويل . نظراً لأن نوع النشاط الذى تمارسه هذه المشاريع هو أكثر النشاطات جاذبية بالنسبة للمستثمرين حيث لا يحتاج إلى خبرات وكفاءات دقيقة يصعب توافرها ، كما هو الحال فى الأنشطة الأخرى . كما أن الضمانات التى وضعت للشروعات الثلاثة كانت كافية بالقضاء على التخوف . وان كان فى بعض الأعمال المصرفية شيء من المخاطرة إلا أنها

أقل بكثير من تلك التي تعيق بالانشغالات الاستثمارية المباشرة ،  
بالإضافة إلى أن معدل الربحية في هذه الأنشطة مرتفعة ولا يحتاج إلى  
رؤوس أموال كبيرة .

٣ - جانب الترفيق المشروعات الأخرى خلال الستينات . لأن  
القائمين عليها كانت تؤثر فيهم اعتبارات سياسية . ولم تحكم سياساتها  
اعتبارات اقتصادية أو روح التكامل الاقتصادي . الأمر الذي أدى إلى  
توقيع اتفاقيات مشروعات لم يكن من الصعب في ظروفها أن يكشف  
انتفاء المصلحة الاقتصادية المباشرة لدى بعض الأعضاء وضعف  
الإمكانات التمويلية لدى البعض الآخر ، والتخوف الذي كان مسيطراً  
على جميع الأطراف من المستقبل الاقتصادي والسياسي .

أما التجارب الأخيرة التي لاقت شيئاً من النجاح ، فقد تم معظمها  
بين مجموعة متجانسة قوية من ناحية الإمكانات المالية . ووضعت  
بالنسبة لها مصلحة اقتصادية مباشرة مشتركة . وأمنت نفسها بعدم  
ذلك بالعصمانات المنصوص عليها في معظم الاتفاقيات التي عقدت في  
الستينات (١) .

(١) ينطبق ذلك على الشركات المصدرة للبتروك وشركة أنابيب البترول  
والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وشركات الاستثمار الثلاثة : الكويت  
السعودية ، والكويتية المصرية ، والبركة العربية للاستثمار وعلى مشروع  
شركتي مجلس الوحدة الاقتصادية (التمديد ، والثروة الحيوانية) .  
أنظر تفصيلات ذلك بدراسة الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية —  
المراجع السابق .

كما بدأ دخول المال العربي الخاص ميدان المشروعات العربية المشتركة، حيث امتنع عن ذلك من قبل خشية المخاطرة وعدم الاستقرار في المنطقة العربية . ومن هنا تبدو أهمية الضمانات التي يجب أن تمنح للمشروعات العربية المشتركة . حتى تتخطى خطوات كبيرة للأمام . ومن هنا جاءت القوة الدافعة لاستكمال مشروع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (١)

٤ - تميزت المشروعات العربية المشتركة ذات النفل الاقتصادي ، بغلبة الطابع الحكومي عليها . فبعضها قام عن طريق منظمات عربية حكومية - مثل الجامعة العربية (٢) ومجلس الوحدة الاقتصادية

---

(١) أن ما يحدث حاليا بين مصر والسودان لأمدق الصور على ما سلف ذكره حيث يجري حاليا الإعداد لإنشاء مؤسسة لتمويل مصروعات التكامل بين مصر والسودان وإنشاء شركة للتعبدين . وقد وافقت اللجنة المشتركة من القطرين يوم الإثنين ٢ نوفمبر ١٩٧٦ على إنشاء المؤسسة الاقتصادية المشتركة لتمويل والإشراف على مصروعات التكامل وتنسيق عمل الشركات التي أنشئت وتم إنشاؤها بين البلدين في إطار منهاج التكامل .

(٢) المشروعات التي تمت في إطار الجامعة العربية هي :

- ١ - الصندوق العربي للأمناء الاقتصادي والاجتماعي .
- ب - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا .
- ج - شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة .
- د - الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية .
- هـ - الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الأفريقية .
- و - الشركة العربية لتأميلات البترول .

العربية<sup>(١)</sup> واتحاد الجمهوريات العربية<sup>(٢)</sup> - وبعضها قام في إطار منظمات عربية قطاعية تمثل حكومات - مثل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول<sup>(٣)</sup> والبعض الآخر قام في إطار شركات استثمارية - المساهمون فيها حكومات عربية - مثل الشركة العربية للاستثمار - أو في إطار شركات استثمار قطرية تساهم فيها الحكومات المعنية بنصيب كبير في

(١) المشروعات التي تمت في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية هي :

- ١ - الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستحضرات الطبية .
- ب - الشركة العربية للتعدين .
- ج - الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية .
- د - الشركة العربية للاستثمارات الصناعية .

(٢) المشروعات التي تمت في إطار اتحاد الجمهوريات العربية هي :

- ١ - مصرف الاتحاد العربي لتنمية الزراعة .
- ب - شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين .
- ج - مؤسسة الأنعام العربي للتنمية الزراعية .
- د - شركة الاتحاد العربي لنقل البرى .
- هـ - شركة الاتحاد العربي لنقل البحرى .

(٣) الشركات التي أنشئت في إطار التنمية العربية المصدرة للبترول .

- ١ - الشركة العربية لنقل البترول .
- ب - » » لبناء وإصلاح السفن .
- ج - » » للاستثمارات البترولية .
- د - » » للخدمات البترولية .

رأسها<sup>(١)</sup> أو بين الحكومات مباشرة مثل الهيئة العربية للتصنيع العربي<sup>(٢)</sup> . أو بالاشتراك بين شركات حكومية تمثل قطاعاً إنتاجياً وشركات استثمارية<sup>(٣)</sup> .

يعتبر غلبة الطابع الحكومى على المشروعات العربية المشتركة ، ظاهرة إيجابية لدفع وتطوير العمل الاقتصادى المشترك ، باتجاه التكامل الإنتاجى حيث إن المشروعات ذات الطابع الحكومى تمثل إرادة رسمية لدى الدول فى تطبيق سياسة إقتصادية تهدف إلى تحقيق التعاون وتبادل المنافع ، وإستغلال الإمكانيات العربية بشكل يسمح بتطوير الواقع العربى نحو الأفضل .

ونتيجة لإنتطاع المشروعات العربية المشتركة بالطابع الحكومى ، فإن كثيراً من هذه المشروعات قد أُلشئت باتفاقات دولية — خاصة الاتفاقات المتعددة الأطراف — وأخذت هذه الاتفاقات شكل الشركة الدولية ، والى تمييز بأنها لا توضع لآى نظام قانونى لآية دولة معينة . وهذه الصيغة تستغرق وقتاً طويلاً فى إعداد وبدء تنفيذ الاتفاقية المنشئة

---

(١) مثل الشركة السودانية الكويتية للاستثمار وشركة الاستثمار الكويتية المصرية والشركة الكويتية المصرية للتقارات .

(٢) مكونة من مساهمات مصر والسعودية وقطر والإمارات وهى خاصة بتصنيع الأسلحة العربية وتطويرها .

(٣) ومثال ذلك الشركة العربية لأفانيب البترول « سويد » .

للمشروع . كما أنها قد تسبب في إثارة عدد من المشاكل بعد بدء تنفيذ المشروع .

إلا أنه من الملاحظ أن المنظمات العربية الحكومية ، لم تقم إلا بدور الوسيط والمنفذ لقرار سياسي ، واقتصادي معين . ولم يكن لها في معظم الأحيان أى دور في تمويل المشروع . حتى إن المشروع بعد إعلان قيامه وتكوين هيكله الإداري يصبح مستقلاً عن المنظمة التي قام في إطارها ، مما يؤدي إلى عدم وجود أى متابعة لتقييم أعماله ، وسيره على الخط الذي ألتقى من أجله .

هـ — يقتصر إسهام الدول المصدرة لرأس المال في المشروعات العربية المشتركة تقريباً على تقديم الأموال والمشاركة في الإدارة العليا للمشروع . لأنها لا تتمتع بدرجة عالية من التقدم التكنولوجي . بل هي أقل تقدماً مما هو عليه الحال بالنسبة للدول المستوردة لرأس المال . لذلك فإن إسهام الدول المصدرة لرأس المال نادراً ما يترتب عليه تأثير في سياسة العمالة في المشروع المشترك ، لقلة العناصر الفنية المدربة لديها .

ولسكنها نصر على الاحتفاظ بالدور القيادي في الإدارة العليا للمشروع ويمكن أن يؤدي سوء الاختيار في هذا الخصوص إلى وضع سلطة إصدار القرارات اليومية اللازمة لتشغيل المشروع ، في أيدي عناصر غير مؤهلة لهذا العمل ، مما قد تكون له نتائج وخيمة على المشروع . وغالباً ما يلاحظ اعتماد هذه العناصر على المستشارين الأجانب . وفي

بعض الأحيان يتم التعاقد مع شركة أجنبية لإدارة المشروع بالكامل في الفترة الأولى . وقد قدرت المبالغ التي تدفع للشركات الإستثمارية الأجنبية في العالم العربي بحوالى ١,٨ بليون دولار في السنة (١) .

٦ — تأسست كثير من المشروعات العربية المشتركة على مبدأ المساواة في الحصص بين الشركاء أو على الأقل بين مجموعة الشركاء المحليين ومجموعة الشركاء من الدول العربية الأخرى ، ويرد ذلك بصفة خاصة في المشروعات التي تبنتها منظمة الأوبك . وفي كثير من المشروعات الثنائية وينمكس ذلك على طريقة تشكيل مجالس إدارات هذه المشروعات حيث يحصل كل طرف على نصف المقاعد .

٧ — تم تنفيذ المشروعات العربية المشتركة التي قامت حتى الآن ، دون وجود مخطط إقليمي لتحرير عناصر الإنتاج في المنطقة العربية ، ووضع نظام للأفضليات في التجارة . هذا بالإضافة إلى علم قيامها بنشاطها في إطار أو تصور عام للتنمية الاقتصادية العربية على الصعيد القومي . مما يؤدي ذلك إلى بعثرة جهودها وإمكانياتها ، وبما يحول دون تحقيق تقسيم للعمل في المنطقة العربية بما يتناسب مع الظروف الخاصة

---

(١) ويقدر ما بين ١,٨ ، ١,٢ بليون دولار يغطي نفقات الاستثمارين المنسيين وما بين ٦٠٠ ، ٧٠٠ مليون دولار يغطي الأتعاب الإدارية والقانونية والاستشارية العامة والخمسات المالية ودراسات السوق .  
أنظر : د . إبراهيم شعاعته - الدولارات البترولية والمفروعات العربية المشتركة - المجلة الدولية العدد ٤٦ أكتوبر ١٩٧٦ .

بالموارد الطبيعية والمالية والبشرية لكل بلد عربي .

٨ — عدم وجود صيغة قانونية محددة ، لإقامة المشروعات العربية المشتركة ، حيث تعددت الصيغ المطبقة .

٩ — عدم إتيان المشروعات العربية المشتركة ، للمجال الصناعي بصورة كافية ، وذلك على الرغم من إحتياج المنطقة العربية إلى إنشاء العديد من الصناعات .

١٠ — ينظر البعض - في مجال تقييم المشروعات المشتركة - إلى العائد والمكاسب المادية التي تحققها هذه المشروعات كميّار لنجاحها أو فشلها ويتفق مع هذا الرأي الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية فيما ذكرته عن تقييم المشروعات المشتركة .

وبنظرنا نرى أن يشمل معيار النجاح أيضاً مدى قيام هذه المشروعات في نطاق التكامل الإلتاحي على طريق إحداث التكامل الإقتصادي بين الدول العربية . بل إننا نرى أن فشل المشروعات المشتركة في الفترة السابقة ( حسب مفهومنا لها ) يرجع إلى أن قيام هذه المشروعات قد ترك لآليات السوق ولم تتضمن مع إنشائها قدراً من التنسيق بين خطط التنمية للأطراف في هذه المشروعات .

من دراستنا للباب الثاني وضح لنا تجارب الدول ذات الانظمة المختلفة في مجال التكامل الاقتصادي ، خاصة الدول التي في سبيلها النمو والتي تلائم ظروفها الاقتصادية والاجتماعية - إلى حد ما - ظروف الدول الإسلامية .

كما برز من سردنا لهذه التجارب عوامل النجاح لبعض جوانبها ، والأسباب التي أدت إلى فشل الجوانب الأخرى .

ونظراً لأن ظروف كل تجمع تختلف عن ظروف التجمع الآخر ، لذا فإن أساليب كل منها تختلف في إقامة التكامل .

والسؤال الذي يثار هنا عن ما هو السبب الأساليب في الوقت الراهن لإقامة تكامل إقتصادي بين البلاد الإسلامية . وهذا ما سوف نجيب عنه في الباب الثالث . حيث نوضح فيه عوامل نجاح ومعوقات هذا التكامل . ثم نشير إلى الأساليب المختلفة للتكامل ونختار منها الأسلوب الملائم لإقامه هذا التكامل .

## الباب الثالث

مدى إمكانية قيام تكامل اقتصادى بين البلاد  
الإسلامية والأسلوب الملائم له فى الوقت الراهن

---

وضمح لنا من سرد النظرية التقليدية للتجارة الخارجية ، وكذلك دورها فى التنمية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، وما حدث من تطور أدى إلى إتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، مما حدا بالاقتصاديين إلى البحث عن أسلوب جديد للتنمية . وانتهى الأمر لدى معظمهم إلى اعتبار التكامل الاقتصادى من أحسن الأساليب لذلك .

وقد لاحظنا أن الدول المتقدمة قد سبقت باقى الدول فى سلوك هذا الأسلوب ، حيث اتخذت عدة صور من التكامل بينها كان آخرها السوق الأوروبية المشتركة .

ونحن نرى أن التكامل الاقتصادى بين الدول المتخلفة ، أصبح ضرورة من أجل الإسراع فى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية . والتكامل فى هذه الحالة ليس هدفاً فى حد ذاته بل يعتبر من أحسن

## الوسائل لإنجاح التنمية<sup>(١)</sup> .

كما سبق الإشارة إلى حدوث الكثير من المزايا الناتجة عن التكامل منها ظهور الوفورات الخارجية والداخلية الناتجة عن اتساع السوق ، وانخفاض التكاليف وتحسن معدل التبادل الدولى مع الخارج ، مما يؤدي إلى إمكانية الدول المختلفة في المساومة ، والقدرة التفاوضية مع التكتلات الاقتصادية الأخرى . بالإضافة إلى أن اتساع السوق يؤدي إلى كبر حجم الإنتاج في المشروعات الأكثر كفاءة ، وإحلال السلع للمنتجة محليا - التي تتميز بتكلفتها الرخيصة - محل السلع المستوردة .

ومن سردنا لطبيعة البلاد الإسلامية وحالتها الواقعية ، تبين لنا أنها بلاد مختلفة رغم ارتفاع متوسط الدخل الفردى في السنوات الأخيرة البعض منها - وهي الدول البترولية - إلا أننا نرى أن هذه البلاد لديها من الإمكانيات الذاتية ما يؤهلها إلى إحداث تكامل اقتصادى سليم . كما نرى أن فوائض الأموال لدى بعض الدول الإسلامية البترولية تعد أحد العوامل الحاسمة في إنجاح التكامل الاقتصادى الإسلامى ، وتساعد على التغلب على عقباته المختلفة إذا ما وضع تصور شامل للمحاولات التي يمكن أن يتركز عليها وتوافرت الإرادة السياسية لتحقيقه .

---

O. N. U., "Lerole des institutions financières multilaterales dans La Prenation de l'integration économique entre Pays en voie de développement, N. Y. 1975, p. 5.

## الفصل الأول

### عوامل نجاح التكامل الاقتصادي الاسلامي :

إن الله سبحانه وتعالى قد أنبأنا في كتابه الحكيم بأنه قد أكمل الدين الذي أبتغاه لنا وأتم نعمته هذه علينا ، فاعلمنا إلا أن نتقبل منه نعياده بالشكر والتسك به ، والإيمان بما أنزل منه ، فهو الدين الكامل المتكامل . اليوم ينس الذين كفروا من دينكم فلا تخشعوا واخشون ، اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً<sup>(١)</sup> . ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين<sup>(٢)</sup> .

لهذا كان حقاً علينا أن نؤمن بكامل هذا الدين ، لأنه الحق ، وأنه لا يتخلو من أي تنظيم دنيوي ومنه الاقتصاد حيث إن الإسلام شامل وكامل لكل شيء . كما أن الأصل في الإسلام هو وحدة الأمة الإسلامية حيث أنها وطن واحد ، وإن قسمت إلى عدة أقاليم وقد كان يرأس هذه الأمة أمير المؤمنين ويولى على كل إقليم حاكم ( أو أمير أو عامل ) من

---

(١) من الآية رقم ٣ من سورة المائدة

(٢) الآية رقم ٨٥ من سورة آل عمران

قبله . وكل حاكم لكل إقليم مسئول عن شعب وأموال وأراضي إقليمه حيث يعمل على توفير الأمن والأمان للإقليم ، وأن يعمل على تطبيق الشريعة الإسلامية كاملة ويقوم بالصرف وسد حاجة إقليمه من الاحتياجات المختلفة . وإذا ما فاض شيء من الأموال يقوم بإرسالها إلى أمير المؤمنين فتوضع في بيت المال حيث يتم الصرف منها على الأقاليم الأخرى والتي في حاجة إليها . وكذلك إذا ما نقص مال إقليم أو حدثت مجاعة لنقص محاصيل الإقليم كان على الخليفة أن يمد هذا الإقليم بما يحتاجه من أموال أو محاصيل من الأقاليم الأخرى . وهذا تطبيقاً لما نص عليه الكتاب والسنة . وفي هذا يقول الله تعالى : **« إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون »** (١) ، **« وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون »** (٢) .

وقان رسول الله صلى الله عليه وسلم : مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى . (رواه البخاري) .

إذن فالأصل في الإسلام التكامل الاقتصادي بين جميع الأقاليم في الوطن الإسلامي ، فلا يشتكى أمير من فقر أو عجز ، وآخر عنده فائض بل يحدث انتقال فوري من صاحب الفائض إلى من لديه عجز .

---

(١) الآية رقم ٩٢ من سورة الأنبياء

(٢) الآية رقم ٥٢ من سورة المؤمنين

وكان بيت المال بمثابة البنك المركزي للدولة الإسلامية ( أو بنك الدولة ) حيث كانت الأموال ترد إليه من جميع أنحاء الولايات الإسلامية حيث تحفظ فيه وتصرف منه في شئون الدولة الإسلامية المختلفة . ومن أمثلة الصرف من أموال بيت المال ، إقامة المشروعات الجديدة ، وإقامة التحصينات<sup>(١)</sup> ، أو تلافى حدوث مجاعة بتأخير قحط أو غلاء<sup>(٢)</sup> . ياحدى الولايات . كما كان يقدم الأموال للزراع والتجار عن طريق القروض .

والتكامل لم يكن فقط في هذه المجالات بل كان على مستوى جميع عناصر الانتاج ، فلم يكن هناك أية قيود على تنقل المسلمين من بلد إلى بلد آخر من أجل العمل أو التجارة أو الاستثمار . ولم بتقيدها بأى قيود جمركية بين الولايات المختلفة . كما كان حق الملكية مكفول لكل مسلم في كل بلاد الأمة الإسلامية . فالأمة الإسلامية رغم اتساعها أمة واحدة .

وكانت صورة التكامل الانتصادى فيها من أحسن وأرقى الصور . ويكنى أنه كان مصدرها الكتاب والسنة : تركت فيكم ما أن تمسكنم به لن تضلوا بعدى أبداً ، كتاب الله وسنتي . صدق رسول الله . فلورجع المحلون إلى هذا الهدى السلم والنزل من عند الله سبحانه وتعالى ما كانت أحوال المسلمين على ما هي عليه الآن من تشتت وتفرق وتمزق

---

(١) راجع الطبرى ج ١٠ ص ٧١ .

(٢) راجع ابن الجوزى ، انتظم ج ٥ ص ١٧٢ ، ج ٦ ص ٥٠ ، ٣١٧ .

وخلافات ، وتفاعلات في الأموال والعقائد المختلفة . « ولا تكونوا  
كالذين نسوا الله فأنساهم أنفسهم » (١) ، « ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع  
قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق » (٢) . صدق الله العظيم .

---

وفما يلي تلقي الضوء على بعض العوامل الأخرى والتي تؤدي إلى  
نجاح التكامل الاقتصادي بين العالم الإسلامي ، حيث نلاحظ أن الأمة  
الإسلامية تتميز بأن لديها من العوامل ما يساعدها على نجاح  
هذا التكامل .

وتتلخص أهم هذه العوامل في الآتي :

- ١ — اختلاف الإمكانيات الزراعية .
- ٢ — اختلاف الهياكل الإنتاجية خاصة الإنتاج الصناعي .
- ٣ — اختلاف القدرات التمويلية .
- ٤ — تباين إمكانيات رأس المال البشري .
- ٥ — اتساع السوق على نطاق الأمة الإسلامية .

---

(١) من الآية ١٩ من سورة الحصر .

(٢) من الآية ١٦ من سورة الحديد .

## المبحث الأول

### اختلاف الإمكانيات الزراعية بين البلاد الإسلامية :

تعتمد معظم الدول المختلفة - ومنها البلاد الإسلامية - أساساً على إنتاج القطاع الزراعي . ويعرقل تخلف هذا القطاع سير التنمية في القطاعات الأخرى ، ويهدد سلامة النشاط الاقتصادي العام . لذا احتلت خطط التنمية في القطاع الزراعي مكان الصدارة في خطط التنمية في البلاد المختلفة ، خاصة بعد بروز مشكلة تزايد السكان ، وتفاقم مشكلة نقص الغذاء ، وزيادة الطلب على المواد الأولية الزراعية بالإضافة إلى أن التصنيع في البلاد المختلفة يعتمد أساساً على المنتجات والحامات الزراعية .

والواقع أن هناك ارتباطاً ما بين التنمية الصناعية والتنمية الزراعية وأن تطور كل منهما شرط أساسي لنجاح وتطور الآخر ، حيث إن في تطوير الصناعة فائدة تعود على تطور الزراعة ، بتزويدها بالمعدات ، والآلات ومستلزمات الإنتاج كالجرارات والأسمدة والمبيدات الحشرية بجانب تصنيع المنتجات الزراعية ، وامتصاص العمالة الزراعية الزائدة عن الحاجة ، والتي تمثل نسبة كبيرة من البطالة المقنعة والموسمية .

كما أن تنمية القطاع الزراعي يعود بالفائدة على القطاع الصناعي من

ناحية توفير الخامات والمواد الأولية اللازمة للتصنيع وكذا المواد الغذائية اللازمة للسكان والعاملين بقطاع الصناعة وتوفير العملات الحرة في استيراد المواد الغذائية من الخارج<sup>(١)</sup> .

وتواجه الكثير من البلاد صعوبات حمة لتحقيق تنمية زراعية شاملة ، لاعتمادها على مواردها الذاتية ، وعدم توافر إطار متكامل مع دول أخرى ، يمكن معه تحقيق معدلات عالية من النمو في هذا المجال .

ومن الملاحظ أن الدول الإسلامية تنبأين لديها الإمكانيات الزراعية . فالدول الإسلامية البترولية تفتقر إلى هذه الإمكانيات ( عدا إيران ) على عكس بعض الدول الغير بترولية والتي يتوافر لديها الإمكانيات الزراعية<sup>(٢)</sup> . ولكن إذا نظرنا للأمة الإسلامية ككل نجدها ذات وفرة للموارد الطبيعية المختلفة ، مما يسهل عملية التخصص في

---

(١) فالجزائر مثلا تؤدي ٥٠ ٪ من دخلها البترولي لاكتناء المواد الغذائية الأساسية . أنظر / محمد الرفعي - آفاق التعاون الزراعي العربي - بحث مقدم لمؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب السادس - الرباط يونيو ١٩٧٦ .

(٢) نسبة الإنتاج الزراعي إلى الناتج القومي ضئيل جدا في السعودية والكويت وليبيا ودولة الإمارات ودول الخليج . هذا بالإضافة إلى أن معظم هذه الدول تمتلك مساحات صغيرة من الأراضي الزراعية : فالبحرين ٢٠٠٠ هكتار ، قطر ٢٠٠٠ هكتار ، الكويت ١٠٠٠ هكتار ، الإمارات العربية ١٣٠٠٠ هكتار . أما الدول الغير بترولية فنجد أن لدى بعضها مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وعلى سبيل المثال ما يلي : تركيا ٢٧ و ٦ مليون هكتار ، =

العمل بينها ، وذلك في حالة ما إذا قامت بإجراء تكامل إقتصادي وقطعت فيه شوطا كبيرا . حيث تستطيع هذه الأمة أن تخطو قدما نحو التنمية الاقتصادية الكاملة باستغلال المميزات النسبية لكل دولة .

كما تتوافر لدى بعض الدول الإسلامية مساحات من الأراضي القابلة للزراعة ولم تستغل بعد . وتبلغ مساحتها ٨٠ مليون هكتار وهي تمثل حوالي ٨٥ ٪ من جملة المساحة الصالحة للزراعة في هذه البلاد ويتركز وجود هذه الأراضي في السودان ، حيث يوجد بها ٣٨ مليون هكتار ، والمغرب ٨٠ مليون هكتار ، والصومال ٨٠ مليون هكتار ، والجزائر ٧ مليون هكتار ، والعراق ٦ مليون هكتار<sup>(١)</sup> .

وتوضح البيانات المتاحة عن الإنتاج والاستهلاك من القمح والأرز والذرة والشمعير في بعض البلاد الإسلامية ( الدول العربية ) وجود عجز في إنتاج هذه المحاصيل عن معدل الاستهلاك فيها يقدر بحوالي ٣٧ مليون طن . منها ٣٠٤٨ مليون طن قمح ، ١٤٠ مليون طن من الذرة بنوعها ، ٢٥٠ مليون طن من الشمعير . وتختلف هذه البلاد عن

---

= نيجيريا ٢٣٨ مليون هكتار ، باكستان ١٩٤ مليون هكتار ، أندونيسيا ١٩٤ مليون هكتار ، إيران ١٥٩ مليون هكتار ، النيجر ١٥ مليون هكتار .

U. N. " Statistical year Book, 1977.

F. A. O. " production year Book" 1977,

(١) أنظر : د . أحمد عبد السلام هبة - الإنتاج الزراعي في الوطن العربي

- القاهرة ١٩٧٥ ص ٥٦ جدول رقم (١) .

بعضها البعض في حجم هذا العجز<sup>(١)</sup> رغم أن البلاد الإسلامية تمتلك ٢٥٢,٤ مليون هكتار من الأراضي الزراعية . وهي تعادل ١٦,٩ ٪ ( بما يعادل ١/٦ ) من إجمالي ما يملكه العالم من هذه الأراضي (العالم ١٤٨٨ مليون هكتار) .

ويرجع هذا العجز إلى العوامل الآتية :

١ - انخفاض إنتاجية المحاصيل عامة والحبوب بصفة خاصة ، مما يضطر هذه الدول لاستيراد كميات كبيرة منها ، رغم أن معظمها دولاً زراعية . وقد كان معدل إنتاج القمح عام ١٩٧٢ يتراوح بين ١٠,٣ إلى ٣,١ طن هكتار والأرز يتراوح إنتاجه ما بين ١,٠ إلى ٥,٣ طن / هكتار . والقمح ما بين ١٠,٧ إلى ٢,٨ طن / هكتار . والذرة الشامية ما بين ٥,٠ إلى ٣,٧ طن / هكتار . والذرة الرفيعة يتراوح ما بين ٥,٢ إلى ٣,٩ طن / هكتار .

ويجاء بمقارنة ما بين معدلات إنتاج القمح من بعض المحاصيل الزراعية في أعلى هذه الدول إنتاجاً ( مصر ) مقارنة بأعلى معدلات إنتاج بعض دول العالم ( متوسط ٧٠ - ٧٢ ) نجد الآتي<sup>(٢)</sup> :

---

(١) أنظر : دراسة مجلس الوحدة الاقتصادية - دراسة تبريرية لإنهاء شركة عربية للزراعة والإنتاج الزراعي ص ٣ حيث تشير إلى أن العجز بلغ عام ١٩٧٢ بالنسبة لمصر ١٣١٧ ألف طن والسعودية ٥٧٦ ألف طن ولبنان ٤٦٠ ألف طن وليبيا ٣٥٩ ألف طن .

(٢) أنظر دراسة مجلس الوحدة الاقتصادية - المرجع السابق ص ٩ .

## إنتاجية الفدان في مصر إنتاجية الفدان في الدول الأجنبية

القمح	٨,١٢	أردب	١١,١٣	أردب في فرنسا
ذرة شامية	١١,٢١	د	١٥,٤٥	أردب في كندا
أرز شعير	٢,٢٦	طن	٢,٥٨	طن في أسبانيا
قصب السكر	٨٤٨	قنطار مترى	١٤٠٩	قنطار مترى بيو

ومن هذه الإحصائية يتضح مدى تخلف أساليب الزراعة بالبلاد الإسلامية وأن ثمة مجالات واسعة للارتفاع بمستوى إنتاجية المحاصيل الزراعية بالدول الإسلامية بوجه عام ، وذلك بإدخال بعض التحسينات الفنية على أساليب الإنتاج الزراعى ، وتحسين الأراضى الضعيفة والاهتمام بمشروعات الري والصرف واستخدام الأساليب العلمية الحديثة .

### ٢ - بدائية وسائل الإنتاج :

والجدول التالى يوضح نصيب بعض الدول الإسلامية من الجرارات الزراعية ، ومنه يتضح مدى ضآلة نصيب هذه الدول من تلك الجرارات <sup>(١)</sup> .

---

(١) أنظر مذكرة المعهد القومى للتخطيط رقم ٧٠٦ عام ١٩٧١ - أعداد قسم التخطيط الاقتصادى « التكامل الاقتصادى الزراعى العربى » .

الدولة	عدد الجرارات لكل ألف هكتار
سوريا	٠,٧٠
السودان	٠,٠٩
ليبيا	٠,٢٢
مصر	٤,٥٨
الجزائر	٠,٧٢
تونس	١,٨١
الأردن	١,٧٢
لبنان	٦,٨٨

هذا ويقدر عدد السكان العاملين في البلاد الإسلامية طبقاً لأرقام عام ١٩٧٦ بحوالى ٢٢٦,٨ مليون نسمة . أى بنسبة ١٣,٣ ٪ من مجموع السكان العاملين بالعالم وتقدر القوة العاملة في قطاعات الزراعة بحوالى ١٣٩,٣ مليون نسمة ، أى حوالى ٦١,٤ ٪ من إجمالى عدد السكان العاملين .

ويتفاوت نصيب الفرد من المساحة المزروعة حيث تتراوح الكثافة السكانية للهكتار الواحد من الأراضى المزروعة ما بين ١٠ نسمة فى

سوريا والعراق ، إلى ٢٣ نسمة في السودان ، بينما تصل في مصر إلى ١٢٠ نسمة . وهذا التفاوت يدعو إلى إعادة توزيع القوى العاملة في القطاع الزراعي بين البلاد الإسلامية بما يحقق سد العجز في بعض البلاد والتخلص من الزيادة في البلاد الأخرى<sup>(١)</sup> .

كما يتميز الوضع الإسلامي بتوافر المواد الخام اللازمة لاقامة صناعات الآلات الزراعية كالجرارات ، وآلات الحرث ، والري والحصاد . كما تتوفر لديه مواد أولية تدخل في تصنيع مستلزمات الإنتاج الزراعي ، كالأسمدة والمبيدات الحشرية . إلا أن حاجة الوطن الإسلامي أكبر مما هو متوفر لديه مما يؤدي إلى استيراد كميات كبيرة من المدخلات الصناعية ، وكذا الأسمدة والمبيدات . ويمكن مع إتخاذ الخطوات الخاصة بالتكامل الاقتصادي إجراء توسع في الإنتاج في هذا المجال بحيث يفي بحاجة الزراعة العربية<sup>(٢)</sup> .

---

(١) كانت مصر من أول الدول الإسلامية التي بادرت إلى ذلك حيث تم تحويل بعض الأمر من الريف المصري إلى كل من السودان والعراق في السنوات الأخيرة .

(٢) تشير دراسة مجلس الوحدة الاقتصادية « دراسة تمهيدية لإنشاء شركة عربية للزراعة والإنتاج القفائي » ص ٢٣ . لأن أن إنتاج واستهلاك الأسمدة والمبيدات والآلات الزراعية المستخدمة في الوطن العربي عام ١٩٧٢ كالآتي :

— الآلات الزراعية ( بالعدد )	١٥٠٠٠٠	٣١٤٥٦٤	١٦٤٥٦٤
الأسمدة ( بالطن )	٧٩٩٢٠٠	٩٣٩٢٢٢	١٤٠٠٢٩
المبيدات ( بالطن )	—	٥٩٩٠٢	٥٩٩٠٢

بما سبق يتضح لنا مدى تخلف الدول الإسلامية في المجالات الزراعية رغم توفر الإمكانيات اللازمة لرفع قدرتها الإنتاجية . حيث إن الأراضي الزراعية المستقلة حالياً بالمنطقة العربية وحدها تقدر بحوالى ٥٢٥ مليون هكتار — بينما الأرض الصالحة للزراعة والتي لم تستزرع تقدر بحوالى ٨٠ مليون هكتار — وبذلك يمكن لو أحسن الاستغلال زراعة هذه الأراضي — المزروعة حالياً والتي لم تستزرع — وأدخلت الأساليب الجديدة لزراعتها لأمكن الحصول على إنتاجية زراعية تقدر بحوالى خمسة أضعاف الإنتاجية الحالية على الأقل — هذا مع ملاحظة توافر العمالة الزراعية والفائضة عن الحاجة ببعض البلاد ، والتي يمكن توزيعها على الدول ذات العجز فيها . كل ذلك يمكن تحقيقه في إطار التكامل الاقتصادي الإسلامى والذي يمكن أن يخطو خطوات كبيرة لأجل التنمية الزراعية وتوفير حاجة البلاد الإسلامية من المنتجات الزراعية .

## المبحث الثاني

### اختلاف الهياكل الإنتاجية خاصة الإنتاج الصناعي

---

سبق أن أشرنا إلى أن اقتصاد الدول الإسلامية في مجموعة اقتصاد مختلف . ويبرز ذلك في الارتفاع الكبير في نسبة المشتغلين بالأنشطة الأولية كالزراعة وفي الانخفاض الكبير في نسبة المشتغلين بالأنشطة الصناعية وخاصة في مجال الصناعات التحويلية وانخفاض السكافة الإنتاجية وبداية الأدوات المستخدمة في الإنتاج ، مع انتشار الآمية . ولا يتعارض ذلك مع وجود ثروة لدى بعض الدول البترولية نتيجة لتصديرها للبترول .

وقد قطعت الدول الإسلامية شوطا في التصنيع في ظل استراتيجية إحلال الواردات . غير أن سياسة إحلال الواردات سرعان ما كشفت عن بعض الجوانب السلبية، التي تتمثل في تضائل فرص التنمية الصناعية، لصغر حجم الأسواق المحلية وفي معالجة مشكلة البطالة الهيكلية أو تخفيف درجة اعتماد الدول الإسلامية على العالم الخارجي في تصدير أو استيراد أو توفير فرص الاستثمار المنتج والمضرون لدول الفاض .

ولقد سارت الصناعة في الدول الإسلامية على أساس سد الحاجات

المحلية المتزايدة وإحلال الواردات . فنامت وحدات إنتاجية صغيرة الحجم ، متخلقة في الفنون الإنتاجية ومستخدمة الأيدي العاملة غير الفنية والأساليب العتيقة في الإنتاج .

ولنظرنا الضعف القدرة الشرائية لغالبية المستهلكين المحليين ، بالإضافة إلى ضيق وصغر حجم السوق مما اضطر معه إلى تشغيل الصناعات بأقل من طاقتها الاقتصادية ، حتى ارتفعت نسبة الطاقات العاطلة في معظم البلدان الإسلامية ما بين ٢٥٪ إلى ٣٥٪ في كل من العراق وسوريا والأردن ومصر والجزائر وتونس ، وارتفعت إلى ٥٠٪ في المغرب . بينما لم تستطع الدول البترولية تطوير قطاع محلي للصناعة التحويلية وذلك لاعتمادها على فائض عوائد البترول في سد حاجتها المتزايدة بالاستيراد من الخارج . أو بسبب ضعف الطاقات الاستيعابية والتي تقف حائلاً أمام قيام صناعة تحويلية ناجحة .

ويلاحظ أن قطاع الصناعة التحويلية يبلغ ٥٠٪ من الناتج المحلي في الدول الإسلامية عامة ، بينما يبلغ ١٪ إلى ٥٪ في بعض البلاد البترولية وهي السعودية والكويت وليبيا والإمارات (١) .

---

(١) أنظر . مذكرة السكرتارية التنفيذية لمركز التنمية الصناعية للدول العربية - تصورات الخطوط العربية لاستراتيجية التنمية الصناعية العربية - المرجع السابق .

U. N., statistical year book, 1977.

وتتميز الصناعات التحويلية في معظم الدول الإسلامية بعدة خصائص منها ما يلي :

١ - عالة رؤوس الأموال الموظفة في القطاع الصناعي . وقلة مساهمة الصناعة في حجم الإنتاج الإجمالي .

٢ - تخصص معظم المؤسسات الصناعية بالدول الإسلامية في إنتاج السلع الاستهلاكية والكمالية ، ويرجع ذلك إلى أنها تعمل لأجل سد جزء من حاجة الاستهلاك المحلي . ويلاحظ انتشار هذه المؤسسات وبقاء مستوى الكثافة الإنتاجية محدودا مما يجعل إنتاج كل منها غير إقتصادي وغير مربح .

٣ - صغر حجم معظم المؤسسات الصناعية القائمة حيث يبلغ متوسط عدد العاملين في كل مصنع حوالي ٥٠ عاملا مما يؤدي إلى ما يلي :

أ - انخفاض إنتاجية العمل . بسبب انخفاض مستوى العاملين ، وتختلف الأساليب والطرق الإنتاجية ، وعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة .

ب - ارتفاع تكلفة الإنتاج .

٤ - اعتماد بعض المؤسسات الصناعية على بعض المواد الخام أو السلع نصف مصنعة المستوردة من الخارج .

٥ - عدم الاستفادة من تصنيع المواد الخام المتوفرة بالدول الإسلامية حيث يتم تصدير معظم هذه المواد للخارج في حالتها الخام .

٦ - تخلف مستوى الإدارة والتنظيم الصناعي والتخصص وتقسيم العمل والمركز الإنتاجي بالإضافة إلى تخلف مستوى التعليم والتدريب المهني والفني اللازم للعمال . وذلك لقلة المدارس الصناعية والمعاهد المتخصصة وعدم وجود تنسيق أو ترابط بين التخطيط الاقتصادي والتخطيط التربوي والصناعة . وسوء استخدام السكواذر الفنية رغم قلتها .

ويتركز الجزء الأكبر من الصناعة التحويلية في عدد قليل من الدول الإسلامية ، حيث تبلغ نسبة هذه الصناعة للنتاج المحلي الإجمالي في هذه الدول ( أعلى الدول تقدما في هذا القطاع ) ما يلي :

إيران ٢٠٪ ، تركيا ١٩٪ ، مصر ١٧٪ .<sup>(١)</sup>

ومن للملاحظ أن البلاد الإسلامية تمتلك العناصر الضرورية من اللازمة للإشياء صناعة متكاملة في مجالات البتروكيماويات والأسمدة والصلب والنسيج . كما تمتلك بعض هذه البلاد حوالى ثلث الاحتياطي العالمي من

---

(١) أنظر :

U. N., Statistical year book, 1977

UNOTAD, Basic Data on the Less Developed Countries, 1978.

الفوسفات ، وتساهم بمعدل ٢٠٪ من الإنتاج العالمى . حيث ينتج المغرب وحده حوالى ١٦٪ من الإنتاج العالمى ومصر وتونس والجزائر حوالى ٥٪ ورغم ذلك نجد أن البلاد الإسلامية لا تستفيد من هذه الثروة ، حيث يتم تصديرها كمادة خام دون تصنيع للبلاد الأجنبية التى تحسن استغلالها كمادة للتصنيع .<sup>(١)</sup>

كما أن البلاد الإسلامية تمتلك حوالى ٦٦,٣٪ من الاحتياطى العالمى من البترول ، ٤٣,١٪ من الإنتاج العالمى . ويتم تصدير معظم البترول كمادة خام فى الوقت الذى تقوم فيه البلاد الإسلامية باستيراده من الخارج بعد تكريره فقد بلغ ما تم إنتاجه من البترول لدى بعض الدول الإسلامية البترولية ٦٢٣ ألف طن عام ١٩٧٠ ، تم تكريره ٥٥ ألف طن فقط والباقى تم تصديره خام .

والجدول التالى يوضح جملة ما تم إنتاجه وتكريره ، وما تم تصديره خام ونسبة ما صدر خام لما أُنتج (بالألف طن) :

---

(١) أنظر : د . الحبيب المالكى - التنمية المتدججة للمجموعة الاقتصادية العربية بين الجبال والواحات - بحث مقدم لمؤتمر الاقتصاديين العرب السادس - الرباط ١٩٧٦ .

الببلاد	جملة مالدبيها من بترول عام ١٩٧٠	جملة ماتم تكريره	جملة ماصدر خام	نسبة ماصدر خام إلى ما أنتج
السعودية	١٧٧	٢٨	١٤٩	٪٨٤
ليبييا	١٦٢	—	١٦٢	٪١٠٠
الكويت	١٣٧	٢٢	١١٥	٪٨٤
العراق	٧٦	٣	٧٣	٪٩٦
الجزائر	٤٧	٢	٤٥	٪٩٥
قطر وعمان	٣٤	—	٣٤	٪١٠٠
المجموع	٦٣٣	٥٥	٥٧٨	٪٩١

المصدر : د . الحبيب المالكي - التنمية المتدمجة للمجموعة  
الاقتصادية العربية بين الحيات والواقع - المرجع السابق :

من الجدول السابق يتضح الآتي :

١ - جملة ماتم إنتاجه من بترول عام ١٩٧٠ في بعض البلاد  
الإسلامية ٦٣٣ ألف طن .

٢ - جملة ماتم تصديره من هذا الإنتاج كمادة خام ٥٧٨  
ألف طن .

٣ - نسبة ماتم تصديره من بترول خام إلى ماتم إنتاجه ٩١٪ .

يتبين لنا بما سبق مدى توافر مجالات العمل في تصنيع البترول  
والذي تصدره البلاد الإسلامية مما يفقدها ثروات طائلة نتيجة لذلك .  
وحرمانها من تشغيل العمالة الزائدة لديها في القطاعات المختلفة .

كما أن البلاد الإسلامية لديها مناجم من الحديد خاصة في موريتانيا  
والجزائر ويقدر الاحتياطي منه بحوالى ١٠ مليار طن . كما أن هذه  
المناجم لم تستغل بعد استغلالا اقتصاديا سليما وما زالت البلاد الإسلامية  
تستورد معظم احتياجاتها من الحديد من الخارج (١) .

ويلاحظ أنه رغم توافر هذه الإمكانيات الصناعية الغير مستغلة  
لدى البلاد الإسلامية ، نجد أن موقف هذه البلاد من الإنتاج الصناعى  
العالمى ضعيف حيث يبلغ ناتج الصناعة التحويلية ٩٠٪ من هيكل  
الناتج المحلى الاجمالى فى العالم الإسلامى بينما تبلغ هذه النسبة على  
مستوى العالم ٣٠٧٪ .

وما تزال الفجوة واسعة بين البلدان الإسلامية وباقي بلاد العالم  
المتقدم والمتخلف ويبرز ذلك إذا ما قارنا بين متوسط نصيب الفرد من  
الإنتاج الصناعى فى بعض البلدان الإسلامية ( الدول العربية ) ودول  
العالم حيث تبلغ فى الأولى ٣٠٨ دولار بينما يبلغ فى الثانية حوالى  
٢٧٩ دولار (٢) .

---

(١) أنظر / الحبيب المالكى - المرجع السابق .

(٢) أنظر : د . خالد عبد الثور - الأستاذ / دانيال عبد الله وزق -  
تصور التخطيط العريضة لاستراتيجية التنمية الصناعية العربية المرجع السابق .

إن هذه الفجوة تعني أن على البلاد الإسلامية أن تسعى بجدية إلى مضاعفة مجهوداتها لأجل اللحاق بركب الدول الأجنبية المتقدمة ولا يتأتى ذلك إلا بالتكامل الاقتصادي .

إن الحقائق السابقة تؤكد أن إمكانيات التصنيع القائم على إحلال الواردات مازال كبيرة بشرط أن يعمل على اتساع السوق . وعلى ذلك يتعين إعادة بناء صناعة إحلال الواردات على نطاق جديد وفي الإطار المتسع الذي يسمح به التكامل الاقتصادي الإسلامي .

إن صناعة إحلال الواردات في مجال السلع الاستثمارية والوسيلة يساعد على استيعاب العمالة الفائضة . ويتوقف ذلك على عدة عوامل منها درجة التكامل الرأسي للأشطة الاقتصادية وطول سلسلة العلاقات التكنولوجية التي تأخذ في اعتبارها نسب المدخلات والمخرجات والمطلوب من السلع الاستثمارية لصيانة الطاقات الإنتاجية القائمة وبناء طاقات إنتاجية جديدة

ومن هنا تستمد صناعة إحلال الواردات في مجال الصناعات الاستثمارية والوسيلة تأثيرها المفيد على العمالة . فضلا عن تشجيعها قيام أو توسيع الصناعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية والأشطة الأولية التي تقوم على رعاية هذه الموارد الطبيعية .

من أجل هذه الغايات كلها يبدو أن التعاون والتنسيق الصناعي الإسلامي في مجال صناعات إحلال الواردات ضرورة مصرية وليست

مجرد شعار سياسى أو سلاح اقتصادى يرفع في وقت الازمات لحسب  
وذلك داخل إطار التكامل الاقتصادى .

كما أن قيام الصناعة التحويلية في جميع البلاد الإسلامية — على أن  
تتخصص كل دولة في أكثر المنتجات ملائمة لها — بما يتفق مع نسب  
عوامل الإنتاج فيها ومزاياها النسبية — كفيل بقيام المشروعات الأكبر  
حجما والأكثر كثافة رأسمالية والمتقدمة تكنولوجيا في مجال إنتاج  
المنتجات التي ستخصص فيها كل بلد إسلامى . وبهذا ترتفع جودة  
المنتجات وتنخفض تكلفة الإنتاج ومن ثم تتاح لهذه المنتجات التافس  
داخل السوق الإقليمى والأسواق العالمية .

ولا يمكن الوصول إلى تلك النتائج الطيبة إلا في إطار التكامل  
الصناعى بين البلاد الإسلامية والذي ومنح لنا من الدراسة مدى توافر  
بعض مقوماته .

## المبحث الثالث

### تباين إمكانيات رأس المال البشرى :

تعتبر القوى البشرية الدعامه الرئيسيه للنظام الاقتصادى لكل بلد فى العالم . وتهتم البلاد التى فى طور النمو بصفة خاصة بدراسة هذه القوى لما لها من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية ، حيث إنها أحد عوامل الإنتاج الرئيسيه للوطن . وتقوم هذه البلاد بإجراء حصر لمصادر القوة البشرية ، سواء على مستوى الدولة أو على مستوى كل قطاع رئيسى فيها — صناعى ، زراعى ، خدمات ، بحث على — وذلك لتقدير حجم العمل المتاحة لكل القوى البشرية التى لديها .

ويلاحظ أن هناك تباينا فى حجم القوى البشرية لدى البلاد الإسلامية فبعضها يعاني من عجز كبير فى الأيدي العاملة — مثل السودان والعراق والبلاد البترولية — رغم توافر مجالات العمل . فى الوقت الذى نجد فيه بلادا أخرى لديها مساحات بسيطة من الأرض الزراعية وعمالة زائدة وكثيرة عن الحاجة مما أدى إلى وجود بطالة مقنعة وموسمية فى هذا المجال من العمل (١) .

---

(١) من الملاحظ أن البلاد البترولية أقل البلاد الإسلامية تعدادا لسكان بالرغم من كبر مساحتها . وعلى سبيل المثال نجد أن السعودية يبلغ مقدارها حوالى =

وقد قدر عدد سكان الوطن الإسلامى بحوالى ٦٦٧٥ مليون نسمة  
بنسبة ١٦٥٪ من جملة سكان العالم . بينما تبلغ مساحة الوطن العربى  
حوالى ٢٩٥ مليون كيلو متر مربع بنسبة ٢١٧٪ من مساحة الرقعة  
الأرضية فى العالم .

وهذا يشير إلى الحظفة السكانية فى الوطن الإسلامى مجتمعاً بالنسبة  
للكثافة السكانية فى العالم ، حيث تبلغ الكثافة السكانية فى الوطن  
الإسلامى ٢٢٦ بينما فى العالم ٣٠ .

وتعانى معظم البلاد الإسلامية من ندرة الأيدى العاملة الماهرة  
ومتوسطة المهارة ، وذلك يرجع لانخفاض مستوى التدريب ، والتعليم  
والفن الإنتاجى .

ويتجنى عن ذلك ، انخفاض مستوى الكفاءة وبالتالى إنتاجية العمل  
وذلك إذا ما قورنت بالبلاد المتقدمة . فعلى سبيل المثال ، تبلغ القيمة  
المضافة للفرد من القوة العاملة فى مصر — وهى تعتبر من أكثر البلاد  
الإسلامية تقدماً — بالقطاع الزراعى نحو ٢٨٩ دولار وفى خارج  
الزراعة بنحو ٨٥٧ دولار . فى حين أن هذه الانتاجية ، لدى البلاد

---

= ٨,٤٤ مليون نسمة ، الكويت ٨٧٣ ألف نسمة ، ليبيا ٢,١٧٧ مليون نسمة  
قطر ١٧٠ ألف نسمة ، الإمارات ٢١٠ ألف نسمة . بينما البلاد الغير جزولية  
مكتظة بالسكان وعلى سبيل المثال مصر تبلغ ٣٨,٠٦٧ مليون نسمة ، وبنجلاديش  
٨٠ مليون نسمة ، أندونيسيا ١٣٩,٦ مليون نسمة ، أندونيسيا ١٣٩,٦  
مليون نسمة ، باكستان ٧٢,٣ مليون نسمة وتركيا ٤٠ مليون نسمة .

المتقدمة ، لا تقل عن ١٦٩٤ دولار للعامل الزراعى ، ٢٩٠٦ دولارا  
للعامل خارج الزراعة<sup>(١)</sup> .

وقد ساهمت مصر ( وبعض البلاد الإسلامية الأخرى مثل باكستان  
وبنجلاديش وأندونيسيا ) بقدراتها البشرية ، لأجل العالم الإسلامى ،  
حيث يوجد حاليا مجهود تلقائى غير منسق وغير منظم يمثل فى انتقاله  
بعض المهارات والخبرات ، من مصر إلى بعض الدول الإسلامية .  
ورغم كثرة الأعداد التى تصدر سنويا لهذه البلاد ، إلا أنها غير كافية  
لمواجهة الاحتياجات وسد النقص المطلوب لهذه الدول . ونود أن نشير  
هنا الى أنه كان من الواجب أن يتم تنسيق ذلك فى إطار نظرة هادفة  
للتكامل الاقتصادى الإسلامى .

هذا وقد حصلت البلاد البترولية على النصيب الأكبر من هذه  
الخبرات ، حيث يبلغ نسبة المصريين العاملين فى الكويت والسعودية  
وليبيا ، حوالى ٥٥ ٪ من جملة العاملين فى هذه البلاد . كما أن نسبة  
المؤهلين والفنيين ، تبلغ حوالى ٥٠ ٪ منهم .

كما تشير البيانات الرسمية إلى أن عدد المهندسين الذين يتوجهون  
للعمل بالبلاد الثلاثة يعادل ٤ ٪ من عدد الخريجين وكذلك بالنسبة  
للأطباء والصيادلة .

---

(١) أنظر : د . محمد عبد المنعم عفر - الموارد المالية والتكامل الاقتصادى  
- مصر المعاصرة العدد : ٣٦ - أبريل ١٩٧٥ ص ٧ .

ومن الملاحظ أن مصر تتحمل أعباء كثيرة نتيجة هجرة هذه المؤهلات حيث أن ٩٥ ٪ من هؤلاء من ذرى الخبرة في العمل لمحدد تراوح ما بين ٤ - ٨ سنوات .

كما سبق يتضح لنا أن بعض البلاد الإسلامية وخاصة البترولية تعاني من نقص رأس المال البشري بينما يتوفر هذا العنصر لدى البلاد الإسلامية الغير بترولية مثل أندونيسيا وبنجلاديش وباكستان ومصر كما وضح لنا أن القوة العاملة الإسلامية تتركز أساسا في قطاع الزراعة ونسبة قليلة في قطاع الصناعة مع ملاحظة انخفاض إنتاجية العمل والتي ترجع لأسباب كثيرة منها عدم كفاية التدريب ، وانخفاض مستوى التعليم ، وارتفاع نسبة الأمية ، والاهتمام بالتعليم في المجال النظري دون العملي .

ومن عوامل نجاح التكامل الاقتصادي الإسلامي من الناحية الفنية الاهتمام برأس المال البشري ، والعمل على رفع كفاءته الإنتاجية بالتدريب والتعليم وبالتنسيق على مستوى الوطن الإسلامي عن طريق الاستعانة بالعمالة والخبرات الفائضة لدى بعض البلاد الغير بترولية ، وذلك في إطار احداث تكامل ما بين رأس المال البشري ورأس المال المادي ، خاصة وأن تكوين رأس المال البشري يحتاج الى فترات طويلة تتراوح ما بين عشر الى خمسة عشر سنة ، ويصعب تعويضه عن طريق الاستعانة بالخبرات الاجنبية نظراً لوجود عدة عوائق منها اختلاف اللغة والمعادن .

## المبحث الرابع

### اختلاف القدرة التمويلية :

من الملاحظ أن البلاد الإسلامية تنقسم إلى طائفتين :

إحدهما : تشمل الدول الإسلامية المصدرة للبتروول ، وتتميز بوجود فائض من العملات الأجنبية ، يأتي من إيراداتها البترولية ، ومن المتوقع أن تزداد أهمية هذا الفائض حتى إنها لا تقدر على استيعابه محليا .

والطائفة الثانية : تعاني من وجود عجز في موازين مدفوعاتها وتعتمد على مصادر التمويل الأجنبية .

وإن اختلاف القدرات المالية بالمقارنة بالإمكانات الاستثمارية بين الدول الإسلامية على النحو السابق ، يعتبر في رأينا من أهم العوامل اللازمة ، لإحداث تكامل اقتصادي إسلامي .

وفي إحدى تقديرات البنك الدولي للإنشاء والتعمير نجدها تشير إلى أن الإيرادات البترولية في بعض البلاد الإسلامية عام ١٩٨٠ سوف تكون كالآتي :

(بالمليون دولار) (١)

٤٣٤٥٠	السعودية
١٢٣٥٠	الكويت
١٢٧٥٠	أبوظبي
٢٩٠٠	قطر
١٦٧٥٠	العراق
٥٧٥٠	الجزائر
١٢٧٥٠	ليبيا
<hr/> ١٠٨٧٠٠	<hr/> المجموع

ينما تقرير آخر الصندوق العربي للإتماء الاقتصادى والاجتماعى يشير إلى أن بعض البلاد الإسلامية (البلاد العربية) الغير منتجة للبتروول

(١) أنظر تقرير البنك الدولى للإنشاء والتعمير - مشار إليه فى تقرير

ENAIR EL DIN" The Importance of Financial consideration in the stablishment of Joint projects in the Arab World"

ومن الملاحظ أن هذه التقديرات كانت عام ١٩٧٢ أى بأسعار ما قبل حرب أكتوبر وكان سعر البرميل فى ذلك الوقت لا يتجاوز خمس دولارات بينما سعره حالياً وصل إلى ٢٦ دولار - وهناك احتمال رفده إلى ٣٠ دولارا للبرميل الواحد وبذلك نجد أن هذه التقديرات قد ارتفعت قيمتها إلى حوالى خمسة أضعافها على الأقل -

سيبلغ قيمة العجز لديها خلال الفترة من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٥ ما بين ١٤ و ٢٣ مليار دولار<sup>(١)</sup> .

وترجع أسباب إرتفاع العجز لدى الدول الغير مصدرة للنفط وللأموال التالية :

١ - كبر معامل رأس المال المتوقع لهذه البلاد . وقد بلغ هذا المعامل خلال الفترة من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٠ ٥٩٪ بالنسبة لمصر ، ٤٪ بالنسبة للسودان ، ٢٪ بالنسبة للأردن<sup>(٢)</sup> .

هذا وإن كانت بتحديات المنظمات الدولية تتوقع انخفاضاً لمعامل رأس المال في كل من مصر والسودان خلال السنوات القادمة حيث يصل إلى ٣ و ٢ بالنسبة لمصر ، ٥ و ٢ بالنسبة للسودان<sup>(٣)</sup>

ب - ازدياد عبء خدمة الديون الخارجية لهذه البلاد الإسلامية

---

(١) أنظر دراسة الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادى والاجتماعى - تدفقات الموارد المالية - دراسة غير منشورة - ١٩٧٤ ص ٥٣ من الملحق الاحصائى .  
(٢) أنظر :

O. N. U. Ressources financieres pour le developpment Rapport du Secretariat de la C. N. U. C. E. D. Presente a la conference d'UNCTAD, Santiago, Chile, 1972, pp. 11 - 12.

(٣) أنظر المرجع السابق .

الغير منتجة للبتروول خاصة مصر والجزائر وتونس والسودان  
كما هو موضح في الإحصاءات التالية :

	١٩٧٢	١٩٧١	
مصر	١١,٥	٢٥,٥	
الجزائر	١٤,٥	١٢	
المغرب	٨,٥	٨,٢	
السودان	١٢,٣	١٢,١	

علما بأن ارتفاع معدل خدمة الدين الخارجى يزيد من احتياجات  
البلاد لاستيراد رؤوس الأموال من الخارج<sup>(١)</sup> .

ج — ضعف معدل الادخار القومى خلال الستينات حيث بلغ في  
مصر ١٥,٧٪ وفي السودان ١٠,٦٪ وفي الأردن ١٠,١٪ .  
وإذا نظرنا إلى معدل الادخار في مصر نجد أنه كان مرتفعاً ،  
إلا أنه نظراً لارتفاع معامل رأس المال فإنه لا يحقق معدلاً  
لنمو إلا بمقدار ٣,٤٪ سنوياً ، وهو معدل متواضع  
بمقارنته بمعدل زيادة السكان الذى يبلغ ٢,٥٪ سنوياً  
في المتوسط .

د — الزيادة المطردة في السكان لارتفاع معدل المواليد، مع عدم تدبير قدر

---

(١) أنظر المرجع السابق .

كبير من الاستثمارات للحفاظ على مستوى الدخل الفردى  
ومستوى المعيشة دون انخفاض .

هـ — ضعف القدرة التصديرية للدول الغير بترولية وتخصصها في تصدير  
المواد الأولية مما يؤدي إلى عدم إمكان ارتفاع مقدار  
الصادرات لهذه الدول ، نظراً لانخفاض طلب الدول المتقدمة  
على هذه الصادرات ، وانخفاض معدل التبادل الدولى لارتفاع  
أسعار الواردات من الدول المتقدمة بالنسبة لأسعار  
الصادرات من الدول المتخلفة<sup>(١)</sup> .

ويثور سؤال هنا عن مدى قدرة البلاد الإسلامية البترولية ( كلا  
منها على حدة ) على استيعاب<sup>(٢)</sup> فوائض رؤوس الأموال البترولية ؟  
والجواب عن ذلك هو أن قدرتها على الاستيعاب محدودة  
وذلك للأسباب التالية :

---

(١) أنظر الإحصائية الخاصة بذلك في :

O. N. U. "Ressources financiers..." Rapport op.  
cit p. 17.

(٢) أنظر أصل ونشأة مفهوم الأزمة على استيعاب رأس المال لمرجع التالى :

Guillaumontp, "La Capacité d'absorption du Capital"  
These Paris, 1964.

(٣) أنظر : د . اسماعيل عبد الرحيم شلبى — مقومات استيعاب رؤوس  
الأموال العربية في المنطقة العربية — معهد الدراسات المصرفية — القاهرة —  
فبراير ١٩٧٩ .

أ - اعتماد البلاد الإسلامية المنتجة للبترولى على قطاع أولى واحد وهو قطاع استخراج البترولى حيث نجد أن هذا القطاع يمثل نسبة كبيرة من صادرات هذه البلاد .

ب - صغر حجم السكان بهذه البلاد (عنا العراق وإيران) عن الحجم الأمثل اللازم لاستغلال الموارد الطبيعية المتاحة، وبالتالي صغر حجم السوق مما يؤدى بالتالى إلى عدم إمكان تهريف الصناعات الثقيلة كصناعة الحديد والصلب وصناعة الآلات والصناعات الكهربائية والصناعات البتروكيمياوية .

ج - ضعف فرض الاستثمارات خارج القطاع البترولى ، وافتقار هذه البلاد إلى الإمكانيات الزراعية أو المنجمية الأخرى ، والتي بدونها يصعب إحداث حركة تصنيع شاملة . حيث من المعروف أن هناك ارتباطا قويا بين امكانيات النمو الزراعى، حيث نجد أن جزءا كبيرا من المدخلات اللازمة للقطاع الصناعى تأتى من القطاعى الزراعى . كما أن امكانيات التوسع الزراعى ، تتوقف على توافر الكثير من مستلزمات الإنتاج التى يوفرها القطاع الصناعى .

وإذا ما نظرنا إلى باقى الدول الإسلامية ( ذات المعجز ) نجد أن

لديها بعض الخصائص التي تؤدي إلى ارتفاع قدرتها الاستيعابية من ناحية ، وإلى ارتفاع قدرة العالم الاسلامى كسكل من ناحية أخرى .  
نظرا لأن أوجه القصور الموجودة في الدول البترولية ، نجد لها حلا  
وعلاجا لدى الدول الاسلامية الغير بترولية ، مما يؤدي إلى ارتفاع  
القدرة الاستيعابية للوطن الاسلامى .

---

## المبحث الخامس

### اتساع السوق على نطاق العالم الإسلامي

تتصف السوق المحلي لكل بلد إسلامي على حدة بالضيقة ، ويرجع ذلك إلى أن المصدر الرئيسي للناج القومي الإجمالي في جميع البلاد الإسلامية ما يزال يتركز في قطاع من قطاعات الإنتاج الأولى .

فتعتمد مجموعة من البلاد الإسلامية كلية على قطاع زراعي متخالف تنخفض فيه الإنتاجية ويعاني من بطالة صريحة وموسمية ومقنعة ، وبالتالي تنخفض فيه القدرة الشرائية لمعظم السكان .

وتعتمد المجموعة الأخرى على قطاع استخراجي للبتروول . وهو قطاع متطور إلى حد ما ولكنه يخضع في بعض حالاته للشركات الأجنبية الدولية . ومن الملاحظ أن معظم عائداته المالية تودع في البنوك الأجنبية ، وبالتالي لا يساعد على تقسيم وتوزيعية قطاعات الاقتصاد القومي ، ولا يساعد على ارتفاع القدرة الشرائية لغالبية السكان . بل إن أسواق البلاد المنتجة للبتروول تعتبر امتداد الأسواق المنتجات الصناعية في البلاد الصناعية المتقدمة أكثر مما تعتبر أسواقا للصناعات المحلية . وذلك يرجع إلى صغر الطاقات الاستيعابية في هذه البلاد ، وصعوبة

قيام صناعات محلية ناجحه في ظل الهياكل الصناعية والاجتماعية القائمة .

ونظرا لضيق السوق وصغر حجمه خاصة بالنسبة للنتجات الصناعية في البلاد الإسلامية فإن نصيب الفرد من الناتج الصناعي يتراوح بين ٩ و ٩٩ دولارا في السودان ، ١٢٥ دولارا في الكويت . كما يتراوح نسبة نصيب الفرد من الإنتاج الصناعي إلى نصيبه من الدخل القومي الإجمالي ما بين ٣,٣٪ في الكويت إلى ١٧,٦٪ في مصر . وهي حسب تزايد من الحد الأدنى والأقصى لم توسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي في البلاد الإفريقية وآسيا ولكنها أقل كثيرا من الحد الأدنى لم توسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي في أمريكا اللاتينية وأوروبا الغربية والشرقية والولايات المتحدة (١) .

ومما يزيد من تأكيد صغر حجم السوق إجراء مقارنة بين نصيب الفرد من الاستهلاك الصناعي في البلدان الإسلامية ومثيله بأمريكا اللاتينية والعالم . فنجد أن نصيبه في البلدان الإسلامية لم يتجاوز ٥٢,١ دولارا في السنة، مقابل ٢٢٢,٦ دولارا للبلدان أمريكا اللاتينية، ٢٧٩,١ دولارا بالنسبة لم توسط نصيب الفرد في العالم (٢) .

---

(١) أنظر : د . خالد عبد النور - ودانيال عبد الله رزق - تصور المخطوط المرضية لاستراتيجية التنمية الصناعية العربية - المرجع السابق جدول ص ٢٤ .  
(٢) أنظر : د . خالد عبد النور ودانيال عبد الله رزق - المرجع السابق جدول رقم (٦) ص ٢٨ .

ومن العوامل التي تساعد على ضيق نطاق السوق بالبلاد الإسلامية، سوء توزيع الدخل ووجود مناطق متخلفة في كل بلد عربي ، وتختلف القطاع الزراعي الذي يؤدي إلى حياة عدد كبير من السكان دون الكفاف .

وعلى ذلك يتطلب توسيع السوق الإسلامية ، العمل على إعادة توزيع الدخل ، وتطوير قطاع الزراعة ، ورفع إنتاجية وتنمية المناطق المتخلفة واستغلال جميع الموارد الطبيعية التي تحتويها هذا المناطق .

وليس المقصود من توسيع السوق هو زيادة الطلب وخلق الحافز على التعجيل بالتصنيع . بل هو أيضا ضروري لرفع الكفاية الإنتاجية للمشروعات القائمة ، وتشجيع الدول والمنظمين الأفراد على الدخول في مجالات جديدة للصناعة . وإقامة هياكل صناعية أكثر تقدما ، وأفضل تساملا ، وتوفير إمكانيات تنويع الانتاج . حيث إن زيادة الطلب على المنتجات الصناعية الاستهلاكية ونمو هذه الصناعة سوف يشجع على قيام الصناعات الاستثمارية والوسيلة .

كما أن توسيع السوق سوف يظهر أهمية الربط بين التصنيع وتطوير الزراعة للتوصل إلى أفضل أسلوب لدفع التنمية في القطاعين معا . حيث إن اتباع سياسة زراعة ديناميكية قد يكون حافزا على المزيد من التصنيع عن طريق الزيادة التي تتحقق في دخول سكان الريف ، وبالتالي دخولهم إلى أسواق المنتجات الصناعية . كما أن تنمية إنتاجية

القطاع الزراعى يساعد على توفير الكثير من مستلزمات الانتاج الزراعية بتكلفة مقبولة وبجودة عالية ، وبالتالي تشجيع القطاع الصناعى على إقامة الصناعات الزراعية والتوسع فيها . مما يزيد من الفائض المتاح للتصدير فيؤدى بالتالى إلى زيادة قدرة البلاد الاستيرادية بما يحقق معدلا أعلى للتنمية الاقتصادية .

كما سبق تبرز أهمية اتساع السوق على نطاق المنطقة الإسلامية وضميقها على نطاق معظم البلاد الإسلامية بمفردها . واتساع السوق يساعد على إقامة الصناعات التى تحتاج الوحدة الإنتاجية المثل فىها إلى حد أدنى من السوق .

كما يسمح اتساع السوق بالمساومة مع الكتلة الاقتصادية الأخرى إذا ما دخلت معها فى تعامل . وكلما اتسعت السوق وتباينت الإمكانيات التى تعد من عوامل نجاح التكامل الاقتصادى كلما أدى ذلك إلى جعل السوق أكثر اتساعا وعملية التنمية أكثر تقدما وديناميكية .

## الفصل الثاني

### العقبات في سبيل التكامل الاقتصادي

بالرغم من وجود الدوافع القوية لإنجاح التكامل الاقتصادي الإسلامي ، والتي سبق الإشارة إليها إلا أن البعض كثيرا ما يردد أنه توجد بعض العقبات في سبيل التكامل . إلا أننا نرى أن كل ما يثار يمكن التغلب عليه إذا ما سلكنا الدول الإسلامية الطريق السليم والصادق لأجل إقامة تكامل اقتصادي إسلامي .

وسوف تعرض باختصار لما يثار من عقبات ، ثم نلقى الضوء على الحلول اللازمة حتى يمكن التغلب عليها .

وتتلخص العقبات التي ستعرض لها في الآتي :

- ١ - التكامل الاقتصادي والتنظيم الضريبي .
- ٢ - توزيع المنافع والأضرار الناشئة عن التكامل الاقتصادي .
- ٣ - تنافس الاقتصاديات الإسلامية .
- ٤ - اختلاف النظم الاقتصادية .
- ٥ - اختلاف نظم الحكم .

## المبحث الأول

### التكامل الاقتصادى والتنظيم الضريبى

من المعروف أنه إذا اختلفت نظم الضرائب اختلافا كبيرا بين البلاد فإن ذلك قد يكون معوقا لتكاملها ، وحجر عثرة فى حركة انسياب رؤوس الأموال وانتقال الأشخاص والسلع بين بلاد التكامل . حيث تفضل رؤوس الأموال الاتجاه إلى البلاد التى تفرض فيها ضرائب أقل من غيرها .

كما أن اختلاف نظم الضرائب داخل منطقة التكامل يعرقل من قيام المنافسة بين المشروعات الموجودة فى هذا التكامل . وهذا يستدعى العمل على إجراء تعديل للنظام الضريبى فى تلك البلاد .

وقد يتبادر إلى الذهن بأن الدول المتكاملة قد تميل إلى توحيد نظمها الضريبية ولكن ذلك لا يحدث إلا فى حالة ما إذا قطع التكامل شوطا كبيرا ووصل إلى مرحلة السوق المشتركة أو حدثت وحدة اقتصادية بين البلاد التى يجمعها التكامل الاقتصادى .

أما خلاف هذا فإن البلاد عادة تبقى على استقلالها بتنظيمها الضريبى . حيث إنه من المسير الاكتفاء بتوحيد النظام الضريبى وحده ، لارتباطه

ارتباطا شديدا بغيره من النظم المالية والاقتصادية المعمول بها في كل من الدول المتكاملة .

وعلى ذلك فإما أن تتوحد هذه النظم جميعا أو تبقى جميعا قائمة . لهذا فإن تغيير النظام الضريبي في أى بلد ليس بالأمر اليسير ، نظرا لارتباطه بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والسياسية السائدة في كل بلد . وعلى سبيل المثال ما عليه الحال ببعض الدول الإسلامية . حيث إن الدول البترولية تعتمد أساسا في إيراداتها على عائدات البترول لسد حاجتها من السلع ، وعلى ذلك لا تفرض ضرائب ذات شأن . بينما تعتمد الدول الإسلامية لغير بترولية أساسا على فرض الضرائب . كما يصعب توحيد الضرائب بين بلد يرى وجوب استخدام الضريبة كوسيلة من وسائل إعادة توزيع الثروات والدخول بين الأفراد ، وبين بلد أخرى لا ترى ذلك .

ولهذا يستحسن الاكتفاء في هذا المجال بالعمل على تنسيق النظم الضريبية بين البلاد المتكاملة دون توحيدها تماما ، إلا عند الرغبة في تحقيق الوحدة الاقتصادية الشاملة . مع ملاحظة أن يتم هذا التنسيق في ضوء دراسة دقيقة لتطوير تلك النظم . وما يمكن توقعه من تطور في المستقبل في البلاد المتكاملة . مع اختيار أفضل الوسائل لتحقيق التنسيق .

ومن الملاحظ أن معاهدة روما الخاصة بالسوق الأوروبية المشتركة قد التزمت بجانب الحظر في مجال الضرائب داخل دول السوق ،

واكتفت بالحيولة دون إحداث تمييز لصالح منتجات أحد الأعضاء على حساب منتجات عضو آخر داخل دول السوق . حيث إن ذلك يتنافى مع وجوب تحقيق مبدأ المنافسة بينهم جميعا . كما نصت الماهدة على قيام لجنة السوق بالتنسيق بين الضرائب غير المباشرة<sup>(١)</sup> التي تفرضها الدول الأعضاء وذلك بما يحقق الصالح المشترك .

ولكن لم تتجه السوق في تحقيق تنسيق للضرائب بالمعنى الدقيق ، إلا في حدود ضيقة ، كان من أهمها ضرائب رقم الأعمال . حيث تم إحلال تنظيم موحد محل النظم المختلفة التي كانت تتبعها الدول كل على حدة . وفي عام ١٩٦٧ قرر السوق أن يعمل بنظام الضريبة الفرنسية على القيمة المضافة في جميع الدول ، إلا أنه حتى الآن لم يتفق الأعضاء داخل السوق على تنسيق وعاء وفئات هذه الضريبة .

أما بالنسبة لتجربة بعض الدول الإسلامية (الدول العربية) فلم تسلك نفس أسلوب السوق الأوروبية المشتركة بإجره تنسيق لنظامها الضريبية . بل قام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بوضع مشروع اتفاقية بتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب بين دول المجلس . واتفاقية ثنائية بالتعاون بين دول المجلس لتحصيل الضريبة . ولكن

---

(١) تشير المادة ٩٩ من الماهدة إلى تحقيق التنسيق بالنسبة لضريبة رقم الأعمال ورقم الإنتاج والضرائب غير المباشرة الأخرى . وقد نجحت السوق إلى حد كبير في الحيولة دون استخدام كل من الدول الأعضاء الضرائب والرسوم لتمييز منتجاتها الوطنية ضد منتجات غيرها من دول السوق .

لم يتم التصديق على الاتفاقيتين حتى الآن <sup>(١)</sup> .

مما سبق يتضح لنا أن هذه الدول الإسلامية لم تتم بتسويق نظمها الضريبية ويرجع ذلك إلى اختلاف هذه النظم اختلافًا بيننا فيها ، كما تختلف الظروف التي تفرض وتحصل فيها تلك الضرائب باختلاف البلاد .

كما أن هذه الدول الإسلامية لم تسمح سعيًا جادًا لتجنب الازدواج الضريبي . وقد يرجع ذلك إلى أن بعضها خاصة البلاد البترولية تخفف من أعباء الضريبة اكتفاء بمواردها البترولية . والبعض الآخر يمنح إعفاءات وتخفيضات ضريبية للأموال الواردة لها من الخارج . بالإضافة إلى أن الممولين في هذه البلاد الإسلامية لم يشعروا حتى الآن

---

(١) حررت الاتفاقية الأولى في ٣ ديسمبر ١٩٧٣ بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المقررة على الدخل وعلى رأس المال فيما بين دول المجلس . كما أنه يوجه إلى هاتين الاتفاقيتين الكثير من النقد والذي يتلخص في إغفال الاتفاقية الأولى النص على بعض ضرائب الدخل مثل الضريبة على الأرباح الزراعية والضريبة على الإرث . كذلك يلاحظ عليها عدم الدقة .

أنظر :

د . إسماعيل عبد الرحيم شلبي - مقومات انسياب رؤوس الأموال العربية في المنطقة العربية - المرجع السابق .

بوطة الازدواج الضريبي عليهم . بسبب ما أشرنا إليه من عوامل ،  
والتي تخفف من الأعباء الضريبية الواقعة عليهم عند انتقالهم أو انتقال  
رؤوس أموالهم من بلد إسلامي إلى آخر . وهذا لا يمنع من احتمال  
تعرض الممول لازدواج ضريبي شديد الوطأة . أو أن الدول البترولية  
قد ترى في المستقبل العمل على رفع فئات الضرائب على الدخل عندهما .  
لهذا فإننا نرى حلا لهذا الموضوع أن يتم إجراء التنسيق الضريبي  
اللازم على مستوى الوطن الإسلامي . طبقا لخطوات التسكامل  
الاقتصادي التي تتم .

## المبحث الثاني

### توزيع المنافع والأضرار الناشئة عن التكامل الإقتصادي<sup>(١)</sup> :

تحقق البرامج المختلفة للتكامل الإقتصادي ، فوائد وأضرار لكل من الدول الأعضاء . وتتوقف المنافع والأضرار الخاصة بالتكامل ، على الطريقة التي يتم بها سوق أى من السلع التي تنتجها كل بلد . وتتوقف كذلك على انخفاض درجة الحماية التي كانت تتمتع بها سلع أخرى قبل إلغاء عقبات التعامل داخل هذا الإقليم .

#### أنظر المراجع التالية :

- Nations Unies, problemes actuels d'integration economique "Repartition des avantages et des couts dans L'integration entre pays en Voie de developpement. TD/B/394 New York, 1973. p. 12.
- UNCTAD, "Fiscal Compensation and the distribution of Benefits in Economic Groupings of Developing Countries" in (Current problems of Economic Integration, TD/B/322-) New York, 1971.
- UNCTAD "The Distribution of Benefits and costs in Integration Among Developing Countries" in (Current problems of Economic Integration TD/B/394) New York 1973.

ومن خلال هذه العوامل نجد أن من صصور المنافع التي يمكن أن يحققها التكامل ما يلي :

١ — الآثار الانعكاسية (repercuSSION de proche) التي تحدثها تجارة السلع المستفيدة من تحرير المعاملات . حيث ينتج عن تجارة بعض السلع ، آثاراً مختلفة على إنتاج السلع الأخرى من خلال تأثير المواد الأولية ، والمنتجات نصف المصنعة ، والمنتجات النهائية .

فكلما كانت الآثار الانعكاسية قوية ، كلما كانت المنافع التي تنتج عن زيادة المعاملات الإقليمية أكبر .

#### ٢ — الفرصة البديلة لعناصر الإنتاج :

كذلك في حالة ما إذا استطاع أى بلد أن يزيد إنتاجه من بعض السلع ، مستفيداً من عناصر إنتاج معطلة مسبقاً . فيمكن لهذا البلد ، أن يستفيد بشكل أسرع من اتساع السوق ، الذي نتج عن إنشاء التكامل .

#### ٣ — انخفاض الحواجز الحماائية غير الاقتصادية :

وهي صورة أخرى للمنافع التي يمكن أن يحققها التكامل للبلاد المشتركة وتتلقي بخلق معاملات تجارية . وتأتي هذه المنافع من انخفاض الحواجز التي كانت مرتفعة من قبل والتي كانت تسبب قبل نشوء التكامل اختلالاً أو تفاوتاً في تخصيص الموارد . كما أن تطبيق تعريف

جبرية خارجية مشتركة يتطلب عقد مفاوضات مع الدول الأخرى ، قبل إحداث أى تغيير فى التمريرة المطبقة باتفاق مشترك . وهو ما يقوى أيضاً من وضع أو موقف كل دولة مشتركة — داخل نطاق التعاون — فى المفاوضات الثنائية مع الدول الأخرى .

أما بالنسبة لانتقال عناصر الإنتاج ، فن الملاحظ أن معظم هذه الانتقالات تتجه للعمل فى الأقاليم الأكثر تقدماً . لذلك فإنه من الواجب فرض بعض الرقابة على تلك الانتقالات ، وأن يفرق بين حالة الأيدي العاملة — المدربة وغير المدربة — وبين انتقالات رأس المال .

فانتقالات الأيدي العاملة ، يمكن أن تخدم الدول المستقبلية ، والدول المصدرة . وحتى يكون هناك انتقال منظم للأيدي العاملة ، لا بد أن يكون هناك برنامج موجود حول اتفاق مشترك بين الدول ، لإيجاد توافق فى مجال هياكل الأجور والسياسات الاجتماعية المختلفة . وكذا بالنسبة للبطالة التى سادت غالبية الدول الساعية للنمو .

و غالباً ما يحدث انتقال العمالة من اقتصاد امكانيات العمل فيه نادرة إلى اقتصاد آخر تتوافر فيه فرص أكبر للعمل .

وبالنسبة لتحركات رؤوس الأموال ، فهى مرتبطة ببرنامج إقليمي معد بطريقة تؤكد التوزيع الجغرافى العادل للأنشطة الاقتصادية . ولكى تعمل تحركات رؤوس الأموال داخل منطقة التكامل بحرية كاملة ، فن الضرورى أن تتخذ كل الدول الأعضاء فى مواجهة الدول الأخرى

سياسة مشتركة ، في مجال الرقابة على الصرف ، وإلا فستستفيد الدول الأكثر تحرراً في هذا المجال ، عن الدول الأخرى الأكثر تشدداً .

كما أنه يجب وضع سياسة مشتركة في مواجهة تدفقات رؤوس الأموال والواردة من الدول الأخرى ، وبالنسبة للأنظمة ذات الطابع الضريبي والنقدي ، فكل منها تستطيع من خلال طبيعتها ، أن تمارس التأثير اللازم في توزيع المنافع والأضرار . ومن الضروري التوفيق بينها . ولا يعنى ذلك أن يكون معدل الضرائب المفروضة موحداً أو متطابقاً ، بل يمكن للوسائل الضريبية ، أن يكون لها تأثير في التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية والصناعية المختلفة داخل نطاق منطقة التكامل الاقتصادي . هذا بالإضافة إلى أنه يمكن للأنظمة الخاصة بتحصيل بعض الضرائب ، أن تمارس تأثيراً على الأضرار والمنافع التي تصيب أى من الدول الأعضاء ، ويتوقف ذلك على الطريقة أو الأسلوب الذي يتم به توزيع نفقات التحصيل ، وعلى الطريقة التي يتم بها توزيع حصيلة هذه الضرائب فيما بين الدول الأعضاء .

أما بالنسبة للسياسات النقدية ، فلها من الأدوات ما تستطيع أن تؤثر به على توزيع المنافع والأضرار ، خاصة في مجال السياسات التي تعمل على الاستقرار الداخلي للأسعار وأسعار الصرف . وعندما يحقق التكامل النقدي تقدماً — خاصة عند ما يتواجد اتحاد أو وحدة نقدية — فإن الموقف الذي تتخذه الدول المختلفة ، في مواجهة السياسة النقدية يؤثر على توزيع المنافع والأضرار داخل المنطقة .

والخدمات المشتركة بين دول المنطقة ، يمكن أن تحقق للدول  
الأعضاء منافع وأضراراً كثيرة ، وذلك من وجهة نظر الدول المختلفة  
كل على حدة . وترتبط أضرار ومنافع الخدمات المشتركة بالأمور  
التالية :

أ - سياسة استثمار الخدمات المشتركة .

ب - الطريقة التي يتم بها تحديد التعريفات أو الرسوم .

ج - الطريقة أو الأسلوب الذي توفر الخدمات المشتركة من خلاله ،

وإمكانيات وفرص العمل لرعاية كل دولة .

د - المكان الذي يحدد - بمعرفة السلطات المركزية - الخدمة المشتركة  
والسلع التمييزية ومشترياتها المجارية .

هـ - الطريقة التي تساهم بها الدول ، في تمويل الخدمات المشتركة .

ونود أن نشير هنا ، إلى أن الأهمية الرئيسية للخدمات المشتركة  
من وجهة نظر توزيع الأضرار والمنافع - تتمثل في التأثير الذي تمارسه  
بالنسبة لتوطن النشاط الاقتصادي ، مع الأخذ في الاعتبار - على وجه  
الخصوص - التأثير الذي يحدثه توطن مشروعات البنية الأساسية على  
هيكل التنمية داخل المنطقة .

وسنشير فيما يلي إلى بعض الإجراءات ، التي يمكن للدول داخل

في مناطق منطقة التكامل ، أن تتخذها من أجل توزيع المنافع والأضرار ،  
الناشئة عن قيام هذا التكامل وهي :

### ١ — إجراءات ذات طابع تجارى :

حيث يمكن للدول الأعضاء الأقل نموا داخل التجمع الاقتصادي ،  
أن تحصل على معاملة تفضيلية لتجارتهما ، وذلك باتخاذ أحد الأساليب  
التالية :

أ — منحها مهلة إنتقال أطول لفتح أسواق المعاملات . وحق تطبيق  
التعريفات الجمركية المشتركة على مراحل .

ب — منح الأولوية لتحرير تجارة بعض السلع الخاصة بالدول الأقل  
نموا ، خاصة السلع التي يدخل في تصنيعها نسبة كبيرة من  
الموارد الطبيعية ، والطاقت الإنتاجية المعطلة لدى هذه  
الدول .

ج — تطبيق قواعد أقل صرامة ، لصادرات هذه الدول خلال مراحل  
الانتقال الأولى .

### ٢ — الإجراءات المتعلقة بالنقد والمدفوعات :

يمكن في إطار الأحكام الخاصة بالمدفوعات ، منح الدول الأقل نموا  
تعميضا ، والسماح لها بمقدار ائتمان أكثر سخاء ، خاصة الدول التي

تحقق عجزاً في معاملاتها مع الدول الأخرى ، داخل نطاق التجميع .  
ويقدر بعض الخبراء <sup>(١)</sup> ، أن الإجراءات المتعلقة بقطاع المدفوعات  
لها أدوات خاصة بتسهيل المعاملات . ولكنها لا تشكل وسيلة لتصحيح  
الاختلال الهيكلي في الدول التي لا تحصل على نصيب عادل من منافع  
التكامل الاقتصادي .

وهذه الإجراءات مرتبطة بالفكرة التي ترى أن العبء الذي تفرضه  
الإجراءات الخاصة بتصحيح موازين المدفوعات . لا بد أن تتحملها  
الدول التي تحقق فائضاً بنسبة أكبر عما كانت تحققه من قبل قيسام  
الاقتصاد .

ومن أجل هذا ، يرى البعض أن من المناسب ، تقديم الطلب الذي  
تقدمت به مجموعة الدول الساعية إلى النمو داخل مؤتمر التجارة والتنمية  
التابع للأمم المتحدة والمقدم إلى صندوق النقد الدولي (IMF) لإيجاد  
وسيلة لتسهيل عملية منح حقوق السحب الخاصة ، لتقديم جهود الدول  
الساعية للنمو في المجالات المختلفة ولحل المشاكل والصعوبات التي تواجه  
معاملاتها المشتركة <sup>(٢)</sup> .

---

(١) أنظر تفصيلات ذلك في المرجع التالي :

U. N. Problemes actuels d'integration economique  
"Repartition des avantages et des couts dans L'integration  
entre pays en voie de developpement. op-cit - p-17.

(٢) أنظر : المرجع السابق .

## ٢ — الإجراءات الخاصة بانتقال عناصر الإنتاج :

إن حرية انتقال الأيدي العاملة ، بين دول التكامل فيه منفعة للدول المصدرة والمستوردة للأيدي العاملة . إلا أنه في بعض الحالات تكون هناك أضرار لبعض هذه الدول نتيجة هذه الانتقالات . وعلى ذلك فانتقالات الأيدي العاملة ، لا تشكل وسيلة جيدة لإقرار التوازن بين المنافع والمضار بين دول التكامل ، إلا إذا خضعت هذه الانتقالات لرقابة خاصة من الدول صاحبة المصلحة — المصدرة والمستوردة — كما أنه يجب أن يراعى عند فقد الدول الأقل نمواً — داخل إطار التكامل — للأشخاص من ذوي الكفاءات النادرة ، أن يتم اتخاذ إجراءات خاصة بالتعويض والمعموطة الفنية .

كما أن انتقالات رؤوس الأموال لا بد أن تخضع للأمور التالية :

أ — لسياسة الاستثمار المشتركة والمطبقة في المنطقة كلها .

ب — كما تخضع للمؤسسات المصرفية ( والتي تكون شبكة مترابطة ) والتي تقوم بإعادة توجيه رؤوس الأموال ، حيث توجهها إلى المناطق الأكثر حاجة لاقتراض الأموال .

كما يجب أن يراعى أن حركات رؤوس الأموال — سواء داخل التجمع أو الواردة من الدول الأخرى — يمكن أن تصلح كأداة توازنية إذا ماتم تطبيق إتفاق تنشيطي مشترك ، تستفيد منه الدول المشتركة

خاصة الدول الأقل نموا . كما يجب ألا تصبح هذه المنشطات - أو التسهيلات - مكلفة لهذه الدول من وجهة النظر المالية .

#### ٤ - إجراءات تهم قطاع الخدمات المشتركة :

تشكل الخدمات المشتركة أسلوباً مجدياً لإعادة توزيع أضرار و منافع التكامل الاقتصادي بفضل تطبيق سياسات مناسبة في المجالات التالية :

أ - تحديد التعريفات والرسوم الخاصة بأداء الخدمات .

ب - التشغيل .

ج - المشتريات .

د - الاستثمارات .

هـ - أماكن توطيد الإدارة .

والخدمات المشتركة ، كالتى تتعلق بالأبحاث العلمية والفنية والتنمية وكذا المؤسسات التى تهتم بالنهوض بالصادرات ... الخ ، تشكل أيضاً إمكانية لخلق منافع خاصة للدول الأقل نموا فى التجمع ، مع وضع أولوية خاصة للمشاكل الفنية والسلع التصديرية ... الخ لهذه البلاد .

هذا ونود أن نشير إلى أن توزيع المنافع والأضرار الناشئة عن

التكامل ، يعتبر من أهم العوامل المساعدة على إنجاح أو إعاقة التكامل الاقتصادي .

فإذا ماتم توزيع المنافع والأضرار ، بصورة طيبة ومتساوية بين الدول وروعى فيها الدول الأقل نمواً ، كان ذلك دعامة من الدعائم الرئيسية لإنجاح حركة التكامل . وإذا لم يراع ذلك فإنه سيكون من أهم الأسباب الرئيسية فى خلق المشاكل وفشل قيام التكامل . وهذا ملاحظناه من تجارب الدول الساعية إلى النمو فى الباب السابق .

## المبحث الثالث

### تنافس الاقتصاديات الإسلامية :

يقرر بعض الاقتصاديين بأنه يوجد تنافس بين الاقتصاديات الإسلامية نتيجة تشابه أبنيتها الإنتاجية . وهي إحدى الخصائص التي تتميز بها البلاد المتخلفة . ومن ثم يصعب تحقيق التكامل الاقتصادي بينها .

ونحن نرى ، بأن تنافس الاقتصاديات الإسلامية لا يعتبر عقبة في سبيل التكامل الاقتصادي الإسلامي<sup>(١)</sup> حيث إن تشابه الأبنية الإنتاجية في الدول الإسلامية يرجع إلى ظروف الاستثمار وما خلفته السياسة التي انتهجها قبل الدول الإسلامية ، حيث كان يتخذها مصدراً للوارد الأولية لبلادها ، وسوقاً لتصريف منتجاتها الصناعية . وبانتهاء الاستثمار أخذت الدول الإسلامية في إعادة بناء هياكلها الاقتصادية .

---

(١) أنظر :

James Meade. The Theory of Customs Union Amsterdam 1955, p. 107.

ويرى أن التكامل الاقتصادي منظم فائده كلما كانت البلاد الراغبة فيه أبنيتها الانتاجية متنافسة حيث أن هذه الأبنية لم تكن متكاملة فعلا فلا حاجة لهذه البلاد في إقامة تكامل بينها .

بالإضافة إلى أن الدول الإسلامية لديها من الموارد الطبيعية ،  
والبشرية - كما سبق ذكره ما يؤهلها إلى إحداث تكامل إقتصادي بينها .  
حيث إن البلاد الغنية ماديا فقيرة بالموارد البشرية . والفقيرة ماديا غنية  
بالموارد الزراعية والبشرية . ويتوفر لدى البعض منها الهياكل الصناعية  
والإنتاجية السليمة والتي تصلح لأن تكون نواة لقيام مثلها في الدول  
الإسلامية الأخرى .

هذا بالإضافة إلى أن أصحاب هذا الرأي ينظرون إلى الدول  
الإسلامية نظرة استاتيكية ولكن إذا ما نظرنا إليها نظرة ديناميكية  
لوجدنا أن هذه الدول سيحدث فيها الكثير من التغييرات في أنظمتها  
الاقتصادية على المدى الطويل . وأنه في حالة وجود تنافس بين بعض  
هذه الدول سيؤدي إلى تحسين الإنتاج ، وتخفيض التكلفة وذلك يرجع  
إلى استغلال كل دولة لمميزاتها النسبية في فرع معين من الإنتاج بما يعود  
بالفائدة على الدول الإسلامية المتكاملة جميعها .

وباللقاء نظرة على دول السوق الأوربية المشتركة نجد أن أبنيتها  
الإنتاجية كانت متشابهة ورغم ذلك فقد حققت معظم أهدافها الاقتصادية  
وهي في سبيلها إلى استكمال الباقي بجانب سعيها إلى تحقيق أهدافها  
السياسية .

## المبحث الرابع

### اختلاف النظم الاقتصادية ومراحل النمو وأساليب التخطيط :

تختلف الدول الإسلامية من ناحية النظم الاقتصادية . حيث إن البعض منها يتخذ من الرأسمالية أسلوباً له في نظامه الاقتصادي ويتخذ البعض الآخر من الاشتراكية أسلوباً في التواحي الاقتصادية .

كما أن الدول التي تتخذ الأسلوب الاشتراكي اختلفت في تطبيقه . حيث إن البعض قام بإجراءات كثيرة من التأميمات ، وجعل الملكية العامة لمعظم عناصر الإنتاج للدولة . وحددت الملكية الزراعية . والبعض الآخر لم يتوسع في التأميمات ، كما اختلفت في تحديد الملكية الزراعية . وقد تراجعت بعض هذه الدول واتجهت نحو النظام الرأسمالي ، باتخاذ أسلوب الافتتاح الاقتصادي . وفتح مجال التجارة والصناعة والحركة للقطاع الخاص . ومن هنا نجد اختلافاً من ناحية أساليب التخطيط التي تتبعها هذه الدول وعدم الاستقرار على منهج محدد في هذا المجال .

ومن رأينا أن هذه الاختلافات ، يمكن أن تكون عقبة في سبيل الوحدة الاقتصادية الكاملة . ولكنها لا تعوق قيام إحدى الصور

الأخرى من التكامل الاقتصادى . حيث إن التكامل يمكن أن يقضى على هذه الاختلافات ، إذا سار بخطى ثابتة بما يسمح فى النهاية بالوصول إلى الوحدة الاقتصادية الكاملة . وذلك يتقبل حدوث تنازل الدول عن جزء من سيادتها الاقتصادية من أجل هذه الوحدة<sup>(١)</sup> .

---

(١) أنظر :

E. A. G. Robinson, Introduction to the Economic consequences of the size of Nations, 1960, p, XXI.

## المبحث الخامس

### اختلاف نظم الحكم :

يسود بعض البلاد الإسلامية نظام الحكم الملكي ويسود البعض الآخر النظام الجمهوري ، بالإضافة إلى وجود نظام الإمارات والسلطات .

أما عن نواحي النشاط السياسي داخل هذه البلاد . فنجد أن البعض ليس بها أحزاب ، والبعض يوجد لديه حزب واحد ، وبمجموعة أخرى لديها أكثر من حزب<sup>(١)</sup> . كما تتمتع بعض الدول الإسلامية بالنظام الديمقراطي والنيابي السليم ، وهذا يتوافر لدى معظم البلاد الإسلامية التي حصلت على استقلالها منذ فترة طويلة . بجانب وجود بعض النظم الغير نيابية ، ولكن معظم هذه الدول في سبيلها إلى الحياة الديمقراطية والنيابية .

هذا بالإضافة إلى وجود ارتباطات وعلاقات قوية بين بعض الدول

---

(١) كانت مصر حتى أوائل نوفمبر ٧٦ لا يوجد بها أحزاب حتى أعلن السيد رئيس الجمهورية في مجلس الشعب في مساء الخميس ١١/١١/١٩٧٦ نشأة ثلاثة أحزاب هي اليمين والوسط واليسار .

الإسلامية والدول الأجنبية في النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية  
ولسكن ذلك يعتبر ظاهرة مؤقتة وسريما انتهت فتعود هذه الدول مرة  
ثانية إلى حظيرة الوطن الإسلامي .

وعلى الرغم من وجود هذه الاختلافات ، إلا أننا نعتقد بأنها ليست  
عقبة حقيقية في سبيل التكامل الاقتصادي الإسلامي . وإن كان إختلاف  
نظم الحكم يشكل عقبة في سبيل الوحدة السياسية ، إلا أنه لا يشكل  
عقبة في سبيل التكامل الاقتصادي .

ونحن نرى مثل هذه الاختلافات بين دول السوق الأوروبية المشتركة  
ورغم ذلك فإنها تسير في سبيلها إلى الوحدة الاقتصادية الكاملة سيرا حثيثا .

ونود أن نشير في نهاية الحديث عن العقبات التي تعترض قيام  
التكامل الاقتصادي . إلى أن هذه العقبات يمكن التغلب عليها إذا ما خلصت  
النية لدى حكام وشعوب الدول الإسلامية للعمل على أحداث تكامل  
اقتصادي بينهم . حيث إن تلك العقبات التي تثار ليست بالعقبات  
الكبيرة التي يصعب اجتيازها . كما أن مثلها كان متوافرا لدى معظم  
التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا ويمكن لها أن تتغلب عليها لإيمان  
الدول المشتركة فيها بفاعلية وأهمية هذه التكتلات في العصر الحاضر ،  
مما عاد على دولهم بالخير والرفاهية والتقدم والرفق في المجالات الاقتصادية<sup>(١)</sup>

---

(١) هناك عقبات أخرى غير اقتصادية أهمها الاقليات والاعتبارات الشخصية  
وجرد الوعي الإسلامي العام وسلبته فضلا عن الاستعمار ووسائله المتعددة ووجود  
إسرائيل داخل الوطن الإسلامي وتدعيمها بمعرفة الصهيونية العالمية .

## المفصل الثالث

### الأساليب المختلفة للتكامل الاقتصادى

سبق أن أشرنا فى الباب الأول إلى مدى أهمية التكامل الاقتصادى للدول المختلفة — ومنها الدول الإسلامية — والذي أصبح من ضروريات تسميتها . وعن طريقه يمكن تضيق حدة الهوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، وبذلك فقد ارتبط قيام التكامل الاقتصادى بين هذه الدول بصيرها .

كما أشرنا أيضا إلى مزايا التكامل الاقتصادى ، وإلى تجارب بعض الدول المختلفة مثل أمريكا الوسطى ، وشرق أفريقيا وبعض الدول الإسلامية ( الدول العربية ) فى هذا المجال .

ثم تعرضنا لعوامل نجاح وعقبات التكامل الاقتصادى الإسلامى ، حيث وضح لنا مدى إمكانية نجاح التكامل الاقتصادى داخل الأمة الإسلامية ، حيث تتوافر الكثير من الظروف والإمكانات المختلفة لإنجاح هذا التكامل .

بعد هذا السرد للتكامل الاقتصادى ، فإنه يثور سؤال ذو أهمية عن الأسلوب الملائم لاجل قيام تكامل اقتصادى إسلامى .

إن اختيار أسلوب التكامل الاقتصادي لأي مجموعة من الدول يتوقف على اتجاهات هذه الدول - رأسمالية أو اشتراكية ، أم هي من الدول الساعية للنمو - كما يتوقف أيضا على حالتها الاقتصادية ومدى تقارب هذه الدول في مستواها الاقتصادي والإنتاجي . ومدى توافر هياكل البنية الأساسية . كل هذه العوامل تحدد الأسلوب الملائم لقيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة هذه الدول .

ويلاحظ أنه رغم تعدد الأساليب من الناحية النظرية ، فإنه لا يوجد - واقعيا - حدود فاصلة بينها . حيث إن كل أسلوب يقام يعمل على الاستفادة من بعض أدوات الأسلوب الآخر .

وقد اختلفت الدراسات الاقتصادية في تسميتها لأساليب التكامل الاقتصادي فنما من قسمها إلى أسلوب التكامل الكلي ، وأسلوب التكامل الجزئي ، ومنها من قسمها إلى أسلوب غير مباشر وأسلوب مباشر . وسوف نشير إلى هذه الأساليب فيما يلي :

## المبحث الأول

### أسلوب التكامل الكلى :

يحمل أسلوب التكامل الكلى على إزالة مختلف المقبات المصطنعة أمام حركة السلع وعناصر الإنتاج ، فهو يحدث تغييرا في الإطار التنظيمى للنشاط الاقتصادى . وينقسم هذا الأسلوب إلى أسلوبين هما :

١ - أسلوب التكامل الكلى بلا تنسيق ( أسلوب السوق ) .

٢ - أسلوب التكامل الكلى مع التنسيق .

### ١ - أسلوب التكامل الكلى بلا تنسيق ( أسلوب السوق ) :

يكثف هذا الأسلوب بتحرير السلع وعناصر الإنتاج بين الدول المشتركة في التكامل تاركا تحقيق التكامل لقوى السوق التلقائية . أى أن هذا الأسلوب لا يعمل على التنسيق بين السياسات الاقتصادية أو الإنتاجية لدول التكامل .

كما أن هذا الأسلوب لا يحقق مفهوم التكامل ، حيث إن التكامل فى رأينا يبدأ من مرحلة تدخل الحكومات للتنسيق بين سياساتها وأنشطتها الإنتاجية المختلفة .

أما ترك تحقيق التكامل لقسوى السوق التلقائية ، فإنه يؤدى إلى الكثير من الأضرار لا الفوائد التى قام التكامل من أجلها - ويؤيد هذا الأسلوب أصحاب فكرة الحرية الاقتصادية - كما أن هذا الاتجاه أو الرأى يعتبر متطرفا فى العصر الحاضر بالإضافة إلى أنه يصعب عليه مواجهة مشاكل دول التكامل<sup>(١)</sup> . حيث إنه فى حالة وجود مجموعة من الدول تتفاوت بينها مستويات النمو والتطور ، فإذا ما قام بينها تكامل لاصطدم بمسألة مشاكل وصعوبات . منها توحيد السياسة التجارية ، وحركة النبادل التجارى وعناصر الإنتاج بينها .

فالدول الأكثر نموا فى المجال الصناعى - داخل هذا الاتحاد - لاحتاج إلى حماية جمركية بالقدر الذى تحتاجه الدول الأقل نموا . حيث تتميز الأولى بوجود صناعة متطورة لديها فلا تجد منافسة من مجموعة الدول الأخرى . وينتج عن تحرير التجارة بين المجموعتين حصول المجموعة الأولى على معظم المنافع الناتجة عن قيام التكامل ، بينما يقع على المجموعة الثانية جميع الأضرار ، نظراً لأن الميزان التجارى داخل إطار التكامل سيكون فى صالح المجموعة الأكثر تقدما صناعيا . وعلى ذلك فهذا الأسلوب لا يصلح لمجموعة الدول التى تتفاوت مستويات النمو

---

(١) أنظر تفصيلات ذلك فى المرجع التالى :

UNCTAD "Main problems of Trade Expansion and Economic Intergration Among Developing Contries"  
Report by UNCTAD secretarila. Third session, Santiago de Chile, vol., May, 1972 p, 143.

فما بينها . حيث إن الدول الأكثر تقدما تستأثر بالنصيب الأكبر من عناصر الإنتاج الأكثر كفاءة ، وذلك لتوافر الهياكل الأساسية اللازمة لديها .

كما سبق يتضح أن أسلوب السوق يستلزم تطبيقه بين مجموعة من الدول المتقدمة والمتساوية في أنشطتها الاقتصادية . أو مقارنة في هياكلها الإنتاجية والتي ينتج عنها حجما مناسباً من التيارات التجارية ، لا يعوقها سوى بعض القيود والحواجز الجمركية والتي لو أزيلت لؤاد حجم التجارة الإقليمية ولشملت القطاعات الإنتاجية القائمة . وهذا ليس حال البلاد المتخلفة ، وبذلك فهذا الأسلوب لا يتناسب معها .

## ٢ — أسلوب التكامل الكلي مع التنسيق :

بجانب تحرير حركة السلع بين دول التكامل ، يعتمد هذا الأسلوب على التدخل للتنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية المنظمة للنشاط الاقتصادي في الدول الأعضاء<sup>(١)</sup> . وذلك من أجل خلق ظروف متكافئة في بلاد التكامل لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي فيها .

وعلى ذلك فإن نجاح هذا الأسلوب يكون بين مجموعة من الدول

---

(١) لا يعنى التنسيق هنا التوحيد - والتوحيد لا يكون للسياسات المتبعة دائماً وإنما لأثارها . أنظر :

— B. Ballassa "Theory of Economic Integration"  
op - cit - p. 272.

تتأرب فيها الهياكل الاقتصادية والتنظيمية مثل دول السوق الأوروبية المشتركة . حيث نجد تقاربها في مستويات التطور ، ونظمها الاقتصادية ولديها وحدات إنتاجية كبيرة ومتنوعة وذات كفاءة عالية . مما يتيح لها قنوا كبيراً من التيارات التجارية بين دولها . بالإضافة إلى وجود شبكة كبيرة ومتقدمة للنقل والمواصلات مما يساعد على السيولة التجارية بين دول التكامل .

وعلى ذلك فإن إزالة القيود على التجارة مع التنسيق بين السياسات المختلفة في مثل هذه الظروف ، تعتبر إجراءات ذات فعالية في تحقيق التكامل (١) . وبذلك يمكن القول أن السوق الأوروبية المشتركة قد تحقّق لها النجاح نظراً لاتباعها أسلوباً للتكامل يتناسب مع ظروفها وخصائصها وهو أسلوب التكامل الكلي مع التنسيق .

---

(١) وهذا لا يعنى عدم وجود مشاكل ، حيث واجهت السوق بعض هذه المشاكل ومنها مشكلة الوحدة النقدية . ولكنها تقلبت عليها بالدخول والتنسيق بين السياسات المختلفة . وخاصة تدخلها في تنسيق السياسة الزراعية المشتركة .

## المبحث الثاني

### أسلوب التكامل الجزئي :

يقوم أسلوب التكامل الجزئي على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بالتخطيط أو التنسيق . وذلك لتسلا في أسباب التميز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول التكامل حتى لا يحدث أى نوع من الازدواج بين اقتصاديات هذه الدول . وكفالة إجراء توزيع عادل للمنافع والمضار بينها .

وأسلوب التكامل الجزئي ينقسم إلى نوعين هما :

١ - التنسيق الشامل .

٢ - التنسيق الجزئي ، والذي ينقسم إلى :

أ - التنسيق على مستوى القطاع .

ب - التنسيق على مستوى المشروع .

١ - أسلوب التنسيق الشامل :

يقصد بهذا الأسلوب إجراء تنسيق شامل لكافة الأنشطة

الاقتصادية في الدول الاعضاء حتى إنه ينظر إلى هذه الدول كوحدة واحدة حيث يوضع لها خطة إقليمية مشتركة تتضمن سياسة استثمارية. ويشترط لنجاح هذا الأسلوب أن يكون اقتصاد مجموعة هذه الدول قائماً على التخطيط الملزم . لذلك فالتسيق بهذا الأسلوب يتطلب عدة إجراءات تساعد وتسهل العمل عليه<sup>(١)</sup>.

ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي :

- ١ - توحيد خطط التنمية في بلاد التسكامل من ناحية المدة والزمن.
- ٢ - عمل موازين سلمية حاضرة ومستقبلية لمختلف الموارد والاستخدامات على المستوى القومى والإقليمى معاً .
- ٣ - تكوين هيئة عليا ، لها من السلطات ما يعلو السلطات المحلية للدول المشتركة مع الالتزام ببعض التنازلات بالنسبة للسيادة والاستقلال الداخلى لكل دولة بالنسبة لهذه الهيئة .

ومن الواضح أن مثل هذا الأسلوب لا يتناسب الدول المتخلفة - ومنها الدول الإسلامية نظراً لما يتصف به من خصائص وما تعانيه

---

(١) أنظر تفصيلات هذه الاجراءات في المرجع التالى :

د. على لطفى - التخطيط الاقتصادى - دراسة نظرية وتطبيقية - القاهرة

١٩٧٠ .

هذه الدول من مشاكل خاصة وأنه لا يتوافر لديها متطلبات التنسيق الشامل .

ويقوم مجلس التعاون الاقتصادي ( الكوميكون ) باتباع هذا الأسلوب في الوقت الراهن نظراً لأن مجموعة الدول الاشتراكية المشكل منها هذا المجلس تتوافر لديها الإمكانيات والظروف التي تساعد على تطبيق مثل هذا الأسلوب<sup>(١)</sup> .

## ٢ - أسلوب التنسيق الجزئي :

يقصد بالتنسيق الجزئي ، حدوث نوع من التنسيق يقل عن التنسيق الشامل ، حيث يتم التنسيق طبقاً لهذا الأسلوب على مستوى قطاع معين من القطاعات المختلفة سواء كانت صناعية أو زراعية . أو يتم التنسيق على مستوى مشروع من المشروعات . وبذلك يتم التنسيق الجزئي بإحدى صورتين :

أ - التنسيق على مستوى القطاع .

ب - التنسيق على مستوى المشروع .

---

(١) أنظر تجميعات هذه التجربة في المراجع التالية :

- د. فؤاد مرسى - الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي في السوق المشتركة

ودور المشروعات المشتركة - المرجع السابق ص ٣٦ .

- د. عبد الحكيم الرفاعي - التكتلات الاقتصادية والرسوم الجمركية -

المرجع السابق :

## أ - التنسيق على مستوى القطاع :

يقصد بالتنسيق على مستوى القطاع ، إتفاق الدول الأعضاء في التكامل على حدوث تنسيق فيما بينها على مستوى قطاع معين . وذلك بإجراء دراسة حول نفقات الإنتاج المختلفة لهذا القطاع من الدول المشتركة ، مع التعرف على سياسات الأعضاء وأهدافهم المتعلقة بهذا القطاع ، حتى يمكن التنسيق بينها . ويشمل التنسيق مرحلة الإنتاج والتسويق الداخلى والخارجى لمنتجات هذا القطاع . مع تخصيص وإعادة توزيع الموارد بين الدول الأعضاء وفقا للتكاليف النسبية ، والأهداف الإقليمية . وعدم الإضرار بمصلحة أى دولة من الدول الأعضاء في التكامل .

ويتطلب التنسيق على مستوى القطاع توافر درجة من المرونة في القطاعات التي يتم الاتفاق عليها حتى يمكن إعادة تخصيص مواردها دون الإضرار بمصالح أى من الدول الأعضاء . ومثل هذا التنسيق يصلح للقطاع الصناعي بالدول المتخلفة<sup>(١)</sup> .

---

(١) بلا حزن أن معظم الحكومات الاقتصادية المعاصرة قد أخذت بهذا الأسلوب في بداية مكناتها . مثل الكومبيكون وذلك في القطاع الصناعي والزراعي والتقل كما أن دول أوروبا الغربية - عدد من دول السوق الأوروبية المشتركة - قد أقامت مثل هذا الأسلوب في الجميع الأوربي للفحم والصلب . وكذا دول أمريكا اللاتينية أنظر ماسبق الإشارة إلى من هذه التجارب بالباب الثاني وكذا ما رجع التالي :

„Repartition des avantages et de couts“

Nations Unies, op. cit, p.-84.

هذا . وقد قامت دول أمريكا الوسطى وهى دول مختلفة - بتطبيق هذا النظام فى صورة تكامل صناعى ، إلا أنه قد واجهتها الكثير من الصعوبات نظراً لما تعانيه مجموعة دول أمريكا الوسطى من مشاكل هيكلية نتيجة لضعف الهياكل الإنتاجية ، وتفاوت مستوى التقدم والنمو فيها بينما عا اضطرت هذه الدول لإجراء تنسيق بين القطاعات المختلفة خاصة القطاع الصناعى وحمل تنسيق بين السياسات الاقتصادية إلى جانب الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة .

وبذلك يتضح لنا أن هذا الأسلوب يتطلب لقيامه إجراء تنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة والمتعلقة بالإنتاج خاصة فى القطاع الصناعى وتحرير التجارة . وعلى ذلك فإن أسلوب التنسيق على مستوى القطاع يواجه نفس المشاكل الخاصة بالتنسيق الشامل . وهذا ما لا يتواءم مع ظروف الدول الساعية للنمو كما سبق أن ذكرنا خاصة إذا كان لا يتواجد لديها الإمكانيات والظروف التى تساعد على تحقيق هذا التنسيق .

#### ب - أسلوب التنسيق الجزئى على مستوى المشروع المشترك<sup>(١)</sup>

يعنى هذا الأسلوب تعاون دولتين أو أكثر لتنسيق سياسات الاستثمار فى نطاق إنتاج قائم بالفعل أو إنتاج جديد .

---

(١) سوف نشر تفصيلاً لهذا الأسلوب فى الباب الثالث من الدراسة .

ويتميز هذا الأسلوب بالكثير من المزايا حيث لا يتطلب من الدول الأعضاء في التكامل التخلي عن سياساتها أو أنظمتها الخاصة، كما لا يتعارض مع حالة اختلاف مستويات النمو والتقدم بين دول التكامل . حيث إن لديه من النماذج والصيغ ما يتلاءم مع كل دولة مهما اختلفت في مستوياتها أو أنظمتها الاقتصادية ودون أن يتعارض مع مصالحها (١) .

كما يتميز التنسيق الجزئي - في نطاق مشروع معين - بأنه لا يثير كثيرا من المشاكل التي تثيرها صور التكامل الأخرى كالاتحاد البلري والسوق المشتركة . . . . . الخ

ومن الملاحظ أن ضعف نسب التبادل التجاري بين الدول المتخلفة لا يرجع إلى القيود المفروضة عليها ، بقدر ما يرجع إلى وجود قصور واختلال في الميائل الإنتاجية . ولهذا فإن هذه الدول في حاجة ملحة إلى إقامة البنيان الإنتاجي وتطويره بقدر أكبر من حاجتها إلى إزالة القيود البلرية - التي سلاحظ أنه ليس لها أي تأثير إلا بنسبة بسيطة على حالة التجارة بين الدول المتخلفة - وسنجد أن في قيام المشروعات المشتركة في المجالات إنتاجية ما يكفي لإزالة هذا القصور والاختلال .

بعد هذه التبعة المختصرة عن أساليب التكامل الاقتصادي فإنه يشور

---

(١) والامثلة على ذلك كثيرة منها قيام شركة فيات للسيارات بتقديم عرض لإقامة مشروع مشترك في الاتحاد السوفيتي وإقامتها لمصنع في بولندا .

التساؤل السابق الاشارة إليه حول الأسلوب الملائم لقيام التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية ؟

ونحن نرى أنه على ضوء الظروف الحالية للبلاد الإسلامية وتفككها والصراعات الداخلية والخارجية الموجودة فيها - وما يحيط بها من أخطار خارجية ، فإننا نفضل أسلوب المشروعات المشتركة كأسلوب مناسب لقيام تكامل اقتصادي للأمة الإسلامية في الوقت الراهن .

وإذا ما تحسنت الأوضاع السياسية ، وتقاربت هذه الدول من بعضها البعض وأنهت خلافاتها فيمكن تغيير هذا الأسلوب بإحدى الصور المتقدمة من صور التكامل الاقتصادي ، والتي تتلاءم مع حالة الدول المشتركة في إطار التكامل .

ونرجو أن تلو هذه الدول على خلافاتها ومشاكلها وأن يجمعها هدف واحد هو إقامة دولة إسلامية واحدة في ظل قانون وتشريع واحد ، هو كتاب الله وسنة رسوله حتى لا يضلوا من بعد ذلك أبداً واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ، صدق الله العظيم .



## الفصل الرابع

المشروعات المشتركة أنسب الأساليب لإحداث  
تكامل اقتصادى بين الدول الإسلامية

---

### مقدمة

---

المشروعات المشتركة عبارة عن مشروعات اقتصادية يتعاون في إقامتها بلدان إسلاميان أو أكثر ، عن طريق قيام كل منها بتزويد المشروع برأس المال أو العيل أو غيرهما من عناصر الإنتاج، وتحقيق بقيامها مصلحة اقتصادية لأكثر من دولة إسلامية فضلا عن الكثير من الفوائد الأخرى كالآتية :

١ — المشروعات المشتركة تعد أحد الأساليب أو الصيغ الخاصة بالتكامل الاقتصادى الجزئى . حيث إنها لا تمس إلا جزءا من الاقتصاد القومى . فهي لا تمضى تعاون عدد من الدول فيما يتعلق بمنتجات معينة محددة سلفا ، ولهذا فإنها لا تثير الكثير من المشاكل التى تثيرها الصور الأخرى من التكامل الاقتصادى وذلك عكس الصور الأخرى من التكامل الاقتصادى مثل منطقة التجارة الحرة ، الاتحاد الجركى ، السوق المشتركة ... الخ .

كما أنه من الأفضل للدول الإسلامية ، أن تبدأ مشروعاتها المشتركة ، بالمشروعات التي تتميز بشمول نفعها للأطراف المشتركة جميعا ، والتي تحتاج إلى أموال تعجز الدولة الواحدة عن توفيرها .

٢ — إن المزايا الأساسية للمشروعات المشتركة - وهي الاستفادة من مزايا الحجم الكبير ، واتساع السوق ، الخ لا تختلف عن المزايا الأساسية التي تحققها الصور الأخرى من التكامل الاقتصادي بصفة عامة ، إلا أن المشروعات المشتركة مزايا إضافية لا تحقق غيرها من صور التكامل ، حيث تتميز بأهمية خاصة بالنسبة للدول التي في سبيلها إلى النمو ، بأنها لا تتطلب من الدول الأعضاء أن تتخلى عن سياستها أو نظمها الخاصة . كما أنها لا تعارض مع خاصية اختلاف مستويات النمو والتقدم بين الدول .

والصور المختلفة والتي يمكن أن تتخذها المشروعات المشتركة ، تتيح لكل دولة أيا كان نظامها أو مستواها الاقتصادي أن تشارك وتعاون اقتصاديا في مجال معين ، وبالأسلوب والصيغة التي لا تعارض مع مصالحها الخاصة .

٣ — إن المشروع المشترك كصيغة مبسطة من صيغ التعاون والتكامل الاقتصادي ، لا يثير الكثير من المشاكل ، التي يمكن حلها في الصور والصيغ الأخرى من التكامل الاقتصادي . حيث تتميز المشروعات المشتركة بتقدير التكاليف والأعباء المترتبة على التكامل

مقدما أو الفوائد التي ستعود من هذه المشروعات ، وبذلك يسهل الاتفاق على توزيعها بين الدول المشتركة .

٤ — إن البلاد التي في سبيلها إلى النمو ، تعاني من وجود اختلال وقصور في هياكلها الإنتاجية ، وضعف نسب التبادل التجاري بينها ، بسبب ضعف البنيان الإنتاجي بها . لهذا فإن من عوامل إصلاح هذا البنيان إقامة المشروعات المشتركة بين هذه البلاد .

٥ — أسلوب المشروعات المشتركة ، يمكن أن يحقق هدفين من الأهداف التي تعمل الدول التي في طريقها إلى النمو على تحقيقها . وهما القضاء على تبعية البلاد الإسلامية للاقتصاديات الأجنبية ، وإقامة التكامل بين الوحدات الاقتصادية ، من أجل خلق اقتصاد متطور والتكامل بالإضافة إلى أنها قادرة على إقامة الجهاز الإنتاجي المتطور والمتقدم .

وانتشار المشروعات المشتركة الإسلامية — وهي أنسب الصيغ القانونية والمالية الممكنة — سوف يجعل منها البديل الأفضل في المستقبل لانتشار الشركات الأجنبية المتعددة الجنسية وذات النشاط الدولي في المنطقة .

٦ — إن ظاهرة عدم حدوث تكامل اقتصادي بين دول الوطن الإسلامي ، لهو من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ما تعانيه عمليات التنمية القطرية بهذا الوطن من بطء وتعثر . ففي الوقت الذي تعاني

فيه البلاد الإسلامية كل على حدة من النقص في بعض الموارد الاقتصادية، فان هذه الموارد تتوافر على المستوى الإسلامي الشامل ، لتؤكد إمكان قيام التكامل الاقتصادي الذي يشكل الطريق الأفضل للاستغلال الأمثل لهذه الموارد وتمجيد التنمية الاقتصادية .

٧ - إن التوسع في المشروعات المشتركة داخل البلاد الإسلامية - وكلها بلاد آخذة في النمو - يؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري بينها، خاصة في ظل تطبيق سياسة لتحرير هذا التبادل مما يحقق استخداماً أمثل لعوامل الإنتاج عن طريق تقسيم العمل على المستوى الإسلامي . مع التركيز في اختيار الطرق التي تتلاءم أكثر مع ظروفنا واقعنا الإسلامي والذي يعوزه الجهاز الإنتاجي المتقدم .

٨ - تبين من التجارب السابقة لبعض الدول الإسلامية ( الدول العربية ) أن تنفيذ المشروعات - داخل النطاقات القطرية - التي تحتاج إلى رأس مال ضخم ، أو إلى سوق كبيرة تتمتع بعملية غير ناجحة اقتصادياً وتنتهي بالفشل . خاصة إذا لم تتوافر لها الحماية والدعم الحكومي - في حين أن مثل هذه المشروعات يتبناها فرص النجاح إذا أخذت صيغة المشروعات المشتركة ، حيث يمكنها التعامل مع الوحدات الإنتاجية الدولية من مركز قوة .

٩ - من عوائق تحقيق التكامل الاقتصادي في التجربة العربية الاعتماد على أسلوب تحرير التبادل وحده ، لأن القدرات الإنتاجية

لكل دولة من دول هذه التجربة محدودة بالإضافة إلى الصعوبة التنافسية لمنتجاتها والتي لم تجد التنسيق اللازم بين خطط إنتاجها .

ولذلك يلزم للقضاء على هذه المعوقات ، أن يصل حجم وتنوع السلع المنتجة في البلاد الإسلامية إلى المستوى الذى يلزم لتحقيق تبادل تجارى ذى قيمة بينها . ومن الوسائل الفعالة التى تؤدى إلى ذلك ، المشروعات المشتركة والتى تغير من أنماط وحجم القدرات الإنتاجية فى المنطقة فى حالة توفر المناخ والبيئة والموارد اللازمة لها .

١٠ - إن صيغة المشروعات المشتركة تأتى كحل أمثل لتلاقى إقتصاديات مجموعة البلاد الإسلامية ذات التراكبات المماثلة والتى لا تقدر على استيعابها ، باقتصاديات البلاد الإسلامية ذات العجز ، والتى يتوافر لديها فرص الاستثمار والقدرة على الاستيعاب وينقصها الموارد المالية اللازمة لذلك .

١١ - يحقق قيام المشروع المشترك عدة مصالح لأكثر من دولة كأن يقوم المشروع على استغلال موارد طبيعية مشتركة بين دولتين أو أكثر أو يعتمد على أكثر من دولة فى الحصول على المنتجات الوسيطة اللازمة له أو لتسويق منتجاته أو ربط بعض البلاد بوسائل النقل والمواصلات المختلفة .

١٢ - إن أفضل السبل إلى تنفيذ المشروعات الضخمة والتى قد تعجز موارد دولة واحدة عن تمويلها أو عن تصريف منتجاتها فى سوقها

المحلية ، والحصول على زايـا الإنتاج الكبير هي المشروعات المشتركة ، لما للاستثمار الأولى فيها من آثار مضاعفة على الاقتصاد القومي . حيث يدفع إلى موجات أخرى من الاستهلاك المولد من الاستثمار المولد . وبذلك يشكل أداة فعالة لتنشيط الموارد المحلية ، وخلق مجموعة جديدة من رجال الأعمال والإدارة ، مما يسهم في تيسير إمكانات نقل وتطويع التكنولوجيا المتقدمة واللازمة للإنتاج الحديث .

وبعد هذه الإشارة السريعة عن المشروعات المشتركة وأهميتها للدول الإسلامية فإنه يشور سؤال عما إذا كان من الأفضل قيام المشروعات المشتركة برأس مال إسلامي بالكامل ، أم اشتراك رأس المال الأجنبي معه ؟

إن اشتراك رأس المال الأجنبي مع رأس المال الإسلامي فيه فائدة كبيرة تعود على الدول الإسلامية نتيجة الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا التي تجلبها الشركات المتعددة الجنسية مما يعطى دفعة كبيرة لهذه المشروعات .

كما أن اشتراك دولة إسلامية - أو عدد من الدول الإسلامية - في نصيب من رأس مال المشروع ، مع رأس مال أجنبي ، يعطى للدول الإسلامية نصيباً من الدخل المتولد عن المشروع أكبر مما تحصل عليه في صورة ضرائب على دخل المشروع المملوك ملكية خالصة لرأس المال الأجنبي .

إلا أنه من الملاحظ أن الشركات المتعددة الجنسية في حالة مشاركة رأس المال الوطني معها في مشروعاتها لدى الدول المتخلفة فإنها لا تميل إلى نقل المعرفة الفنية المتقدمة إلى المشروع المشترك الجديد دون مقابل، أو بيعها للمنتجات الوسيطة بأسعار ميسرة .

لهذا فإننا نرى قيام المشروعات المشتركة الإسلامية برأس مال إسلامي بالكامل وذلك لأن دخول رأس المال الأجنبي في المشروعات سيمنحه من السيطرة واستغلال المشروع لمصلحته الخاصة ، نظراً لما له من أساليب ملتوية في إدارة هذه المشروعات ويمكن للدول الإسلامية في حالة حاجتها إلى التكنولوجيا أن تستورد ما تحتاجه وما يلائمها من أجل مشروعاتها (١) .

ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نشير إلى ما حدث للسوق الأوروبية المشتركة في مواجهة نشاط الشركات الأمريكية الكبيرة . حيث كان الأمل من توقيع اتفاقية روما أن يؤدي التكامل الاقتصادي الأوروبي إلى خلق السوق الأوروبية ، وإعطاء دفعة كبيرة لنمو الشركات الأوروبية الكبيرة والتي يتعدى نشاطها الحدود القومية لدول السوق . إلا أن

---

(١) أنظر عيوب الشركات المتعددة الجنسية في تعاملها مع الدول المتخلفة

للمرجع التالي :

د . إسماعيل عبد الرحيم شلى - مقومات السباب رؤوس الأموال العربية . في المنطقة العربية . المرجع السابق .

حول السوق لم تستغل تلك الظروف التي استغلها الشركات الأمريكية ،  
عما أدى إلى نموها في أوروبا بمعدل فاق بكثير معدل نمو الشركات الأوروبية  
نفسها (١) .

وإزاء هذه التجربة والتي حدثت بين أكبر كتلتين اقتصاديتين ،  
ألا يكون ذلك مدعاة بعدم السماح بدخول رؤوس الأموال الأجنبية  
في المشروعات المشتركة الإسلامية ؟

عما سبق وضح لنا مدى أهمية قيام المشروعات المشتركة الإسلامية  
كأسلوب ملائم لإحداث تكامل اقتصادي إسلامي .

ولكن ما هي الأنشطة والقطاعات الملائمة لقيام المشروعات  
المشتركة فيها ، هل تقوم المشروعات في القطاع الزراعي أم الصناعي .  
وهل تتركز في الصناعات الاستهلاكية أم الصناعات الانتاجية ؟ .

وما هي المراحل المختلفة والتي يجب على المشروعات المشتركة أن  
تلتزم بها حتى يكتب لها النجاح ؟ .

هذا ما سوف نشير إليه في الصفحات التالية .

---

(١) أنظر تفصيلات ذلك في المرجع التالي :

Kindelperger, C. R. ; "European Integration and the  
International Corporation "in Europe and Dollar,  
M. I. T. Press, Cambridge, 1966 .

## المبحث الأول

الأنشطة والقطاعات ذات القدرة التكاملية والمراحل.

التي يجب أن تلتزم بها المشروعات المشتركة  
الإسلامية

إن عملية اختيار الأنشطة من القطاعات ذات القدرة التكاملية ،  
والتي يجب مراعاة تركيز المشروعات المشتركة الإسلامية فيها ، تمر  
بعدة مراحل وهي :

١ - مرحلة اختيار القطاع الاقتصادي .

٢ - مرحلة توطيد المشروعات المختارة .

٣ - مرحلة التنظيم .

مرحلة اختيار القطاع الاقتصادي :

سبق أن أوضحنا في دراستنا أن المشروعات المشتركة هي أحسن  
الأساليب الملائمة لتحقيق التكامل الاقتصادي الإسلامي .

ولكن ما هي القطاعات الاقتصادية التي ستقام فيها مشروعات

إسلامية مشتركة . هل ستكون في قطاع الصناعة ، أم قطاع الزراعة ، أم قطاع الخدمات أم في جميع القطاعات؟ وما هي أنواع النشاط المختلفة داخل القطاع المختار، والتي سيتم عن طريقها إجراء التنسيق والتكامل ؟ .

لقد أجمع الاقتصاديون بأن الصناعة لها الدور الأول بل الرئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية ، والإسراع بها ، والوصول باقتصاديات البلاد التي في سبيلها إلى النمو ، إلى درجات عالية من التطور والتقدم <sup>(١)</sup> ويرجع ذلك إلى أن مستوى الإنتاجية في القطاع الصناعي مرتفع ، وتوفر فيه المقدرة الديناميكية في التأثير على مختلف الأنشطة الاقتصادية .

إن الخاصية الأساسية للهيكل الاقتصادي الذي ينبغي تحقيقه للدول الإسلامية من أجل تميزتها هو تغليب الطابع الصناعي على هذا الهيكل لحل المشكلة الاقتصادية لا يمكن أن يكون إلا بتطوير الصناعة ، وذلك لأن تطوير القطاع الزراعي أصبح مشروطاً بإيجاد فرص تشغيل للفائض المستمر من القوة العاملة ، بل ولجزء من القوة العاملة في الزراعة في نشاط إنتاجي آخر . وبالإضافة إلى ذلك فإن تطوير القطاع الزراعي

---

(١) أنظر تفعيلات ذلك في المراجع التالية :

- W - Restwo, "The stages of Economic Growth" Cambridge university press 1960.
- C - Clark, "The condition of Economic progress" Macmillan London, 1967.
- A. F. Ewing "Industry in Africa" Oxford university press London - 1966, p. 15.

يرفع إنتاجية العمل ويستلزم - إلى جانب ذلك - وجود قاعدة صناعية تستطيع أن تمد القطاع الزراعي باحتياجاته من أدوات الإنتاج ، ومن المواد الصناعية التي أصبحت من أساسيات الزراعة الحديثة .

هذه الخصائص التي يتميز بها قطاع الصناعة تغطي له أولوية معينة في مواجهة النشاطات الأخرى خاصة الزراعة . وهي أولوية تجعل لها حظا أكبر في الجهود التطويرية وخاصة في الاستثمارات . على أن ذلك لا يعني إهمال النشاطات الأخرى ، إذ أن تطوير الصناعة مشروط بتطوير النشاطات الأخرى ، لما بين جميع النشاطات الاقتصادية من علاقات متبادلة ومتراصلة ، تحول دون تطوير نشاط معين بمرجه كبيرة ، وترك لنشاط آخر على درجة معينة من التخلف، الأمر الذي يعرقل - بعد فترة - تطوير الاقتصاد القومي في مجمره .

ولكن إذا ما انتينا إلى أن الغلبة يجب أن تكون في المشروعات المشتركة الإسلامية من نصيب القطاع الصناعي ، فيثار هنا سؤال آخر وهو أي المشروعات تفضل في قطاع الصناعة . هل المشروعات التي تنتج سلعا استهلاكية أم التي تنتج سلعا إنتاجية ؟

إن المشروعات التي تنتج سلعا استهلاكية ، تكون فترة نضوج الاستثمار فيها قصيرة <sup>(١)</sup> وبذلك يكون فيها العائد سريعا . أما في

---

(١) يقصد بفترة نضوج الاستثمار بالفترة التي تمر بين البدء في الاستثمار والبدء في تشغيل الطاقة الإنتاجية الجديدة . وهذه الفترة تسمى أحيانا بفترة تفريخ الاستثمارات .

Periode de maturite - gestation Period .

الحالة الثانية لفترة نضوج الاستثمار أطول ، حيث قد يستغرق إقامة مصنع للحديد والصلب فترة خمس سنوات ، ثم يبدأ بعدها في إنتاج سلعة لا تطرح للاستهلاك ، وإنما تستخدم وصناعات أو مشاريع أو في إنتاج سلع أخرى .

وهكذا نجد أن العائد من قيام هذه الصناعة لا يكون سريعاً بالقياس بعائد الصناعة الاستهلاكية ، ولكن من المسلم به أن الصناعات الإنتاجية تعطى معدلاً أعلى في نمو الاقتصاد ، ولكن لا يظهر آثاره إلا بعد فترة طويلة نسبياً ، تؤدي بعدها إلى زيادة الإنتاج بمعدل أكبر من المعدل الذي كان يأخذ مكاناً في غياب الصناعات الإنتاجية . وذلك لما لهذه الصناعات من آثار مباشرة وغير مباشرة على الصناعات الأخرى . باعتبار أنها تمثل الأساس الصناعي في وقت تعددت فيه مراحل عملية الإنتاج ، تعدد ما يريد من أهمية أدوات الإنتاج التي تنتجها هذه الصناعات . يضاف إلى ذلك عدم الاتجاه إلى هذه الصناعات الإنتاجية داخل الوطن العربي وإعطائها الأولوية في المشروعات المشتركة ، فإن الدول الإسلامية ستلجأ إلى السوق العالمي وتعتمد عليه في جلب ما تحتاجه من آلات ومعدات صناعية الأمر الذي قد يكون ذي آثار غير طيبة اقتصادياً وسياسياً .

ولكن من الملاحظ أن الاختيار بين الصناعات التي يمكن للمشروعات المشتركة الإسلامية ، الدخول فيها يخضع لعدة معايير

يتلخص أهمها في الآتي (١) :

١ — أن يكون هناك احتياج حقيقى لإنشاء الصناعة أو لتنميتها وذلك بالنسبة للدول الإسلامية في إطار التكامل الاقتصادى بينها . ويستدل على ذلك من دراسة خطط التنمية الخاصة بها ومعرفة الأهمية النسبية لهذه الصناعة في تلك الخطط .

٢ — دراسة علاقات الارتباط والتشابك بين كل صناعة وغيرها من الأنشطة والصناعات المختلفة (Linkage effects) وذلك لمعرفة مدى أثرها في دفع عجلة النمو الصناعى والاقتصادى بصفة عامة. ويفضل الصناعات التى تتميز بتمتعها بقوة الدفع إلى الأمام (Forward effect) والدفع إلى الخلف (Backward effect) ، مثل الصناعات الميكانيكية حيث يكون لها تأثير على تنشيط قطاع الصناعى ككل (٢) .

---

(١) أنظر :

— د . سلطان أبوعلى — تنسيق الخطط والتكامل الاقتصادى — مصر المعاصرة يناير ١٩٧٢ .

— UNCTAD, "Some Issues of Planning of Industrial Integration Among Developing Countries "Seminar on Problems of Trade expansion and Economic Integration Among Arabe Countries, Cairo, May 1974.

(٢) أنظر تفصيلات دراسة أثر الدفع إلى الأمام وإلى الخلف المرجع العالى :

A. D. Hirschman, „The Strategy of Economic Development." yale university press, New Haven, 1958.

٣ — أن يكون المشروع المشترك مشروعاً متعدد المنتج ، بحيث تستفيد كل دولة بتوطن منتج أو القيام بمرحلة من مراحل الصناعة ، الأمر الذى يخفف من تركيز فوائد التكامل فى بلد واحد .

٤ — أن يكون للصناعة المختارة قوة تأثير على حل مشاكل التجارة الخارجية ، ومنها التوصل إلى نوع الصناعة التى تحمل محل أهم الواردات لدول التكامل الاقتصادى ، وفى نفس الوقت ذات اتساع مستمر فى داخل الوطن الإسلامى والسوق العالمية<sup>(١)</sup> .

هذا وبعد أن نختار الصناعة الملائمة وفقاً للمعايير سالفة الذكر ، تلزم المشروعات المشتركة القائمة بها بالعمل على إدخال الأساليب الفنية الحديثة والتكنولوجيا اللازمة لها . مع ملاحظة أن بعض المشروعات الصناعية المشتركة يمكن إقامتها على المستوى المحلى ، وأن البعض الآخر يمكن إقامتها على المستوى الإقليمى ، وهذا يعطى المرونة اللازمة لدول التكامل الاقتصادى العربى فى سلوك أحد السبلين لممارسة

---

(١) ومثال لهذا النوع من الصناعات صناعة الفزل والنسيج ، والتى تصنع من عدة مواد أولية مختلفة مثل القطن ، الصوف ، الحرير . . . وكذا صناعة الجرارات الصناعية حيث لها قدرات مختلفة بالإضافة إلى إمكانية تخصيص كل دولة فى تصنيع جزء منها فى حالة وجود ميزة نسبية بين الدول المتكاملة فى تصنيع هذه الأجزاء ويتم تجميعها فى آخر المراحل .  
أنظر تفصيلات ذلك فى المرجع التالى :

— UNCTAD 3'' Agriculture and Industrial Co-operation among Developing countries, in (Current Problems of Economic Integration) New York' 1971,

نشاطها الصناعي على المستويين المحلي والإقليمي .

ويختص النشاط الصناعي المحلي بالمشروعات الصناعية ذات الحجم الصغير ، والتي لا تحتاج إلى جهود أكثر من دولة إسلامية لأجل انشائها . أما الصناعات ذات الحجم الكبير والتي يتم انشاؤها على المستوى الإقليمي ، فهي تتغلب اشتراك أكثر من دولة في جميع مراحلها . وهذه الصناعة تحقق المزايا الاقتصادية والصناعية نتيجة للتكامل الاقتصادي والتنسيق بين الدول . وهذا ما لا يمكن تحقيقه في حالة قيام دولة بمفردها بهذا المشروع .

كما يراعى في هذا المجال مدى توافر عوامل الإنتاج ومصادر الطاقة اللازمة لقيام المشروع ومدى تأثير تكاليف النقل والتخزين في حالة استيراد هذه المواد من الخارج (١) .

#### مرحلة توطين المشروعات الصناعية :

يتحكم في عملية توطين المشروعات الصناعية واختيار مكان إقامتها عدة عوامل ، اقتصادية واجتماعية . فالعوامل الاقتصادية تتمثل في اختيار الموقع الذي تكون فيه تكلفة الانتاج منخفضة عن باقي المواقع بدول التكامل ، ويطلق على هذا المعيار ، معيار الكفاءة .

---

(١) نود أن نشير هنا إلى أن نفس المواد الخام لا بدعائها أمام عليم الصناعة والدليل على ذلك نجاح اليابان وإيطاليا في صناعة الحديد والصلب رغم عدم توفر الخامات الأساسية اللازمة لهذه الصناعة بها .

أما عن المعيار الاجتماعي فهو خاص بمراعاة ظروف الدول الأقل تقدماً ونمواً ، بحيث لا تتركز معظم الصناعات لدى الدول الأكثر تقدماً ، وتحرم منها الدول الأقل تقدماً ويسمى هذا بمعيار العدالة .

١ — معيار الكفاءة :

وهذه المعيار يتكون من عدد من العناصر ذات التأثير على تكلفة الانتاج حيث يدرس مدى توافر هذه العناصر في كل بلد من بلاد التكامل ، مع تحديد الأهمية لكل عنصر منها بالنسبة للصناعة المطلوب انشاؤها ، وعلى ذلك يمكن تحديد أكفاً البلاد التي يتم إنشاء المشروع الصناعي بها ، وأهم هذه العناصر هي :

#### أ — مدى توافر الهياكل الأساسية :

ويقصد بالهيكل الأساسية — البنية الأساسية — مدى توافر الطرق والكبارى والمياه والكهرباء ووسائل المواصلات كالسكك الحديدية والاتصالات السلكية واللاسلكية ومدى توافر المستشفيات والمدارس والجامعات والمساكن . ويصعب إقامة أى مشروع صناعى دون توافر هذه الهياكل الأساسية ، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة إنشاء المشروع وبالتالي ارتفاع تكلفة الإنتاج .

### ب — مدى توافر الأيدي العاملة:

تتميز البلاد المختلفة بتوافر الأيدي العاملة الغير مدربة ، ولهذا كانت المشروعات التي تقام بها تستفيد من وفرة الأيدي العاملة الرخيصة. ولكن تجابهها مشكلة عدم تدريبها. أما بالنسبة للبلاد المتقدمة فتوجد بها الأيدي العاملة المدربة ولكن لا تتوافر بالعدد المطلوب ، مما أدى إلى إدخال التكنولوجيا في مجال الصناعة حتى يتم ملء هذا الفراغ وبذلك أصبحت الحاجة إلى العمالة قليلة .

وعلى ذلك نجد توطن الصناعات ذات الكثافة العمالية والتي لا تحتاج إلى مهارة كبيرة من العمال في البلاد التي في سبيلها إلى النمو ، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج ، أما بالنسبة للبلاد المتقدمة فتتوطن بها الصناعات التي تتميز بكثافة رأس المال والتي تحتاج إلى مهارات فنية أعلى .

ولكن يمكن عن طريق التدريب والاستفادة من الخبرات التخصصية أن تعمل البلاد المختلفة على رفع كفاءة العمال بها ، وبذلك تدخل في مجال الصناعات المتقدمة .

### ج — تكلفة النقل :

تعمل الدولة عادة على إقامة المشروعات الصناعية ، بالقرب من مصادر المواد الأولية التي تحتاجها . وذلك لأجل تخفيض نفقة إنتاج السلع

المنتجة . كما تحرص المشروعات الصناعية والتي تعمل في مجال الإنتاج الاستهلاكي أن تسكون بالقرب من أسواق الاستهلاك . إلا أنه في الوقت الراهن ، ونظرا لتيسر وسائل النقل التي أصبحت لا تشكل عائقا في نقل المواد الخام اللازمة للصناعة لانخفاض أسعارها ، فقد فقد عامل النقل الكثير من أهميته في تحديد مكان إقامة المشروع . إلا أن ذلك غير متوافر إلا لدى الدول المتقدمة . أما الدول المتخلفة التي لا يتوافر لديها الوسائل السهلة للنقل فإنها تفضل الالتزام بمبدأ إقامة المشروع الصناعي بجوار أو بالقرب من مصادر المواد الخام .

#### د — مراعاة العلاقات التبادلية بين الصناعات :

يجب على الدول المتكاملة مراعاة العلاقات التبادلية بين الصناعات الجاري انشاؤها ، وذلك بالتنسيق في مجال إنشاء المشروعات الصناعية المرتبطة بعضها ببعض ، بحيث يتم إنشاء المشروعات التي يكمل بعضها البعض في مكان واحد أو بالقرب من بعضها .

#### ٢ — معيار العدالة :

يعنى معيار العدالة ، مراعاة — في حالة توطين المشروعات الصناعية — ألا تستحوذ الدول الأكثر نموا داخل نطاق التكامل على معظم المشروعات — وبالتالي تحصل الدول الأقل نموا على القليل من هذه المشروعات — حتى تشمل كل دولة داخل التكامل أنها حصلت على نصيب عادل من فوائد قيام هذا التكامل .

والأخذ بمقياس العدالة في توزيع الفوائد من قيام التكامل ، يكتنفه الكثير من الصعوبات خاصة ما يتعلق بقياس الفوائد التي تعود على كل دولة من قيام التكامل ، و حدوث تعارض ما بين مقياس العدالة وبين مقياس الكفاءة ، حيث يتطلب إقامة المشروع بمراعاة مقياس الكفاءة أن يتم إنشاؤه في بلد (س) . وأنه من ناحية العدالة نجد أن هذا البلد (س) تستحوذ على عدد كبير من المشروعات الصناعية والتي أقيمت لديها لنفس هذه الأسباب مما ينتج عنه تركيز الصناعة لديها ، وهذه الظاهرة ظالما ما تحدث لدى البلاد الأكثر نموا للأسباب سالفة الذكر (ومنها توافر الهياكل الأساسية اللازمة للصناعة)<sup>(١)</sup> . لذا فإنه إذا هذه الحالة يجب على الدول الأعضاء في المشروعات الصناعية المشتركة ، والتي تجمعها دائرة التكامل الاقتصادي أن تتخذ بعض الإجراءات اللازمة لضمان حد أدنى من العدالة في توزيع فوائد التكامل<sup>(٢)</sup> .

---

(١) أنظر ما حدث لسوق المشتركة وتوطين الصناعات بشرق أفريقيا وكندا الصناعات المشكاملة بأمركا الوسطى بالباب الثاني .

(٢) أنظر التفصيلات عن أدوات وكيفية توزيع فوائد التكامل في المراجع

الذالية :

— UNCTAD, "Fiscal Compensation and the Distribution of Benefits in Economic Groupings of Developing Countries" in (Current problems of economic Integration, TD/B 1322 - New York, 1971.

— UNCTAD, "The Distribution of Benefits and Costs in Integration among Developing countries" in (Current Problems of Economic Integration TD/B.394). New York 1973.

ومن هذه الإجراءات ، أن تقوم الدول الأقل نمواً بمنح قروض بفوائد مخفضة أو إعانات مالية ، وإعفاءات ضريبية ، أو تأجير الأراضي بأسعار زهيدة ، لمثل هذه المشروعات الصناعية حتى تجد المشروعات الحافز المادى على إقامة بعض الصناعات فى تلك البلاد<sup>(١)</sup>.

وقد حاول بعض الاقتصاديين ، وضع بعض القواعد التى تضمن تحقيق فوائد العدالة ، ولكل الدول الأطراف ، أيا كان موقع إقامة المشروع ، مما يخفف من حدة مشكلة تركيز فوائد التكامل . ومن الدراسات التى تمت فى هذا المجال دراسة لبتل والى تتلخص فى الآتى<sup>(٢)</sup>:

أ - أن يتم مساهمة كل دولة فى رأس مال المشروع بنسبة استهلاكها من إنتاجه . على ألا تحصل أى منها على أكثر من ٤٩٪ من الأسهم . ويمكن تمويل جزء من المشروع - فى حالة عجز

---

(١) ومن هذه الإجراءات - ما سبق الإشارة فى الباب الثانى :

- أ - إجراءات ذات طابع ضريبى .
- ب - إجراءات متعلقة بالنقد والمدفوعات .
- ج - إجراءات خاصة بانتقال عناصر الإنتاج .
- د - إجراءات ذات طابع تمارى .
- هـ - إجراءات تهم قطاع الخدمات المشتركة .

(٢) أنظر تفصيلات نموذج لبتل فى المرجع التالى :

— I, M. D. Little, "Regional International Companies, an Approach to Economic Integration" "Journal of Common Market studies, Vol, 5, 1966.

الدول عن تمويله بالكامل - عن طريق أحد البنوك الدولية أو الشركات الأجنبية . وعلى أن يراعى مساهمة الدولة المقام بها المشروع بنسبة أكبر من لسبة استهلاكها من المنتج . مع تحويل جزء من نصيبها عن طريق أرصدها الذاتية . وألا تباع أى دولة نصيبها من رأس المال إلا لمواطنيها فقط .

ب - أن يحصل المشروع على عدة مزايا، منها إعفائه من كافة الضرائب المحلية ، ووارداته من الرسوم الجمركية ، مع توحيد التعريفات الجمركية الخارجية التى تفرض على منتجاته ، وأن تمتنع أرباح المشروع بحرية التحويل . مع توزيع أكبر نسبة من الأرباح على المساهمين ، والعمل على منع استغلال المشروع لصالح البلد المقام به .

ونود أن نشير هنا إلى ملاحظة حول هذا النموذج وهى خاصة بقاعدة أن تتم مساهمة كل دولة فى رأس مال المشروع بنسبة استهلاكها من إنتاجه . حيث إن هذه القاعدة يصعب تطبيقها لدى الدول الإسلامية ، نظرا لعدم توافر التناسب بين المقدرة التمويلية والاستهلاك فى الوطن الإسلامى . حيث إن البلاد الإسلامية ذات الفائض يقل فيها عادة نسبة الاستهلاك ( نظرا لانخفاض لسبة السكان عن الدول الأخرى ) عن البلاد الإسلامية ذات العجز ( والى يرتفع فيها نسبة السكان عن الدول الأولى ) ،

### مرحلة التنظيم :

ومرحلة التنظيم لها مفهومان : المفهوم الأول منها يتعلق بقيام الأجهزة الإدارية والفنية اللازمة لدراسة موضوعات ومحاولات التكامل ، والعمل على متابعتها والإشراف عليها وتنفيذها .

والمفهوم الثاني ، يقصد به الصيغ والأشكال القانونية التي ستقوم عليها المشروعات المشتركة .

أما عن قيام الأجهزة الإدارية والفنية اللازمة لدراسة موضوعات التكامل ، فهناك الكثير من الأمثلة عن قيام هذه الأجهزة . وذلك إذا ما رجعنا إلى التجمعات الاقتصادية المختلفة ، والتي أقيمت بالبلاد الرأسمالية والاشتراكية ، والبلاد الساعية للنمو .

ويمكن البلاد الإسلامية أن تختار من هذه التجارب ما يلائمها من أجل إقامة الأجهزة الإدارية اللازمة لمشروعاتها المشتركة .

أما عن الصيغ والأشكال القانونية الخاصة بالمشروعات المشتركة، فسوف نشير إليها في خلال هذا الباب .

## المبحث الثاني

---

أوجه النشاط الصناعي والزراعي والتي يمكن للشروعات  
المشاركة الإسلامية الدخول فيها ومدى أهمية  
نقل التكنولوجيا

---

سبق أن أشرنا إلى الأنشطة ذات الصلة التكاملية للشروع المشترك ،  
ومدى أهمية إقامة المشروعات المشتركة في مجالات الصناعة المختلفة ،  
حتى يمكن للدول التي في سبيلها إلى النمو أن تحصل على دفعة كبيرة  
لأجل التنمية .

وتتايقا لذلك نشير إلى بعض أوجه النشاط الصناعي والزراعي  
( على سبيل المثال ) والتي يمكن إقامتها عن طريق المشروعات المشتركة  
الإسلامية ، وذلك بغرض إجراء تنمية اقتصادية للدول الإسلامية  
وذلك في نطاق التكامل الاقتصادي الإسلامي ، وتدعيا لقيامه نظرا  
للأسباب والظروف التي سنذكرها .

ومن أوجه النشاط الصناعي والزراعي والتي يمكن للشروعات  
المشاركة الإسلامية الدخول فيها هي :

أ - صناعة البتروكيماويات .

ب - صناعة الحديد والصلب .

ج - استصلاح الارضى الزراعية بالدول الإسلامية .

أ - صناعة البتروكيماويات :

تحقق صناعة البتروكيماويات - وهى من الصناعات الحديثة والهامة - عدة أهداف حيث تزود القطاع الزراعى بما يلزمه من الاسمدة والكيمياويات اللازمة لمقاومة الحشرات كما أنها توفر بدائل لكثير من المواد المعروفة مثل الصابون والورق والألياف الطبيعية والأخشاب والزجاج والجوت .

وتتميز هذه الصناعة ببعض المميزات الخاصة بتضمينها والتي تلخص فى الآتى :

١ - ضخامة رأس المال اللازم لإقامتها وذلك بسبب تعقد عملياتها الفنية والمستوى المتقدم الذى تحتاجه فعلى سبيل المثال يتكلف إقامة تكرير البترول فى أوروبا حوالى ١٢ إلى ٢٠ دولارا لكل طن منتج بينما يتكلف إقامة وحدة للبولى إيثيلين حوالى ٦٠٠ دولار لكل طن منتج<sup>(١)</sup>.

---

(١) أنظر مذكرة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية - الصناعات البتروكيماوية فى العالم العربى - مسبقيلها ولمكانيات تنظيمها على أساس لاقليعى - ص ٣ .  
ونود أن نشير إلى ارتفاع الأسعار بصفة مستمرة وأنه حالياً يمكن أن تصل نسبة ارتفاع الأسعار إلى النصف أو أكثر من تلك الواردة فى الثمن .

٢ - كما تتميز بأنها من أسرع الصناعات تطوراً وذلك بسبب كثرة البحوث المستمرة لتطوير منتجاتها واستحداث منتجات جديدة وكذا تطوير طرق الإنتاج (١) .

٣ - من المقدّر أن حوالى ٢٠٪ من إجمالى الاستثمارات العالمية الجديدة أو التوسيلات الصناعية تسكون فى أجد مجالات تصنيع الهيدروكربونات ( يتركيباوية ، تكرير البترول ، عمليات استخراج الغازات الصناعية ) . ومن المعروف أن صناعة البتروكيمياويات هى أكثر هذه الصناعات انتشاراً وتزداد بمعدل من ١٠ إلى ١٥٪ سنوياً .

وقد بلغت قيمة الإنتاج حوالى ٧٦ بليون دولار عام ١٩٧٠ ومن المقدّر أن تصل إلى ١٣٠ بليون دولار عام ١٩٨٠ .

وقد بدأ العالم يتجه إلى إنتاج مواد بديلة للمواد الطبيعية نظراً لأنها لا تلاحق الزيادة المطردة فى عدد سكان العالم بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الطبيعية إلى درجة كبيرة لكثرة الطلب عليها مع قلة المتوفر منها .

---

(١) كان الاكريلونيتريل ينتج منذ سنوات قليلة من الاستيلين وسيانيد الهيدروجين وقد جعل استعمال هذه الطريقة وأصبح لإنتاجه يتم عن طريق أكسدة البروبيلين بالنشادر والى . وقد أدى استعمال هذه الطريقة الحديثة الى خفض سعر الاكريلونيتريل من ٤٦٠ دولار للطن فى عام ١٩٦٠ الى ٣٣٠ دولار عام ١٩٦٤ .

(٢) أنظر : د. حامد حسن عامر - إمكانيات قيام المشروعات العربية المشتركة ل مجال صناعة البتروكيمياويات - بحث مقدم لتسودة المشروعات العربية المشتركة القاهرة - ديسمبر ١٩٧٤ .

٤ - أجرى الجهاز الفنى لمشروع البتروكيمياويات بجمهورية مصر العربية دراسة في يونيو ١٩٧٤ أبرز فيها أن صناعة البتروكيمياويات من الصناعات التى تستخدم العديد من المواد السكيمياوية اللازمة للتفاعلات الداخلة فيها وكذلك كيات كبيرة من الكهرباء والمياه بالإضافة إلى أنها تحتاج إلى عمالة ذات نوعية خاصة ماهرة ومدربة على استعمال وتداول الأجهزة وتستوعب هذه الصناعة أعدادا كبيرة من العمالة ذات الكفاءة العالية من مهندسين وكيميائيين وعمال مدربين وغير مدربين وأوضحت الدراسة أن هذه الصناعة تفتح مجالات العمل أمام الأفراد والارتفاع بمستواهم الفنى والمعيشى .

ومن الملاحظ توافر عدة عوامل تساعد على قيام المشروعات المشتركة الاسلامية في مجال صناعة البتروكيمات توجزها فيما يلى :

١ - حلول المنتجات الصناعية محل المنتجات الطبيعية حيث حل المطاط الصناعى محل المطاط الطبيعى والبوليستر محل القطن وحلت الألياف الاكريليك محل الصوف أو مزجت به كما حل الميلاين محل الفخار والصينى وهكذا - كما أن المنتجات الصناعية الجديدة قد فتحت أسواقاً جديدة لتكملة حاجة العالم من المواد الطبيعية .

وقد أوضحت دراسة قام بها مكتب الدراسات (BEICIP) التابع لمعهد البترول الفرنسى (IFP) في يناير ١٩٧٢ - المقدم إلى مشروع

البتروكيماويات بمصر - أن إستهلاك بعض الدول الإسلامية من مواد البلاستيك والمطاط الصناعى والآليات الصناعية للفترة من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٨٠ ستزيد بحوالى ثلاث مرات ونصف بالنسبة للبلاستيك إذ يبلغ جملة الاستهلاك عام ١٩٦٨ حوالى ٩٧٥ ألف طن ويقدر بأنه سيبلغ حوالى ٤٤٢٥ ألف طن عام ١٩٨٠ . وأما بالنسبة للمطاط فسيصبح أكثر من الضعف حيث بلغ الاستهلاك ٧٢٥٠ ألف طن عام ١٩٦٨ وسيصل الاستهلاك إلى ١٦٣ ألف طن عام ١٩٨٠ . ومن تلك الأرقام يتضح لنا مدى الزيادة المنتظرة فى استهلاك البتروكيماويات فى الدول العربية .

كما أوضحت دراسة أخرى لمعهد البترول الفرنسى (IFP) أن توفر مصادر الطاقة والمواد الأولية فى البلدان التى فى طريقها للتنمو والمتنوعة للهيدروكربونات بأسعار زهيدة تكون العامل الرئيسى والمؤثر فى قدرتها على المنافسة (١) .

٢ - رغم ارتفاع تكلفة صناعة البتروكيماويات ومضخامة مستلزماتها إلا أنها تسترجع رأس المال المستثمر فيها خلال خمس سنوات فى أغلب الحالات (٢) .

- (١) أنظر : د . حامد حنين عامر - لمكانيات قياس المشروعات العربية العربية المشتركة فى مجال صناعة البتروكيماويات - المرجع السابق ص ١٧ .  
(٢) أنظر : دراسة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية - الصناعات البتروكيماويات فى العالم العربى - المرجع السابق ص ٧ .

٣ - توافر معظم العناصر اللازمة لإقامة المشروعات المشتركة  
 لصناعة البتروكيماويات لدى الدول الإسلامية حيث يوجد التمويل  
 اللازم من رؤوس أموال بجانب توافر كميات كبيرة من الإحتياطي  
 المالى من البترول الخام . بالإضافة إلى توافر الغازات الطبيعية خاصة  
 فى الجزائر وليبيا ومعظم هذه المواد يتم تصديرها إلى الخارج فى صورتها  
 الأولية .

والجدول التالى يوضح تقديرات الإحتياطي من البترول والغاز  
 الطبيعى لدى بعض الدول الإسلامية فى ١ يناير ١٩٧٣ .

البلد	إحتياطيات البترول (بآلاف ملايين البراميل) بليون برميل	إحتياطيات الغاز (بآلاف ملايين الأقدام المكعبة) بليون قدم مكعب
السعودية	١٣٨	٥٠٠٠٠
الكويت	٦٤٠٩	٣٣٠٠٠
الجزائر	٤٧٠	١٠٥٠٠٠
ليبيا	٣٠٤	٢٧٠٥٠٠
العراق	٢٩٠	٢٥٠٠٠
أبوظبى	٢٠٨	١٢٠٠٠
سوريا	٧٣	٧٠٠
قطر	٧٠	٨٠٠٠
مصر	٥٢	٧٥٠٠
عمان	٥٠	١٧٥٠
دبي	٢٠	١٠٠٠

المصدر :

Oil and Gas Journal, Vol. 70, No.  
52, pp. 82 & 83, 25 December 1972.

أما بالنسبة للعمالة الفنية فهو متوافرة لدى الدول الإسلامية خاصة مصر والجزائر وسوريا . ويمكن إستيراد المعدات اللازمة لهذه الصناعة من الخارج الى أن يتم إقامة الصناعات الإسلامية الثقيلة والتي تقوم بعد ذلك بتصنيع مثل هذه الآلات وتطويرها .

#### ب - صناعة الحديد والصلب :

تدل التجربة التاريخية على أن القضاء على التخلف التكنيكي والاقتصادى لبلد ما ، يتطلب تنويع الهيكل الاقتصادى على أساس تزويد الاقتصاد بأحدث أنواع التكنيك ، والمبتدأ وسائل وطرق الإنتاج التكنولوجية الحديثة . ويعتبر التصنيع أساساً للتغيير الجذرى للهيكل الصناعى (١) .

وقد اجتازت بعض الدول الإسلامية مراحل كبيرة فى التصنيع وأقامت الهياكل الصناعية السليمة وإن كان ينقصها بعض العمليات

---

(١) أنظر : مشكلات التصنيع فى البلدان النامية - دار التقدم - موسكو

التمويلية المادية وأن دخول المشروعات المشتركة الإسلامية في هذا المجال الصناعي لأجل تنمية العالم الإسلامي على أساس التركيز على إنشاء وتطوير الخدمات الأساسية والصناعات الثقيلة سيعود بالفائدة المرجوة من إجراء تنمية اقتصادية سريعة بالإضافة إلى المساهمة في إحداث تكامل اقتصادي إسلامي .

والتركيز على هذه الأنشطة الاقتصادية بالذات لازمة لإمكان بناء قطاع اقتصادي متطور وبالتالي إحداث تطوير بالقطاع الزراعي هو الآخر على مستوى الأمة الإسلامية .

ويرجع تفضيل المشروعات المشتركة الإسلامية في مجال الصناعات الثقيلة للآتي :

١ - الصناعات الوسيطة والرأسمالية - بالإضافة إلى توفر الخدمات الأساسية - هي التي تزيد من التشابك القطاعي وتجري تطويراً لميائل الإنتاج الضعيفة بالإضافة إلى كثرة وفوراتها الاقتصادية على المدى الطويل عن الصناعات الاستهلاكية كما يزيد من معدل النمو .

٢ - انخفاض نصيب الدول الإسلامية من الناتج الصناعي حيث يبلغ ٩,٥ ٪ من هيكل الناتج المحلي الإجمالي بينما يبلغ ٣٠,٧ ٪ في الدول المتقدمة .

٣ - إمكانيات التصنيع القائم على أساس احلال الواردات ما تزال كبيرة لدى الدول الإسلامية بشروط توسيع السوق حيث يؤدي ذلك إلى إصلاح هياكل الصناعات الإسلامية من حيث حجم المشروع ونوعية الإنتاج وتقديم الفنون الإنتاجية .

وتعتبر صناعة الحديد والصلب من أهم الصناعات التي لها دور رئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي . لهذا أصبح مقدار استهلاك الفرد من منتجات الحديد والصلب - لدى الكثير من الاقتصاديين - أحد المؤشرات الدالة على التقدم الاقتصادي . وقد تبين أن متوسط استهلاك الفرد من هذه المنتجات بلغ في الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وكندا ما يزيد عن ٥٠٠ كجم / سنويا للفرد . وفي أوروبا يتراوح ما بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ كجم <sup>(١)</sup> .

أما في بعض الدول الإسلامية ( الدول العربية ) فبلغ متوسط الاستهلاك السنوي للفرد حوالي ٥٩ كجم ( تقديري ) عام ١٩٧٥ <sup>(٢)</sup> . وتتركز أهمية صناعة الحديد والصلب في مجال التنمية الصناعية ، فيما

---

(١) انظر تفصيلات ذلك في المرجع التالي :

ONU, "International Symposium on Industrial Development Sectoral Studies Prepared for the Symposium" Iron and Steel Industry, Athens. 1967.

(٢) انظر : مهندس / أمين حلي كامل والمهندس / كامل مقصود - إمكانيات قيام المشروعات العربية المشتركة في مجال الصناعات المعدنية - بحث مقدم لندوة المشروعات العربية المشتركة - ديسمبر ١٩٧٤ - القاهرة .

يتصف به هذه الصناعة من علاقات ترابط وتشابك مع مختلف الصناعات . مما يؤدي إلى ما يسمى بقوة الدفع إلى الأمام ، وقوة الدفع إلى الخلف (١) .

وعلى ذلك فإن إقامة صناعة الحديد والصلب ، تتطلب إقامة وتعمية صناعات أخرى تسبقها لكي تمدها بمستلزمات الإنتاج ، مثل التعدين والكهرباء ، وصناعة الكوك ، كما أنها تؤدي إلى إنشاء بعض من الصناعات والأشعة المستخدمة لمنتجاتها ، مثل صناعة البناء والتشييد ، وصناعة السيارات والجرارات ومختلف الصناعات الهندسية .

كما تتميز صناعة الحديد والصلب بأنها تخلق العديد من فرص العمالة والتشغيل وزيادة الدخل ، ومعالجة العجز في موازين المدفوعات لدى الدول الغير بتروولية ، لأنها تحد من استيراد مستلزمات الإنتاج من

---

(١) قوة الدفع إلى الأمام Forward effect تعني أن المنتجات النهائية لهذه الصناعة تستخدم كمدخل في صناعات أو مشروعات أخرى ، كما أن قوة الدفع إلى الخلف Backward effect تعني أن المشروع يحتاج لمستلزمات إنتاج من مصنع آخر . ومن المعروف أن بعض الصناعات يكون لها قوة دفع إلى الأمام ، وبعض الصناعات يكون لها قوة دفع إلى الخلف إلا أن صناعة الحديد والصلب تتميز بأنها تجمع ما بين القوتين ( كالصناعات الميكانيكية ) وهذا النوع من الصناعات له تأثير قوى على تنشيط القطاع الصناعي عامة .

أنظر تفصيلات دراسة أثر الدفع إلى الأمام وإلى الخلف للمرجع التالي :

A. D. Hirschman, "The Strategy of Economic Development" Yale University press, New Haven, 1958.

الحديد والصلب. ومن منتجات الصناعات الهندسية من الخارج (١). كما تؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع المصنعة وذلك في المراحل المتقدمة من الصناعة. كما أن تعدد منتجات صناعة الحديد والصلب يفيد في إجراء التنسيق الصناعي بين الدول الإسلامية.

هذا وقد بلغ إجمالي إنتاج بعض البلاد الإسلامية من الصلب الخام عام ١٩٧١ حوالي للمليون طن ، بينما أن الاستهلاك بلغ حوالي ٣٠ مليون طن . وفي عام ١٩٧٥ يبلغ الإنتاج ( تقديري ) حوالي ٤٠ مليون طن بينما الاستهلاك يقدر بحوالي ٨٠ مليون طن في نفس العام (٢).

أما عن الطاقة اللازمة لهذه الصناعة - من بترول وغاز طبيعي - وكذا رؤوس الأموال اللازمة لها فتوفرة لدى البلاد العربية البترولية كما أن العمالة الفنية متوفرة إلى حد ما لدى بعض الدول الإسلامية ، ويوجد عجز في البعض الآخر . وقد يرى لصالح هذه الصناعة تكوين

---

(١) لأن صناعة الحديد والصلب تتميز بأنها تخلق فرص عمالة أكثر من أي صناعة أخرى - حيث أن العامل الواحد في صناعة الصلب يؤدي إلى خلق فرص عمل لثمانية عمال آخرين في الصناعات المرتبطة أو المسككة لها .  
أنظر : « الحديد والصلب العربي » كتاب مقدم من الأمانة العامة للاتحاد العربي للحديد والصلب عام ١٩٧٤ . المرجع السابق .

(٢) أنظر : مهندس حلي كامل والمهندس / كامل مقصود - لمكايبة قيام المشروعات العربية المشتركة في مجال الصناعات المعدنية - المرجع السابق  
س ٩٧ .

العديد من الكوادر الفنية المدربة على مستوى عال ، مع الاستعانة بالخبرة الأجنبية - مؤقتاً - حتى يتم تكوين تلك الكوادر الوطنية .

بما سبق يتضح لنا أن صناعة الحديد والصلب - أو الصناعات الثقيلة - تعتبر أهم الصناعات الأساسية للدول الإسلامية . حيث أنها توفر الآلات والمكينات والأجهزة اللازمة لقيام القطاع الصناعي وتطوير القطاع الزراعي والمساهمة في إقامة قطاع البنية الأساسية للمساهمة في تصنيع ما يحتاجه من مهمات وآلات .

كما أن ظروف توطين هذه الصناعة متوفرة حالياً لدى بعض الدول الإسلامية الغير بتروية . وأنه يمكن التركيز عليها لدى هذه الدول حتى يمكن تطويرها ونجاحها . هذا مع مراعاة تطبيق معايير التوطن مستقبلاً بالنسبة لما يتم من إنشاءات وتوسعات جديدة لهذه الصناعة في الوطن الإسلامي .

### استصلاح الأراضى الزراعية بالدول الإسلامية :

تواجه الدول الإسلامية - وغيرها من الدول المتخلفة - في الوقت الراهن تحديات كثيرة من أهمها مشكلة توفير الغذاء لسكانها الذين يتزايدون بمعدلات عالية مما يتطلب الإصرار في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية في هذا المجال والذي لا يقل أهمية عن المجال الصناعي .

ويمكن علاج هذه المشكلة بالعمل على زيادة الانتاج الزراعى لتوفير احتياجات السكان الاساسية من السلع الغذائية حتى لا تضطر الدول الإسلامية إلى استيراد المزيد منها بالعملة الصعبة ، مما يستنفذ جزءاً من رؤوس الاموال المخصصة لمشروعات التنمية الاقتصادية .

وإذا ما ألقينا نظرة على العالم الإسلامى نجد أن المساحة الأرضية به تبلغ أكثر من خمس مساحة العالم ( ٢١,٧ ٪ ) . وتقدر مساحة الأراضي الزراعية في الوطن الإسلامى بحوالى سدس مساحة الأراضي الزراعية في العالم ( ١٦,٩ ٪ ) . هذا مع ملاحظة أن عدد سكان العالم الإسلامى يقدر بسدس عدد سكان العالم ( ١٦,٥ ٪ ) إذن فالأراضي الزراعية متوفرة بالمساحة الملائمة لعدد السكان لكن من الملاحظ على الزراعة بالعالم الإسلامى ما يلى :

١ — أن القوة العاملة في العالم الإسلامى تبلغ ١٣,٣ ٪ من القوة العاملة في العالم . بينما تعداد السكان في العالم الإسلامى يبلغ ١٦,٥ ٪ من القوة العاملة في العالم . إذاً فهناك نسبة كبيرة من سكان العالم الإسلامى ( ٣,٢ ٪ من العالم ) بلا عمل .

٢ - وجود نسبة كبيرة من الأيدي العاملة في الوطن الإسلامى تعمل في قطاع الزراعة تبلغ ٦١,٤ ٪ من عدد العاملين . بينما هذه النسبة تبلغ ٤٦,٧ ٪ في العالم . مما يدل على وجود نسبة كبيرة من البطالة المتقنعة في العالم الإسلامى في قطاع الزراعة .

٣ - انخفاض الإنتاجية في الزراعة بالوطن الإسلامي لتأخر وتخلف أسلوب الزراعة ووجود أراضي زراعية لا تستغل .

٤ - اختلاف مساحات الأراضي الزراعية لدى البلاد الإسلامية ، أدى إلى اختلاف نصيب الفرد منها . حيث تتراوح هذه النسبة - كما سبق الإشارة إليها - الهكتار الواحد ما بين صفر ، ٠١ نسمة ( في الدول البترولية والعراق والسودان ) إلى ١٢٠ نسمة ( في الدول البترولية والعراق والسودان ) إلى ١٢٠ نسمة ( في مصر ) .

٥ - تنبع عن هذه العوامل بالإضافة إلى تخلف الصناعة أن الناتج المحلي الإجمالي للدول الإسلامية يبلغ ٤٠,٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعالم .

كما سبق يتضح لنا مدى حاجة الدول الإسلامية إلى العمل على استغلال هذه المساحات الكبيرة من الأراضي القابلة للزراعة نظراً لحاجتها الشديدة إلى سد العجز لديها من الحبوب والمنتجات الزراعية المختلفة .

لهذا فإنه يلزم إنشاء بعض الشركات - كمشروعات مشتركة إسلامية - من أجل العمل في مجال استصلاح واستزراع الأراضي الصالحة للزراعة، حيث أن جميع الظروف مهيأة لإنجاح هذه المشروعات بتوافر الأراضي الصالحة للزراعة لدى كل من السودان والمغرب والعراق والصومال والجزائر، وتوافر الأيدي العاملة والخبرة في القطاع الزراعي

لدى كل من تركيا وإيران ومصر وسوريا ، وكذلك رأس المال اللازم لهذه المشروعات لدى الدول البترولية .

كما أن تنمية القطاع الزراعى فيه الكثير من الفوائد التى تعود على القطاع الصناعى من ناحية توفير المواد الأولية للتصنيع والمواد الغذائية للعاملين .

كما أن توطين هذه المشروعات سيتم لدى الدول الإسلامية والتي تتوافر لديها الاراضى الزراعية القابلة للزراعة - وبذلك سنجد أن الدول الإسلامية الأقل نموأسيكون لها نصيب كبير من هذه المشروعات الحيوية .

ويمكن للدول الإسلامية بعد إجراء التطوير اللازم للقطاع الزراعى وإستصلاح الاراضى القابلة للزراعة ، أن يصبح لديها فائض من الإنتاج الزراعى - بأسعار منخفضة - مع الاستغناء عن استيراد المواد الغذائية من الخارج وتوفير العملات الخاصة بذلك والتي يمكن إستغلالها فى التصنيع الزراعى وفى تنمية وتطوير وإجراء البحوث المستمرة للقطاع الزراعى والذي لا يقل أهمية عن القطاع الصناعى خاصة بعد أن ظهر العجز الكبير فى المواد الغذائية على المستوى العالمى وتفاقت أزمة الغذاء بصورة كبيرة .

## الاهتمام بنقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة البلاد الإسلامية (١) :

تعنى القدرة التكنولوجية تطبيق العلم الحديث على الإنتاج ووسائله ،  
أى تطبيق كل جديد ومستحدث فى مجال العلوم النظرية بما يساعد على  
زيادة الإنتاج والثروة التى تستمتع بها البشرية .

وتعيش الدول المتقدمة - من منتصف القرن التاسع عشر - فى نهضة  
علية تعود عليها بوفورات تكنولوجية أدت إلى النمو الإقتصادى فى  
هذه البلاد بفضل التقدم العلمى والتكنولوجى الذى حققته .

ويرجع الاهتمام الكبير بموضوع التطوير التكنولوجى من جانب  
البلاد الصناعية المتقدمة إلى عدة عوامل منها ما يلى :

---

### (١) أنظر :

١ - عبد الفتاح قنديل - نقل التكنولوجيا المتطورة إلى الدول النامية  
بحث مقدم لمؤتمر العلمى السنوى الإقتصادى العربى الأول -  
١٩٧٦ .

ب - Development and transfer of industrial  
technology (Unido)

التنمية ونقل التكنولوجيا ( منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية  
UNIDO ) مقدم لمؤتمر التنمية الصناعية الثالث للدول العربية -  
طرابلس ١٩٧٤ .

ج - Industrial Property and transfer of technology

الملكية الصناعية ونقل التكنولوجيا ( المنظمة الدولية لحماية  
الملكية الفكرية ) بحث مقدم فى مؤتمر التنمية الصناعية الثالث  
للدول العربية - طرابلس ١٩٧٤ .

١ - معدل النمو الاقتصادى يعتمد بدرجة كبيرة على معدل التطور التكنولوجى .

٢ - المنافسة بين المشروعات الصناعية لا تعتمد على اختلاف الأثمان بقدر اعتمادها على القدرة على إنتاج سلع جديدة وابتكار وسائل إنتاجية حديثة .

٣ - إهتمام الدول بتطوير الأسلحة خاصة في مجال القنابل الذرية والبيدروجينية والصواريخ مما أدى إلى تدعيمها للأبحاث في هذا المجال .

٤ - إهتمام المنظمات الدولية والحكومات بالتحقق من كفاءة السياسات المحلية الخاصة بتدعيم التطور التكنولوجى وحسن الاستفادة منه في المجالات المختلفة .

ويرجع اتساع الفجوة التكنولوجية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول المتخلفة إلى التخلف الحضارى بينها وارتفاع نسبة الأمية بالبلاد المتخلفة وعدم إهتمامها بالتعليم ووجود عيوب في نظمها القائمة حيث يصعب استيعاب وتطوير التكنولوجيا المستوردة وعدم إهتمام الحكومات بتدعيم مجالات البحث العلمى والتكنولوجى وتدهور الأوضاع الاقتصادية - مما يساعد على عدم إمكانها تدعيم وتمويل الأبحاث العلمية وإرسال بعثات الخارج واتخاذ بعض هذه الدول لسياسة الانغلاق مما يؤدي إلى عدم حدوث احتكاك كاف مع الدول المتقدمة لنقل التكنولوجيا بالإضافة إلى هجرة الأيدى العاملة الماهرة من البلاد المتخلفة للدول

المتقدمة سيما وراء ظروف معيشية أفضل ومستوى أجور أكبر (١) .

بالإضافة إلى عدم ملائمة التكنولوجيا الخاصة بالبلاد المتقدمة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي عليها حاليا البلاد المختلفة مما يقلل من فرص الاستفادة منها عن ارتفاع تكلفة نقلها من البلاد المتقدمة للبلاد المختلفة . فوفقا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( U N C T A D ) بلغ ما دفع لبراءات الاختراع والخبرات الإنتاجية والعلامات وحقوق التصنيع والأسماء التجارية ومختلف الخدمات الإدارية مليار ونصف دولار عام ١٩٦٨ ومن المتوقع أن تبلغ قيمة هذه الأشياء حوالي ٩ مليار من الدولارات عام ١٩٨٠ حيث

---

(١) بلغ مجموع من هاجر من الكفاءات بالدول العربية إلى الولايات المتحدة وحدها خلال الفترة من ١٩٦٢/٦/٣٠ حتى ١٩٦٩/٦/٣٠ ما يلي :  
٦٥٦٠ من الإحصائيين والفنيين ، ١٢٨٣ من المهندسين ، ٤٨١ من علماء الطبيعة ، ٧٩ من علماء الاجتماع ، ٤٨٣ من الأطباء ، ٢٠٢ من الممرضات الإحصائية .

كما بلغ من هاجر من الدول المتخلفة إلى الولايات المتحدة عن نفس الفترة عدد ١٢٥٠٨ طبيب ، ٦٥٢٨ عالم طبيعة ، ١٩٣٥٨ مهندس .

أنها تزيد بمعدل ٢٠٪ سنويا (١٠) .

### مشاكل نقل التكنولوجيا :

تمت الدول المتخلفة - في الوقت الراهن - بنقل التكنولوجيا من الدول الصناعية المتقدمة حيث أن النمو الاقتصادي يتوقف على درجة نقل واستيعاب التكنولوجيا الراقية . إلا أنه يحوق ذلك بعض المشاكل ، منها ما يتعلق بشروط نقل التكنولوجيا ومنها ما يتعلق بالآثار السلبية التي تترتب على عملية النقل .

أما عن الشروط فإن الدول المتقدمة كثيرا ما تفرض الشروط المرحقة التي تنوء بها ميزانيات الدول المتخلفة وذلك في صورة رفع أثمان قطع الغيار والسلع الوسيطة وال خامات اللازم استيرادها من الدول المتقدمة . وما تفرضه من قيود على استخدام حقوق الإنتاج وتحديد أسواق معينة

---

(١) أنظر :

"Major Issues Arising from the Transfer of Technology to developing countries "Document UNCTAD TD/B/AC 11/10IRev.

كما تغير هذه الدراسة في صفحة ٥٨ ، ٥٩ إلى أن نصيب الولايات المتحدة من إجمالي 42٠ p. 1974 مدفوعات الدول للمتخلفة مقابل الحصول على التكنولوجيا خلال الفترة من ٦٥ إلى ١٩٦٩ ( ٩٠٪ ) ونصيب باقي الدول وهي بريطانيا ، ألمانيا ، اليابان ، فرنسا ، بلجيكا ، السويد ، الدانمارك بلغ ١٠٪ ، كما بلغ نصيب الشركات الأمريكية المتعددة الجنسية ٨٥٪ من إجمالي هذه المدفوعات .

تسويق السلع المنتجة ومحاولة البعض منها الاشتراك في رأس مال المشروع أو الاشتراك في الإدارة كشرط لمنح حقوق الإنتاج .

أما الآثار السلبية لنقل التكنولوجيا فتتلخص في أن الكثير من الاقتصاديين قد أثاروا المخاوف من حدوث بطالة اضافية على البطالة التي تعاني منها الدول المختلفة نظرا لأن استخدام الآلات الحديثة يوفر الكثير من الأيدي العاملة فضلا عن ما تحمله هذه الدول من أعباء مالية لنقل التكنولوجيا . إلا أن البعض الآخر يرى أن الدول المستوردة للتكنولوجيا يمكنها أن تعوض هذه الأعباء المالية بالاستفادة من زيادة الإنتاج الجيد المتطور بتصديره للخارج إلا أنه في بعض الحالات تعمل الدول المتقدمة على الحد من توسع الدول المستوردة للتكنولوجيا في تسويق منتجاتها للخارج .

كما أن من الآثار السلبية لنقل التكنولوجيا عدم الاستغلال الكامل لها لعدم ملاءمتها لظروف البلاد المستوردة وظهور طاقات عاطلة بالمصانع لعدم استيعاب الأسواق المحلية الضيقة للإنتاج الكبير بالإضافة إلى احتمالات حدوث تلوث للبيئة .

### أهمية نقل التكنولوجيا للدول الإسلامية :

أن من متطلبات الانطلاق في التنمية الاقتصادية وضمان استمرار نموها واتساع قاعدتها الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة المتقدمة وإحلالها تدريجيا محل طرق التصنيع التقليدية . وينادي بذلك الكثير من

الاقتصاديين حتى أن بعضهم طالب بتشجيع الابتكار والتطبيقات الرائدة للتكنولوجيا الجديدة في الدول الإسلامية وذلك بتوفير الظروف والوسائل الملائمة لها . وأنه لن تتمكن الدول الإسلامية من إقامة نهضة صناعية وثقافية طالما لم نقيم بتطوير القدرة على الخلق والإبداع ، ولا نستطيع في نفس الوقت منع استنزاف العقول ، طالما لا تتوافر لهم الحوافز على العمل داخل البلاد الإسلامية ، (١) .

ونظرا لعدم وجود الظروف الملائمة لخلق التكنولوجيا حاليا بالدول الإسلامية فإنه في الإمكان استيرادها من الخارج مع تطوير التخصصات والاختراعات المحلية ويشمل هذا التطوير تطوير التكنولوجيا الأجنبية المستوردة بقدر الإمكان للظروف المحلية (٢) .

ويشترط في نقل التكنولوجيا إلى الدول الإسلامية مراعاة ما يلي :

- ١ - أن يكون مناسباً بحيث يلبى احتياجات التصنيع الرئيسية .
- ٢ - أن يقضى هذا النقل على الثغرات التكنولوجية والإنتاجية الكبيرة في برامج التصنيع .

---

(١) أنظر : د. حسين خلاف - نقل التكنولوجيا في الملكية الصناعية كوسيلة للتنمية الاقتصادية - القاهرة - مارس ١٩٧٢ ص ٨٠ .

(٢) "Industrial Property and transfer of technology" (٢)  
(WIPO) The Third Conference on Industrial development  
for Arab States, TRIPOLI, 7-14 April, 1974 .

٣ - وضع برنامج للاولويات بتحديد أنواع التكنولوجيا التي تستورد مما يفسح المجال لتطبيق مبدأ المفاضلة والاختيار نظرا لارتفاع تكاليف نقل التكنولوجيا .

٤ - الاستفادة من التكنولوجيا المستوردة بشكل فعال وتكييفها وتطويرها لتاسب الظروف المحلية وذلك في أقل فترة ممكنة .

هذا ونود أن نشير إلى أن الدول الإسلامية بعد تجاوزها لمرحلة الشراء والاستخدام المباشر للتكنولوجيا ، يجب عليها أن تقيم هيكلها تنظيميا - يتمثل في معاهد للبحوث والتطوير يتولى القيام بأعمال البحث وتطوير الكوادر الفنية . وزيادة قدرة الاقتصاد على استيعاب التكنولوجيا الأجنبية (١) .

ومن بين البحوث الأساسية التي تهتم للمنطقة هي بحوث الصحراء وتحلية مياه البحر والاستفادة من الطاقة الشمسية بهدف إيجاد تكنولوجيا تلائم المنطقة الإسلامية في حل مشكلاتها الرئيسية ، في هذه النواحي المختلفة .

وإذا ما وجدت هذه المراكز تكون نقطة الانطلاق لنشأة تكنولوجيا إسلامية .

---

Development and transfer of industrial technology (١)  
and UNIDO Activities in Relation to the Arab Countries  
Prepared by : United Nations industrial development  
organization (U N I D O).

بحث مقدم لمؤتمر التنمية الصناعية الثالث لدول العربية - طرابلس -  
أبريل ١٩٧٤ .

## المبحث الثالث

### الصيغ القانونية المختلفة للشروعات المشتركة

تتخذ المشروعات المشتركة أكثر من صيغة قانونية تسم بالمرونة ويمكن للشركتين فيها اختيار الصيغة التي تلائم كلا منهما .

كما تختلف درجة المعرفة بين كل صيغة وأخرى . ففى حالة ما إذا كانت جميع الاطراف فى المشروع من القطاع الخاص ، فيتم المشروع عن طريق إنشاء شركة من الشركات المعروفة فى القانون الداخلى للدولة التى يتم تنفيذ المشروع فيها - أو عن طريق فرع لشركة منشأة فى دولة أخرى .

أما إذا كانت الحكومة طرفا فى المشروع ، فيمكن اتخاذ أشكال جديدة على خلاف ما هو معروف فى القانون الداخلى . وعندما تكون جميع الاطراف للمشروع من الحكومات ، تزيد المرونة فى اتخاذ شكل للشركة الملائمة حيث لا يحدهما قيد فى القانون الداخلى لتلك الدول أو فى القانون الدولى .

وستشير فيما يلى إلى بعض الصيغ القانونية للشروعات المشتركة بإيجاز .

## أ - الشركة الوطنية العادية :

تشكل الشركة المادية عامة - من شركاء محليين أو جانب من القطاع الخاص ، ويقارن أصحاب الشركة الوطنية العادية ما بين إقامة الشركة داخل الدولة التي يتم فيها تنفيذ المشروع - أو إقامة الشركة بالخارج . ويتم تنفيذ المشروع عن طريق فرع للشركات بالدولة المعنية ، وعادة ما يرجحون الجانب الذي يقلب فيه مصلحتهم الخاصة .

فإذا كان المشروع سيتم تنفيذه في شكل شركة محلية ، فسوف يشور البحث عن الشكل الملائم من بين الأشكال التي يتضمنها القانون المحلي للدولة التي سيتم فيها التنفيذ ، وذلك إذا كان لأطراف المشروع حرية الاختيار .

وفي هذه الحالة - وعادة - ما ينحصر شكل المشروع في شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة خاصة أو شركة تضامن .

إلا أن بعض الدول تحرم على الأجانب الاشتراك في الشركات المساهمة والبعض الآخر يحدد المشروعات التي يمكن للأجانب الاشتراك فيها <sup>(١)</sup> .

---

(١) يحظر القانون الكويتي رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالشركات التجارية على الأجانب الاشتراك في الشركات المساهمة إلا بصورة استثنائية في غير البنوك وشركات التأمين .

وعادة ما يفضل النظام الانجلوسكسونى شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو الشركة الخاصة وذلك في حالة للشروعات المشتركة الصغيرة أو المتوسطة الحجم،<sup>(١)</sup> تتوفر الحرية الكبيرة للإدارة وما يوفره من علاقة وطيدة بين الاطراف وخضوعه لفيود أقل من ناحية الضرائب. ومثال الشركة ذات المسؤولية المحدودة في المنطقة العربية — الشركة السودانية الكويتية للاستثمار .

كما يفضل بالنسبة للشروعات الكبيرة صيغة الشركة المساهمة لما توفره هذه الصيغة من مرونة ووضوح تام في التشريع لحقوق وواجبات المساهم الاجنبى .

كما تتمتع الشركات الوطنية باهتمام أكثر من غيرها من جانب الجهات التى تتعامل معها بما فيها جهات التمويل .

وقد يفضل المشترك الاجنبى الابتعاد عن هذه الشركات إذا كانت التشريعات الوطنية تضع قيودا كثيرة واشتراطات على مساهمة الاجانب، أو تفكر العمال في مجالس اداراتها أو تودع نسبة كبيرة من الأرباح على العاملين فيها أو تخضعها لرقابة لجنة جهات حكومية أو ما شاكل ذلك .

---

(١) راجع : د . إبراهيم شعاعه — الصيغ المختلفة لإنشاء المشروعات العربية المشتركة . ندوة المشروعات المشتركة العربية — القاهرة ١٩٧٤ — ص ١٥٠ .

## ب - الشركة الوطنية ذات النظام الخاص في القانون الداخلي :

وهي عبارة عن شركة تحمل جنسية الدول المضيفة ولكنها تتميز عن باقي الشركات الوطنية بأحكام خاصة يجبرها التشريع الوطني لمشروعات مشتركة معينة غالبا ما تكون الحكومة هي الشريك المحلي في مثل هذه الشركات ، ومن أمثلة ذلك شركات التتقيب عن البترول ببعض الدول الإسلامية ، وفي جمهورية مصر العربية البنك العربي الافريقي والذي صدر بشأنه القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ والذي أصبح المرجع الاساسي لأعمال ونشاط البنك ، وكذلك الشركة العربية لأابيب البترول .

وغالبا ما يسبق تكوين مثل هذه الشركات اتفاق بين الحكومة والطرف الأجنبي وتقوم الحكومة على أثره بإصدار تشريع محلي يتضمن الأحكام الخاصة بهذه الشركة ، وهذه الصيغة من صيغ المشروعات المشتركة يمكن عن طريقها انشاء المشروعات الجديدة بين حكومتين دون إبرام معاهدة دولية واتباع الاجراءات العادية - كالواقعة والتصديق عليها - لتنفيذها وقد أخذ القانون المصري رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار رأس المال لعربي الأجنبي وانتالحن الآخرة بهذه الصيغة (١) .

---

(١) ينص القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ على عدة حصانات وعيزات للمشروعات المشتركة التي تقوم في ظلها منها عدم التأميم أو المصادرة والإعفاء من الضرائب وخلاصة - أنظر المواد من ٥ للمل ٢٢ من القانون .

### ج - الشركة الوطنية ذات النظام الدولي<sup>(١)</sup> :

تشكل الشركة الوطنية ذات النظام الدولي بموجب اتفاق دولي بين الحكومات المعنية وينص في الاتفاق على تنفيذ المشروع في شكل شركة تتمتع بجنسية إحدى الدول الأطراف أو بجنسية دولة غير طرف أو بجنسية جميع الدول الأطراف - وذلك في حالات استثنائية - على أن تخضع في جميع الأحوال لأحكام الاتفاق الدولي المعقود .

وتتميز هذه الشركة بأنها تحافظ على طابع الشركة الوطنية ذات الجنسية الوطنية . لذا فهي تخضع فيما لا يتعارض صراحة أو ضمناً مع أحكام الاتفاق الدولي المنشئ لها لأحكام القانون الداخلي لدولة جنسيتها ، ومن ذلك يتضح لنا مزايها هذه الصيغة . حيث تنشأ الشركة في إطار نظام قانوني معروف (هو الاتفاق الدولي للأطراف المشتركة) وبجنسية محدودة حيث تلزم دولة الجنسية بالأحكام المنفق عليها .

ويميب هذه الصيغة ، طول فترة التفاوض حول الاتفاق الدولي والإجراءات الخاصة بالتوقيع والتصديق على الاتفاقية . وإن كان من الممكن التغلب على هذه الصعوبات ، بأن يتم الاتفاق مباشرة بين المؤسسات (الأطراف) المعنية في الدول الأطراف . أو بإصدار قرار على المستوى الدولي لا يحتاج إلى إجراءات التوقيع والتصديق . ثم تنشأ الشركة بقانون في دولة المقر يتضمن التفاصيل الخاصة بها كشركة وطنية ذات نظام خاص في القانون الداخلي .

---

(١) أنظر : د . إبراهيم شعاع - الصيغ المختلفة لإنشاء المشروعات المبرمة المشتركة المرجع السابق ص ٢١ .

وإذا كان الوضع الأخير ينقصه وجود التزام دولي ناشئ عن معاهدة بالأحكام التي يلتزم بها المشروع الداخلي ، فإنه يمكن تغطية هذا النقص بالنص في قانون الشركة على حق الشركاء الأجانب بالانسحاب منها وبيع أسهمهم للشركة أو لدولة المقر بقيمتها السوقية ، في حالة إذا ما قامت دولة المقر بتعديل نظام الشركة من جانب واحد خلافاً للأحكام المتفق عليها .

#### د - الشركة الدولية:

وهي الشركة التي تنشأ بموجب إنفاق دولي بين حكومتين أو أكثر دون أن تخضع للولاء السياسي والقانوني لأي منها . فهي شركة دولية تتوافر عناصر دولية في نظامها القانوني والمادي ، ولا تتمتع بجنسية أية دولة .

كما تمارس نشاطها مستقلة تماماً عن القانون الداخلي لأي دولة ، لذلك يثير هذا النوع من الشركات الكثير من المسائل القانونية منها : النظام القانوني الذي تخضع له الشركة ، وطرق تسوية المنازعات الخاصة بها ، وقوانين العمل التي تطبق على العاملين فيها والدول التي لها حق فرض ضرائب عليها ، والعقوبات التي توقع على من يخلون بواجباتهم فيها<sup>(١)</sup> .

---

(١) أنظر : د . إبراهيم شعاع : - المرجع السابق ص ٢٢ .

إلا أنه جرت العادة على أن تشمل الاتفاقية الخاصة بإنشاء هذه الشركات النص على الإجراءات التي تتخذ حيال هذه المسائل القانونية .  
إلا أن المشكلة تثار إذا لم يوضح بالاتفاقية مثل هذه الإجراءات ،  
وبعض الاتفاقيات تميل إلى القواعد المشتركة في قوانين الدول الأعضاء  
أو إلى قانون داخلي معين . ، أو إلى أحكام القانون الاقتصادي الدولي  
غير أن هذا الحل لا يخلو من العيوب .

ومن أشكال المشروعات العربية المشتركة التي قامت على هذه الصيغة  
تجد المشروعات التي أعدها الجامعة العربية ، ومجلس الوحدة الاقتصادية  
العربية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (١) .

#### هـ - المؤسسة العامة الدولية :

تشأ المؤسسة العامة الدولية لأجل إدارة نشاط يتعلق بالمنفعة العامة  
للدولة . وغالباً ما يكون أحد المرافق العامة للدولة . وتتمتع عادة  
ببعض السلطات العامة التي تضيفها عليها الدول الأطراف .

---

(١) وذلك فيما عدا شركة البوتاس العربية المحدودة والتي تم الموافقة على  
إنشائها من المجلس الاقتصادي في ٢٥ يناير ١٩٥٦ .  
أنظر :

د . إبراهيم شعاعته - الصبغ المختلفة لإنشاء المشروعات العربية المشتركة  
- المرجع السابق ص ٢٦ ويحيل لدراسة أهم أنواع المؤسسات العامة الدولية  
والمشاكل القانونية الخاصة بها للمرجع التالي :

Sundstorn, "Public Industrial Utility corporations  
18 et Ses (1972) .

وهى بذلك تشبه المرفق العام . ولكنها تجمع في الوقت نفسه بين ممارسة السلطة العامة المقررة للحكومات وبين المرونة والمبادرة التي للمشروع الخاص . كل ذلك على مستوى دولي تفرضه طبيعته لنشاطها الذي تتولاه المؤسسة . وعادة ما تزاوِل المؤسسة العامة الدولية نشاطها في مجالات المرافق العامة المشتركة بين أكثر من دولة في قطاعات النقل والطاقة ومشروعات التمويل الإنمائي الدولي ومشروعات البحوث والتدريب ، في المجالات التي تحتاج إلى استثمارات كبيرة .

#### و - الشركة القابضة :

وهى عبارة عن شركة تملك أسهما في عدة شركات أخرى تسمى بالشركات القابضة ( Subsidiaries ) بالقدر الذي يمكنها من السيطرة على إدارة الشركات التابعة والتي عادة ما تكون أعضاء في مجموعة واحدة تسيطر عليها الشركة القابضة . بحيث تدار شؤون الشركات أعضاء المجموعة كما لو كانت كلاً متكاملاً أو مجرد إدارات أو فروع في مؤسسة كبيرة تملكها الشركة القابضة .

وقد تكون الشركة القابضة عبارة عن شركة وطنية تسيطر على بعض الشركات التابعة في دولة أخرى . وقد يكون العكس إذ قد تكون الشركة القابضة شركة أجنبية تسيطر على شركة وطنية أو أكثر .

وتعتبر الشركة القابضة ظاهرة قانونية للتركز الاقتصادي بين المشروعات . فهي وسيلة من وسائل تجمع الشركات ، بحيث تعتبر في

الواقع إطاراً قانونياً للتركز على أساس من الرقابة في الإدارة والمشاركة في رأس المال .

ويتبع عن قيام الشركة القابضة وسيطرتها على عدد من الشركات التابعة قيام مشروع اقتصادى كبير الحجم في شكل مجموعة من الشركات ذات النشاط المائل وتحقق بذلك مزايا المشروع الكبير .

هذا وقد تم اعتماد شكل الشركات القابضة كشكل قانونى للشروعات العربية المشتركة ، يتلاءم مع تمدد الأنشطة التى تمارسها هذه الشركات القابضة ، من إنشاء شركات فرعية أو فروع لها تعمل كل منها في ظل النظام الذى يتفق مع الظروف المحيطة بمجال نشاطها . مع تنظيم العلاقة بين الشركة القابضة والشركات الفرعية . كما تتمتع الشركة القابضة باستقلال تام في إدارة شئونها ، وفي رسم سياستها وفقاً للأصول التجارية البحتة (١) .

(١) أنظر : د . محمود سمير الصرافى - المشروع متعدد القوميات والشركة القابضة كوسيلة لقيامه - مصر المعاصرة العدد ٣٦٢ - أكتوبر ١٩٧٥ .  
من المعروف أن مجلس الوحدة الاقتصادية قد قام بإنشاء ثلاث شركات عربية مشتركة في إطار المجلس هي :

أ - الشركة العربية للتأمين ( وسبق الإشارة إليها في الفصل الخامس من الباب الأول ) .

ب - الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية ( سبق الإشارة إليها في الفصل الخامس من الباب الأول ) .

ج - الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستزمات الطبية وذلك بقرار المجلس رقم ٦٩٨ في ٢٤ يونيو ١٩٧٥ برأس مال قدره ٥٠ مليون دينار كويتى ومقرها القاهرة .

ومن سردنا للصيغ القانونية المختلفة للمشروعات المشتركة تشير إلى أننا نفضل - مع آخرين<sup>(١)</sup> - من هذه الصيغ ، صيغة الشركة الوطنية ذات النظام الدولي ، حيث أن هذه الصيغة تؤدي إلى تنفيذ المشروع في وقت أسرع ، وبإجراءات أقل كما أن من شأنها إخضاع المشروع لنظام قانوني محدد ومعروف دون حاجة إلى إبرام معاهدة دولية أو التصديق عليها بقانون يصدر في كل دولة طرف ، مما يعطى للمشروع طابعا سياسيا ، ويؤخر تنفيذه فترات طويلة كما برز ذلك في التجارب السابقة للمشروعات العربية المشتركة .

---

(١) أنظر في ذلك للرجع التالي .  
د . إبراهيم شعاعته - الصيغ المختلفة لإنشاء المشروعات العربية المشتركة.  
المرجع السابق .

## المبحث الرابع

### الأساليب المالية للمشروعات المشتركة:

أشرنا فيما سبق إلى الصيغ القانونية للمشروعات المشتركة ، وأوضحنا مزايا وعيوب كل منها ، كما أوضحنا بعض المشروعات المشتركة العربية التي أخذت بكل صيغة من هذه الصيغ . ولقد اتينا إلى أننا نفضل صيغة الشركة الوطنية ذات النظام الدولي نظراً لأنها تتميز بعدة مميزات لا تتوفر في الصيغ القانونية الأخرى .

وإذا كنا قد أوضحنا الصيغ القانونية المختلفة للمشروعات المشتركة فإنه يلزم إلقاء الضوء على الصيغ أو الأساليب المالية الخاصة بهذه المشروعات ثم نختار منها الأسلوب الملائم للمشروعات المشتركة الإسلامية .

وسوف نشير في هذا المضمون إلى ما يجري عليه الحال في المشروعات — أو الشركات — الدولية المشتركة . فنوضح الأساليب المالية بها بإيجاز ، ثم نشير بعد ذلك إلى ما سار عليه الحال في الدول العربية ، ثم نوضح في النهاية الأسلوب أو الصيغة المالية الملائمة للمشروعات المشتركة الإسلامية .

## المشروعات - أو الشركات - الدولية المشتركة<sup>(١)</sup> :

عندما نتحدث عن المشروعات أو الشركات الدولية المشتركة ، فإننا نقصد بذلك أن نشير إلى شكل من أشكال التعاون الفني والمالي والتجاري بين شركات دول مختلفة . وبما أن دراستنا تتعلق بالدول الساعية للنمو فالأمر هنا يتعلق بالتعاون بين شركة عامة ، أو خاصة في دولة متقدمة وشركة عامة أو خاصة في دولة أقل نمواً .

ونظراً لأن ما يهمنا في هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على الأساليب أو الجوانب المالية لهذه المشروعات أو الشركات ، لهذا فإننا سنشير إلى هذا الجانب بشيء من الإيجاز لنرى ما يسير عليه العمل في هذه الشركات وهل يتلام ذلك مع المشروعات المشتركة الإسلامية . ومن المعروف أن الشركات - أو المشروعات - الدولية المشتركة قد اتخذت ثلاثة أساليب مالية تلخص في الآتي<sup>(٢)</sup> :

---

(١) سنشير بإيجاز للمشروعات أو الشركات الدولية المشتركة وذلك حتى نوضح الصورة التي تسير عليها هذه الشركات ولو أننا نرفض كلية دخول رؤوس الأموال الأجنبية في المشروعات المشتركة الإسلامية ولكننا نوضح فقط الأساليب المالية التي تسير عليها هذه الشركات .

(٢) أنظر تفصيلات هذا الموضوع في المرجع التالي :

- JEAN-PIERE BEGUIN, "Les Entreprises conjointes International Dans Les Pays En Voie De Developpement GENEVE, 1972.

MAJORITAIRE ١ — المساهمات الرئيسية

EGALE ٢ — المتساوية

MINORITAIRE ٣ — المساهمات المحدودة (أو الأقلية)

المساهمات الرئيسية :

LA PARTICIPATION MAJORITAIRE

في هذا الأسلوب - أو الصيغة - نجد أن المستثمر الأجنبي له الحق في أن يساهم أو يمتلك إلى ما يصل أحيانا إلى ٩٩ ٪ من أعمال الشركة أو المشروع الوطني .

وعلى ذلك فالمستثمر الأجنبي يفضل هذا الشكل أو الأسلوب حيث أن موقفه يكون أفضل بكثير عن ما إذا كان يملك ٥٠ ٪ من أعمال المشروع أو الشركة أو أقل .

ويحقق هذا الأسلوب للمستثمر الأجنبي فوائد نوجزها في الآتي :

أ — تحقيق السيطرة على إدارة المشروع .

ب — حصوله على معظم الأرباح .

ج — اختيار الأسلوب الملائم في التشغيل والإنتاج وتحديد العمالة اللازمة من الوطنيين والاجانب وكية المواد الأولية اللازمة كخامات من الوطن القائم به المشروع .

ومن الشركات الأجنبية التي تقبل الدخول في المشروعات المشتركة في الدول الساعية للنمو ، وذلك بأسلوب المساهمات الرئيسية ، المشتركة الإنجليزية Imperial Chemical Industries ( I. C. I. )

والشركة الأمريكية (MSD) Merch Sharp and Dohme  
والشركة الألمانية . Mannesmann

وفي بعض الحالات يسمح للمساهم المحلي - الوطني - بأن يكون مسئولاً عن جزء لا بأس به في إدارة المشروع المشترك . ومثال ذلك ما لجسأت إليه الشركة الإنجليزية للائتمنت في مشروعاتها المشتركة بالبرازيل<sup>(١)</sup> .

كما أن الشريك الأجنبي قد يمنح للشريك المحلي - الوطني - بعض المسئوليات المحددة داخل المشروع . ومثال ذلك ما منحه الشركة الألمانية Mannesmann في تركيا لشريكها المحلي مسئولية القيام

---

(١) أنظر تفصيلات ذلك في المرجع التالي :

— Jean-pierre Peguin, "Les Entreprizes Conjointes Internationales, Dans les pays En Voie De Developpement" op. cit, p. 118.

أنظر تفصيلات ذلك في المرجع التالي :

— Friedman, W. G. and Kalman off, G. "Joint International Business Vantures". New York and London Columbia University press. 1961. p. 355.

## بالاعمال التجارية والإدارية (١) .

ومن التادر أن نجد الشريك المحلى مسئولاً فى بدايه المشروع عن

المسئوليات الفنية . Techniques

كما أن الجهات المحلية - الوطنية - ترى أحياناً أن من مصلحتها أن تخفض من قيمة مساهمتها فى المشروع لصالح المشترك الأجنبى . وعلى سبيل المثال ما قامت به إحدى الشركات السويسرية للآلات بعد الحرب العالمية الثانية بعمل مشروع مشترك فى البرازيل مساهمة قدرها ٦٠٪ فى شركة تستخدم ٤٠ عامل . ثم أصبح المشروع بعد ذلك بعدة سنوات يستخدم ١٦٠٠ عامل . لذلك خفضت المساهمة المحلية فيه من ٤٠٪ إلى ١٪ فقط (٢) .

ومن رأينا أن هذا الأسلوب يشابه إلى حد كبير أسلوب الاستثمار الأجنبى المباشر الذى ينتج عنه الكثير من الاضرار للدول الساعية

---

(١) أنظر ذلك فى المرجع التالى .

— Golbert, A. S. "Legal Incentives and Realities of Private Foreign Investment in Turkey" American Journal Comparative Law, Vol. 15 1967, p. p. 361. 360.

— Jean-Pierre Beguin, "Les Entreprises Conjointes..... " op. cit. p. 126. (٢)

النمو ، نفوق في كثير من الحالات الفوائد التي تعود عليها من إقامة مثل هذه المشروعات أو الشركات المشتركة .

ويرى البعض أن وجود رقابة من جانب الحكومة الوطنية - والمساهمين الوطنيين - على أعمال المشروع أو الشركة من أجل تحقيق الاهداف الوطنية ، يعد عاملا من العوامل التي تساعد على نجاح هذا الأسلوب ، إلا أننا لا نفضل مثل هذا الأسلوب للدول الساعية للنمو .

## ٢ - المساهمات المتساوية La Participation Egale :

في هذه الحالة يتساوى كل من المساهم الاجنبي والوطني . فلكل منها ٥٠٪ من المشروع ، ولا يقابل هذا الأسلوب دائما بترحاب من المستثمر الاجنبي . لكثرة ما يسببه من مشاكل ومنازعات تحدث بين الحكومات المحلية - أو الوطنية - والشركاء الاجانب في بعض النواحي منها ما يلي :

- أ - كيفية تعيين بعض - أو جزء - من المديرين .
- ب - كيفية تعيين بعض - أو جزء - من التنفيذيين .
- ج - كيفية تعيين الرئيس .
- د - كيفية اتخاذ القرارات ضد الحالات المنافسة .
- هـ - كيفية المصالحة والتحكيم .
- و - كيفية توزيع الأرباح .

ونظرا لأن هذا الشكل من المشاركة يعتبر مصدرا كبيرا للنزاع المحتمل ، فإن بعض الشركات الكبيرة ترفض المشاركة في مثل هذه المشروعات . وعلى سبيل المثال فقد رفضت الشركة الأمريكية Merck Sharp and Dohme الاشتراك في شركة مشتركة بشكل متساوى مع هيئة حكومية بالهند .

كما رفضت الشركة الأمريكية Kennecott تكوين شركة متساوية مع حكومة شيلي نظرا لأنها ترى أن هذا الشكل يخلق الكثير من النزاع بين المشتركين<sup>(١)</sup> .

ورغم المشاكل والصعوبات التي يعاني منها هذا الأسلوب من المساهمة إلا أنه يوجد من الاقتصاديين من يؤيده مثل فريدمان وكالمانوف .<sup>(٢)</sup> Friedman et Kalmanoff

---

(١) أنظر في ذلك المرجع التالي :

— Jean-Pierre Peguin, "Les Entreprises Conjointes Internationales dans Les pays En Voie Développement" op. cit, pp. 132-133.

(٢) أنظر تفصيلات آراء هؤلاء الاقتصاديين في المرجع التالي :

— Friedman, W. G. and Kalmanoff, G. "Joint International Business Ventures" New York and London. Columbia University press. 1961. p. 154.

ويرى جيتسكيل Gaitskell <sup>(١)</sup> أنه يمكن حل المشاكل والتفاوت الموجود بين الشركاء عن طريق اتفاق مشترك ، يتم الاتفاق عليه بينهم .

### ٣ - المساهمات المحدودة La Participation Minoritaire :

تفضل الدول المتخلفة هذا الأسلوب من المشاركة ، وذلك خوفا من سيطرة رأس المال الأجنبي على اقتصادياتها . وهذا هو ما يقرره كندلبرج Kindleberger <sup>(٢)</sup> من أن الخوف الذي تفرضه الدول المتخلفة في مواجهة المنافسة الأجنبية - من وجهة النظر الاقتصادية - هو الذي يدعوها إلى إيجاد الكثير من القيود أمام رأس المال الأجنبي ،

وهذا الاتجاه يعتبر - في رأينا - أحد العوامل الأساسية التي يجب أن تعمل به الدول الساعية للنمو .

وقد تفاوتت القيود التي تفرضها الدول المتخلفة إلا أن جميع هذه الدول تفرض رقابة محلية في كل الأحوال على الشركات المشتركة ، خاصة

---

(١) - Gaitskell, A., "Investment and Development, the Role of private Investment in Developing Countries" London Overseas Development Institute, 1965, p. 51.

(٢) - Kindleberger, C. P. "American Business Abroad-Six Lectures on Direct Investment" New York Haven, Yale University Press, 1969, P. 110.

التي تكون منها تحت الاختبار . وذلك رغبة منها في تأكيد سيادتها على  
مواردها الطبيعية .

ففي الفلبين لا تستطيع الشركات الأجنبية أن تساهم بأكثر من ٤٠٪  
من قيمة المشروعات الوطنية التي تقوم باستغلال الموارد الطبيعية . إلا  
أن هذه الدول تستثنى الشركات الأمريكية والتي تقوم بالاستثمار مع  
الشركات التي ينظمها القانون الفلبيني على ألا تقل مساهمة الجانب الأمريكي  
عن ٦٠٪<sup>(١)</sup> .

وتفرض المكسيك القيود في مواجهة المساهمات الأجنبية الرئيسية  
وينبع ذلك من القانون الخاص والسياسة الحكومية . فهذا القانون  
يفرض الرقابة المحلية والقيود على قطاعات الخدمات العامة والبتروكيمياويات  
والتعدين .

ويفضل بعض المستثمرين الأجانب اختيار هذا الأسلوب —  
المساهمة المحدودة — حيث يسمح هذا النوع من المساهمة بتفادي كثير  
من المخاطر التي يتعرض لها المستثمر قبل عمليات التأمين وبعض  
الاجراءات الخاصة بالضرائب وعمليات تمويل الأرباح .

---

(١) Jean-Pierre Beguin „Les Entreprises  
Conjointes Internationales dans les Pays...” op. cit.,  
P. 151.

كما أن المستثمر الأجنبي يتعرض في مثل هذا الأسلوب لقدر أقل من الخسائر ، بل يكون من السهل بالنسبة له أن يسحب من المشروع قبل أن تتغير الظروف إلى أوضاع غير مناسبة بالنسبة لمصلحته .

ومثال ذلك ما قامت به الشركة الفرنسية Remault والتي كانت تساهم في بعض المشروعات لدى بعض الدول المتخلفة — من الانسحاب من هذه المشروعات عندما بدأت تتعرض للكثير من المخاطر المتعلقة بانتقال رأس المال والأرباح <sup>(١)</sup> .

كما سبق يتضح لنا أن الأساليب الثلاثة والتي تتخذها المشروعات أو الشركات الدولية المشتركة ، يعمل المستثمر أو المساهم الأجنبي فيها على الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح والفوائد مستغلا بذلك ظروف الدول المتخلفة التي يقوم باستثمار أمواله فيها . وأنه في حالة ما إذا لم يتحصل على هذه الفوائد فإنه يقوم بالانسحاب الفوري من هذه المشروعات .

وهذا فيه تأكيد لرأينا السابق الإشارة إليه والذي نرى فيه علم إدخال رأس المال الأجنبي في المساهمة في المشروعات المشتركة الإسلامية .

---

(١) أنظر تفصيلات ذلك في المرجع التالي :

— Jean-Pierre Beguin, „Les Entreprises Conjointes Internationales ...” op. cit, p. 154.

## الاسلوب المالى للمشروعات المشتركة العربية فى الفترة السابقة:

سبق أن أشرنا فى تقييمنا للمشروعات المشتركة العربية ، أنها لم تلتزم بصيغة قانونية واحدة ، ولكنها أخذت بأكثر من صيغة . لهذا فقد تعرضنا لدراسة هذه الصيغ القانونية وفضلنا إحداها للأسباب السابق الإشارة إليها .

أما بالنسبة للنظام أو الاسلوب المالى فلم تلتزم المشروعات المشتركة العربية - أيضاً - بأسلوب مالى معين تسير على هديه جميع المشروعات وذلك يرجع إلى عدة أسباب منها مايلى :

١ - إلتفاء المصلحة الاقتصادية المباشرة لبعض الأعضاء المساهمين فى المشروع وضعف الإمكانيات التمويلية لدى البعض الآخر والتخوف من المستقبل الاقتصادى والسياسى .

٢ - تأثر القائمين على المشروعات المشتركة بالاعتبارات السياسية لدولهم ، دون الاعتبارات الاقتصادية أو روح التكامل الاقتصادى .

٣ - مساهمة الدول العربية البترولية فى معظم المشروعات المشتركة بنسبة مرتفعة عن باقى مساهمات الدول الأخرى ، لتوفر المنصر المالى لديها .

وبذلك كانت تستحوذ على معظم المراكز الادارية فى المشروع ، رغم عدم توافر العناصر الفنية أو الإدارية المتخصصة لديها .

٤ — مشاركة الدول العربية الغير بترولية في المشروع الحيوى  
بالنسبة لها ، وذلك بنسبة كبيرة عن المشروعات المشتركة الأخرى (١)

### الاسلوب المالى الملائم للمشروعات المشتركة الإسلامية :

أوضحنا في هذه الدراسة الأساليب المالية التى تسير عليها المشروعات  
الدولية المشتركة ، ونظراً لأننا لا نفضل دخول رأس المال الأجنبي في  
المشروعات الإسلامية المشتركة لهذا فلم نأستبعد الأخذ بأساليب هذه  
المشروعات داخل الوطن الإسلامى وذلك لعدة أسباب منها ما يلى :

١ — أن العالم الإسلامى لديه خاصية معينة ، يندر وجودها أو  
توافرها لدى مناطق أخرى ، وهى وجود فوائض مالية لدى مجموعة  
من الدول ذات قدرة محدودة على استيعابها وتفتقر فى الوقت نفسه الى  
الكوادر الفنية والطاقة البشرية ، ومجموعة أخرى من الدول ذات عجز  
مالى ولكن يتوفر لدى بعضها الكوادر الفنية والطاقة البشرية ، ولديها  
القدرة على استيعاب الفوائض المالية . لهذا فان العالم الإسلامى يجب  
أن يكون له أسلوبه المالى الملائم لطبيعته ومكوناته وظروفه ، حتى  
يكتب لمشروعاته المشتركة النجاح .

---

(١) مثال ذلك شركة البوتاس العربية المحدودة ، حيث نجد أن الأردن  
قد ساهمت بأكبر نسبة من رأس مال الشركة نظراً لأنها أنشئت لاستغلال  
البوتاس بالبحر الميت بالأردن .

٢ — اختلاف طبيعة وأهداف رأس المال الأجنبي في استثماره داخل الوطن الإسلامي عن طبيعة وأهداف رأس المال الإسلامي ، إذ أن الأول يهدف أساساً إلى مصلحة المستثمر الأجنبي والحصول على أعلى نسبة من الأرباح والاستفادة الكاملة من المشروع أو الشركة داخل الدول الإسلامية باستغلال توافر المواد الأولية والمهالة الرخيصة ومحاولة مثل هذه الشركات السيطرة على اقتصاديات هذه الدول ، وذلك كله عكس ما يحدده رأس المال الإسلامي .

وإذا ما تعرضنا للأسلوب المالي الملائم للمشروعات المشتركة الإسلامية وعلى ضوء مالمى العالم الإسلامي من صناديق للتنمية وبنوك إسلامية فإننا سنطرح بعض المقترحات والى قديرى الأخذ بإحداها وهى :

أ — الاستفادة من صناديق التنمية الموجودة حالياً لدى بعض الدول الإسلامية وذلك بإجراء تنسيق بينها وتخصيص كل صندوق لتمويل مشروعات معينة .

ب — فى حالة صعوبة تنفيذ المقترح السابق - خاصة أن صناديق التنمية تعتبر صناديق قطرية ماعدا صندوق الإنماء العربى - فإنه يمكن استغلال صندوق الإنماء العربى وصندوق النقد العربى فى مجال المشروعات المشتركة . وذلك بتخصيص صندوق الإنماء العربى لتمويل المشروعات المشتركة الإسلامية فى القطاع الصناعى ، ومشروعات البنية الأساسية .

وتخصيص صندوق النقد العربي لباقي المشروعات المشتركة الإسلامية (١) .

ج — أما الصورة الثالثة وهي التي نفضلها فهي إجراء تنسيق بين البنوك الإسلامية (وعلى رأسها البنك الإسلامي للتنمية) من أجل تمويل المشروعات المشتركة الإسلامية في جميع المجالات . ويراعى في أعمال هذه البنوك ما يلي :

١ — تخصيص نسبة من فوائض الأموال الإسلامية كمورد مالي لهذه البنوك (٢) .

٢ — تشكيل هيئة فنية لبنوك التنمية الإسلامية للقيام بالمهام التالية :

---

(١) يوجد لدى بعض الدول الإسلامية عدة صناديق للتنمية وهي : الكويت — السعودية — العراق — أبو ظبي . كما يوجد الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي .  
أنظر عملية تقييم هذه الصناديق في المرحل التالي :  
الدكتور اسماعيل عبد الرحيم شلبى — مقومات انسياب رؤوس الأموال العربية في المنطقة العربية — الموجع السابق .

(٢) يمكن تحديد هذه النسبة لسكل دولة إسلامية بترولية على النحو التالي :

- أ — ما لديها من احتياطي للبترول .
- ب — ما حصلت عليه من فوائض مالية خلال الخمس سنوات الأخيرة .
- ج — مدى تخلف الدول البترولية وحاجتها الى المشروعات المختلفة من أجل تنميتها اقتصاديا واجتماعيا .

أ - دراسة المشروعات المشتركة الإسلامية المقدمة للبنوك لمعرفة الجدوى الاقتصادية لها ، ويمكن أن يخصص لذلك هيئة فرعية منبثقة من هذه الهيئة الفنية ، تكون لديها الخبرة في هذا المجال .

ب - إجراء التنسيق بين الدول الإسلامية وما يتم إقامته من مشروعات مشتركة لإجراء توطن للمشروعات المختلفة .

ج - مراقبة ما يتم توزيعه من منافع وأضرار وتعميض الدول في حالة حدوث أى مضار ، مع مراعاة الدول الأقل نمواً ، في نصيبها من المشروعات المشتركة .

٣ - أن يتم ماسبق الإشارة اليه في اطار هيئة مستقلة ذات سلطة مستمدة من اتفاق العالم الإسلامى عليها ( مجلس وزراء التكامل الاقتصادى أو اتحاد البنوك الإسلامية الحالى ) مع ملاحظة الآتى :

أ - اختيار الكوادر الفنية الصالحة لمثل هذه الأعمال .

ب - إبعاد جميع أنشطة بنوك التنمية الإسلامية عن الانجهاات

السياسة للدول الإسلامية وأن يكون الدافع الأساسى لها المصلحة العامة للوطن الإسلامى والعمل على تميمتها فى أسرع وقت .

ج - تخصص كل بنك من هذه البنوك - تحت إشراف وتنسيق من اتحاد البنوك الإسلامية - لتمويل مشروعات معينة - مثل البنية

الاساسية والقطاعات الصناعية والقطاعات الزراعية - النواحي  
الاجتماعية .

ونود أن نشير الى بعض الخطوط العريضة التي لو توافرت في  
المشروعات المشتركة الإسلامية والتي يقوم بها بنوك التنمية الإسلامية  
لكانت من العوامل الرئيسية لإنجاحها وهي :

١ - مراعاة اشتراك أكبر عدد ممكن من الدول الإسلامية في  
المشروع الواحد حيث أن ذلك مدعاة لإنجاح المشروع .

٢ - العمل على تعدد مراكز الإنتاج وتعدد المدخلات المستخدمة  
من مواد أولية وسلع وسيطة في أكثر من بلد إسلامي . وأنه في حالة  
توطن المشروع في بلد إسلامي معين يراعى استخدامه لأكثر عدد من  
المدخلات في البلد الذي يقام فيه حيث أن ذلك يساعد على النجاح .

٣ - مراعاة العدالة في توزيع المنافع والأضرار في حالة التوطن،  
وطريقة مشاركة رأس المال ، والدول الأقل نموا - وأساليب  
معالجة ذلك .

٤ - إيمان الدول والشعوب المشتركة في التكامل بأن ذلك  
خطوة على طريق إقامة الدولة الإسلامية المتحدة .

## المبحث الخامس

### ضرورة التنسيق بين خطط التنمية للبلاد الإسلامية :

إن التعاون الاقتصادي العربي ( في الفترة السابقة ) قد بدأ بداية جاتها الصواب حيث كانت المرحلة الأولى تتركز في إزالة الرسوم الجمركية تدريجياً دون أن يسبق ذلك الخطوة تنسيق بين الدول . وقد لاحظنا من سردنا السابق ظهور الكثير من الصعوبات والمشاكل والعقبات . كما أن هذا التعاون بعد أن تجاوز المرحلة الأولى الخاصة بالاتفاقيات الثنائية والجماعية واتخذ من المشروعات المشتركة أسلوباً له كأحد الصيغ المطروحة ولم يحدث تنسيق بين خطط البلاد العربية على أساس نظرية موضوعية وشاملة . بل ترك هذا الأمر لآليات السوق حيث التركز والاندماج .

ومن هنا يخشى ألا تتضمن صيغة المشروعات المشتركة الإسلامية حداً أدنى من التنسيق بين الخطط الوطنية من أجل تحقيق المصلحة الإسلامية الشاملة . وبمراعاة المستويات الإنمائية المتباينة لهذه البلاد ومدى صلاحية كل جزء من الوطن الإسلامي لإنتاج سلعة معينة . وذلك بما يسمح لكافة الاقتصاديات الإسلامية بالنمو والتقدم .

كما أن الهدف من التنسيق هو الاتفاق على قدر من الحاجات الجماعية وترتيب الأولويات بين هذه الحاجات .

إن التكامل الاقتصادى الإسلامى ينبغى أن يقوم على تكامل فى مجال الاستثمار والإنتاج وليس على زيادة التبادل التجارى ، وأن يتم ذلك فى إطار عام يتضح فيه أسس ومعايير اختيار الأنشطة والمشروعات وإلا أصبحت عملية التكامل — وبالتالى التنمية — مهددة . مشكوك فيها . وعلى ذلك يلزم توفير حد أدنى من التنسيق بين الخطط الاقتصادية بهدف تحديد إطارات الأنشطة التى تتكامل .

والتنسيق بين الخطط الاقتصادية الإسلامية تشمل التنسيق الجزئى بحيث يظهر عددا من المشروعات المشتركة التى تشجع حاجة إسلامية مشتركة ، سواء فى المجالات الصناعية أو الزراعية أو الخدمات الأساسية أو النواحي الاجتماعية على أن تراعى الخطط الوطنية قيام هذه المشروعات وتمطيا أولوية سواء من ناحية الأهداف ، أو من ناحية وسائل التنفيذ . فعوامل التكامل لا بد من العمل على إيجادها لأنها لا يمكن أن توجد بصفة تلقائية .

ويمكن إجراء التنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية للدول الإسلامية عن طريق مجلس الوزراء المقترح أو اتحاد البنوك الإسلامية لتنسيق الأهداف العامة للخطط الاقتصادية على أن تراعى ضرورة توزيع المنافع والأضرار الناشئة عن قيام مثل هذه المشروعات .

وينعقد الأمل على ارتفاع الدول الإسلامية إلى مستوى المسؤولية الوطنية والذي يفرضها عليها ديننا الحنيف وروح العصر الذي نعيشه الآن . وأن تنسى هذه الدول خلافاتها وتوحد صفوفها وكلمتها . وأن تلزم بشريعة الله الغراء وأن يكون للأحداث الحالية عظة وعبرة لها . حيث نجد إسرائيل قد تمسكت من إقامة دولة داخل الوطن الإسلامي ، والاتحاد السوفيتي يقوم بغزو دولة إسلامية أخرى وهي أفغانستان . ونحن في انتظار ما يستجد من أحداث أخرى لا يعلم مداها إلا الله .

وهذا كله يرجع إلى تفكك الأمة الإسلامية وخروجها عن الخط السليم والذي رسمه العلي القدير «الذين نسوا الله فانساهم أنفسهم» ووضع لبناته عن طريق رسوله محمد صلى الله عليه وسلم والذي قال : « تركت فيكم ما أن تمسكتم به لن تضلوا من بعدى أبدا » . كتاب الله وسنة رسوله » .

وإذا ما رجعنا إلى كتاب الله نجد يقول : إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون » . فيا أمة الإسلام اتحدوا ، ويا أمة الإيمان تعاضدوا . واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا » .

اللهم بلغني — اللهم فاشهد .



## المراجع العربية

- د . ابراهيم شحاته - الصيغ المختلفة لإنشاء المشروعات العربية المشتركة - ندوة المشروعات المشتركة العربية - ١٩٧٤
- د . أحمد الغندور - الاندماج الاقتصادي العربي - معهد البحوث والدراسات العربية - ١٩٧٠
- د . اسماعيل عبد الرحيم شلبي - مقومات السياب رؤوس الأموال العربية في المنطقة العربية - معهد الدراسات المصرفية - القاهرة فبراير ١٩٧٩
- رؤوس الأموال العربية وتمويل التنمية الاقتصادية بالدول العربية - رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة القاهرة .
- د . الحبيب المسالكى - التنمية المندمجة للمجموعة الاقتصادية العربية بين الخيال والواقع - مؤتمر الاقتصاديين العرب السادس - الرباط ١٩٧٦
- أوسكار لونه - التخطيط والتنمية الاقتصادية - ترجمة د . هشام - مركز الدراسات الاقتصادية - دمشق ١٩٦٥

— د . حازم الببلاوى - نظرية التجارة الدولية - القاهرة ١٩٦٨  
— د . حامد حسنين عامر - إمكانيات قيام المشروعات العربية المشتركة  
في مجال صناعة البتروكيماويات - ندوة المشروعات المشتركة -  
١٩٧٤

— د . حسين خلاف - التكامل الاقتصادى - محاضرات أقيمت على  
طلبة الدراسات العليا بكلية الحقوق جامعة القاهرة - ١٩٧٧/٧٦  
— م . حلمى كامل ، م . كامل مقصود - إمكانيات قيام المشروعات  
العربية المشتركة في مجال الصناعات المعدنية - ندوة المشروعات  
المشتركة - ١٩٧٤

— حسنى محمد برعى - الموارد المالية العربية والتكامل الاقتصادى  
العربى - المؤتمر الخامس لاتحاد الاقتصاديين العرب - بغداد -  
١٩٧٥

— خالد عبد النور ، د . دانيال عبد الله - تصور للخطوط العريضة  
لاستراتيجية التنمية الصناعية العربية - مؤتمر التنمية الصناعية  
الثالث للدول العربية - ١٩٧٤

— رفيق سويلم - التنمية والتجارة الخارجية - مذكرات معهد الدراسات  
المصرفية - ١٩٦٩/٦٨

— رؤول بيريش - نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية - ترجمة الدكتور  
جرجس عبده مرزوق - الدار المصرية للطباعة والنشر .

- القرآن الكريم .
- الأحاديث النبوية الشريفة .
- الطبرى ج ١٠ .
- الجوزى والمنظوم ج ٥ ، ج ٦ .
- د . سعيد التجار - الوحدة الاقتصادية بين البلاد النامية - مصر  
المعاصرة ١٩٦٤
- د . سلطان أبو على - تنسيق الخطط والتكامل الاقتصادى - مصر  
المعاصرة ١٩٧٢
- د . عبد الحكيم الرفاعى - السياسة الجركية الدولية والتكتلات  
الاقتصادية - القاهرة ١٩٧٦
- عبد اللطيف الحمد - الاستثمار متعدد الأطراف والتكامل الاقتصادى  
العربى - ندوة المشروعات المشتركة العربية - القاهرة ١٩٧٤
- عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد - التجارة الخارجية والتنمية فى  
إطار التعاون الاقتصادى العربى - رسالة مقدمة لكلية الاقتصاد  
والعلوم السياسية بجامعة القاهرة - ١٩٧٦ .
- د . عبد الفتاح قنديل - نقل التكنولوجيا المتطورة إلى الدول  
النامية - المؤتمر العلمى السنوى الأول - ١٩٧٦
- د . على لطفى - رؤوس الأموال العربية وإمكانية قيام تكامل  
اقتصادى عربى - المؤتمر العلمى السنوى الأول للاقتصاديين  
المصريين .

— د. فاروق مخلوف - دراسة مقارنة لنظرية التكامل الاقتصادي  
بالتطبيق في الدول النامية - مصر المعاصرة ١٩٧٤

— د. فؤاد مرسى - الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي في السوق  
المشتركة .

— د. محمد دويدار - أزمة الطاقة وأزمة النظام النقدي أم أزمة  
الاقتصاد الرأسمالي النقدي - مصر المعاصرة - العدد ٣٥٨ -  
١٩٧٤

— د. محمد زكي شافعي - التنمية الاقتصادية - الكتاب الثاني -  
القاهرة - دار النهضة العربية - ١٩٧٠

— د. محمد عبد المنعم عفر - الموارد المالية العربية والتكامل  
الاقتصادي - مصر المعاصرة - العدد ٣٦٠ - أبريل ١٩٧٥ .

— التجارة الخارجية نقطة الانطلاق في التكامل الاقتصادي  
العربي - مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الثالث - دمشق -  
١٩٧١

— محمود عرت دروزه - الوحدة العربية - دمشق ١٩٧٥  
— د. محمود سمير الشرفاوى - المشروع متعدد القوميات والشركة  
القابضة كوسيلة لقيامه - مصر المعاصرة - أكتوبر ١٩٧٥  
— محمود صدقي مراد، د. فؤاد مرسى - ميزانية النقد الأجنبي  
والتمويل الخارجي للتنمية - دار المعارف بمصر - ١٩٦٧

— الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - السكان والتنمية في  
جمهورية مصر العربية - القاهرة ١٩٧٥ .

— بنك مصر - النشرة الاقتصادية .

— دار التقدم - موسكو ١٩٧٤ - مشكلات التصنيع في البلدان  
النامية .

— مجلس الوحدة الاقتصادية - الكتاب الإحصائى السنوى للبلاد  
العربية - ١٩٧٦

---



## المراجع الأجنبية

---

- Ballassa B., The Theory of Economic Integration, Allen and Unwin, 1961.
- Golbert, A. S.. "Legal Incentives and Realities of Private Foreign Investment in Turkey." 1967.
- Hirschman A. D. "The Strategy of Economic Development" Yale University Press, New Haven, 1958.
- JEAN - FIERE REGUIN, "Les Entreprises conjointes International Dans Les Pays En Voie De Developpment, GENEVE, 1972.
- Kindelberger, C. R. "European Integration and the International Corporation" in Europe and the Dollar, M. I. T. Press, Cambridge, 1966
- Meade, J.E, The Theory of Customs Union, North Holland Publishing Company Amsterdam, 1955.
- Myrdal, G., An International Economy Routhledge on Kegan Paul, London, 1956.
- Pinder, J, Problems of European Integration in Darton, London 1969.
- Restwo, W, "The Stages of Economic Growth" Cambridge University press, 1960.

- Robertson, D. H., *The Future of International Trade in Essays in Monetary Theory*, London, 1940,
  - Robinson, E. G., *The Changing Structure of the British Economy*, *Economic Journal*, Sep. 1954.
  - Robinson, P. "Economic Integration in Africa" *George Allen and Unwin*, 1967.
  - Tinbergen, J., *International Economic Integration*, Elsev, Amsterdam und Brusseis, 1954.
  - Viner, J., "The Customs Union Issue" *Stevengne & Sons London*, 1950.
- 
- F. A. O., *Production year book*, 1977.
  - O. N. U., *La role des institutions Financieres multilaterales dans La Prestion de l'integration economique entre pays en Voie de developpement* N. Y. 1975.
  - U. N., *Statistical Year book*, 1977.
  - *The Recent Econ. Structure in Selected Countries* 1969.
  - *Conference on Trade and Development "Economic Co-operation and Integration, Among Developing countries "TD/B/1609 (Vol. I) 19 May 1976.*
  - *Problems Actuels D'integration Economique, Repartition des avantages et des couts dans L'integration entre pays en Voie de developpement Nation Unies* N. Y. 1973.

- U. N. C. T. A. D. Basic Data on the Less Developed countries, 1978.
  - Agriculture and Industrial Co-operation among Developing Countries, N. Y. 1971,
  - U. N. I. D. O. "Report of the Interregional Seminar on Industrial Location and Regional Development N. Y. 1969.
  - World Bank & I. D. A. Annual Report, 1978.
-



## الفهرس

---

الموضوع	ورقم الصفحة
فصل تمهيدى : موقف البلاد الإسلامية من التخلف . . . . .	٥
— اعتماد اقتصاد البلاد الإسلامية على سلعة واحدة . . . . .	٥
— سوء توزيع الثروة والدخل . . . . .	٨
— الاعتماد الكبير على الاستيراد . . . . .	١٠
— ضعف البضاعة وتخلفها . . . . .	١٢
— السكان والتعليم بالبلاد الإسلامية . . . . .	١٧
الباب الأول : التكامل الاقتصادى . . . . .	٢٥
— أهمية التكامل الاقتصادى للبلاد المتخلفة . . . . .	٢٥
— نبذة تاريخية عن التكامل الاقتصادى . . . . .	٣٥
— التعرف على التكامل الاقتصادى . . . . .	٣٩
— أنواع وأشكال التكامل الاقتصادى . . . . .	٤٦
الفصل الأول : الدوافع السياسية والاقتصادية للتكامل	
الاقتصادى . . . . .	٥٣
— الدوافع السياسية للتكامل الاقتصادى . . . . .	٥٤

٥٨ . . . نظرية الاتحاد الجبركي . —

٦٩ . . . : مزايا التكامل الاقتصادي الفصل الثاني

٧٠ . . . — الميزة الناجمة عن تقسيم العمل الدولي .

٧٣ . . . — اتساع السوق وكبر حجم المشروعات .

— النتائج المترتبة على انتقال رأس المال

٧٥ . . . . . والعمل

— قدرة دول التكامل على المساومة والحد

٧٧ . . . من عدم استقرار صادراتها .

الباب الثاني : صور التكامل الاقتصادي في الأنظمة

٨١ . . . . . الاقتصادية المختلفة

٨٢ . . . — التكامل الاقتصادي في البلاد الرأسمالية

٨٦ . . . — الاشتراكية

— بين البلاد التي في سبيلها

٨٩ . . . . . للنمو

٩١ . . . : التكامل الاقتصادي لأمريكا اللاتينية الفصل الأول

٩٢٣ . . . : . . . : الفصل الثاني : الوسطى

الفصل الثالث : التعاون والتكامل الاقتصادي لمنطقة شرق

٩٣٩ . . . . . أفريقيا

١٥٧	الفصل الرابع : تقييم الخطوات التي تمت في مجال التكامل الاقتصادي العربي . . . . .
٢٠٣	الباب الثالث : مدى إمكانية نجاح قيام تكامل اقتصادي بين البلاد الإسلامية والاسلوب الملائم له في الوقت الراهن . . . . .
٢٠٥	الفصل الأول : عوامل نجاح التكامل الاقتصادي الإسلامي
٢٠٩	المبحث الأول : اختلاف الإمكانيات الزراعية بين البلاد الإسلامية . . . . .
٢١٧	و الثاني : اختلاف الهياكل الإنتاجية خاصة الإنتاج الصناعي . . . . .
٢٢٦	و الثالث : تبين إمكانيات رأس المال البشري . . . . .
٢٣٠	و الرابع : اختلاف القدرات التمويلية . . . . .
٢٣٧	و الخامس : اتساع السوق على نطاق العالم الإسلامي . . . . .
٢٤١	الفصل الثاني : العقبات في سبيل التكامل الاقتصادي الإسلامي . . . . .
٢٤٢	المبحث الأول : التكامل الاقتصادي والتنظيم الضريبي . . . . .
٢٤٧	و الثاني : توزيع المنافع والأضرار الناشئة عن التكامل الاقتصادي . . . . .

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الثالث : تنافس الاقتصاديات الإسلامية . . .	٢٥٧
د الرابع : اختلاف النظم الاقتصادية ومراحل النمو	
و أساليب التخطيط . . . . .	٢٥٩
د الخامس : اختلاف نظم الحكم . . . . .	٢٦١
الفصل الثالث : الأساليب المختلفة للتكامل الاقتصادى . . .	٢٦٣
المبحث الأول : أسلوب التكامل الكلى . . . . .	٢٦٥
د الثانى : د د الجزئى . . . . .	٢٦٩
الفصل الرابع : المشروطات المشتركة لنسب الأساليب	
لإحداث تكامل اقتصادى بين الدول	
الإسلامية . . . . .	٢٧٧
المبحث الأول : الأنشطة والقطاعات ذات القدرة التكاملية	
والمراحل التى يجب أن تلتزم بها المشروعات	
المشتركة الإسلامية . . . . .	٢٨٥
د الثانى : أوجه النشاط الصناعى والزراعى التى يمكن	
للمشروعات المشتركة الإسلامية الدخول فيها	
ومدى أهمية نقل التكنولوجيا . . . . .	٢٩٩
— صناعة البتروكيماويات . . . . .	٣٠٠
— صناعة الحديد والصلب . . . . .	٣٠٥

الموضوع	رقم الصفحة
— استصلاح الأراضي الزراعية بالدول الإسلامية	٣١٠
— الاهتمام بنقل التكنولوجيا	٣١٤ . . .
المبحث الثالث : الصيغ القانونية المختلفة للمشروعات المشتركة	٣٢١
— الشركة الوطنية العادية	٣٢٢ . . .
— . . . ذات النظام الخاص في	
القانون الداخلي . . . .	٣٢٤ . . .
— . . . الدولية	٣٢٦ . . .
— المؤسسة العامة الدولية	٣٢٧ . . .
الشركة القايضة	٣٢٨ . . .
المبحث الرابع : الأساليب المالية للمشروعات المشتركة	٣٣١ .
— المشروعات - أو الشركات - الدولية	
المشتركة	٣٣٢ . . . . .
— الأسلوب المالي للمشروعات المشتركة	
العربية في الفترة السابقة	٣٤١ . . .
— الأسلوب المالي الملازم للمشروعات	
المشتركة الإسلامية	٣٤٢ . . . . .
المبحث الخامس : ضرورة التنسيق بين خطط التنمية للبلاد الإسلامية	٣٤٧
المراجع العربية	٣٥١ . . . . .
المراجع الأجنبية	٣٥٧ . . . . .
المفهرس	٣٦١ . . . . .

مطابع  
الاتحاد الدولي للبنوك الاسلاميه

---





مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية